

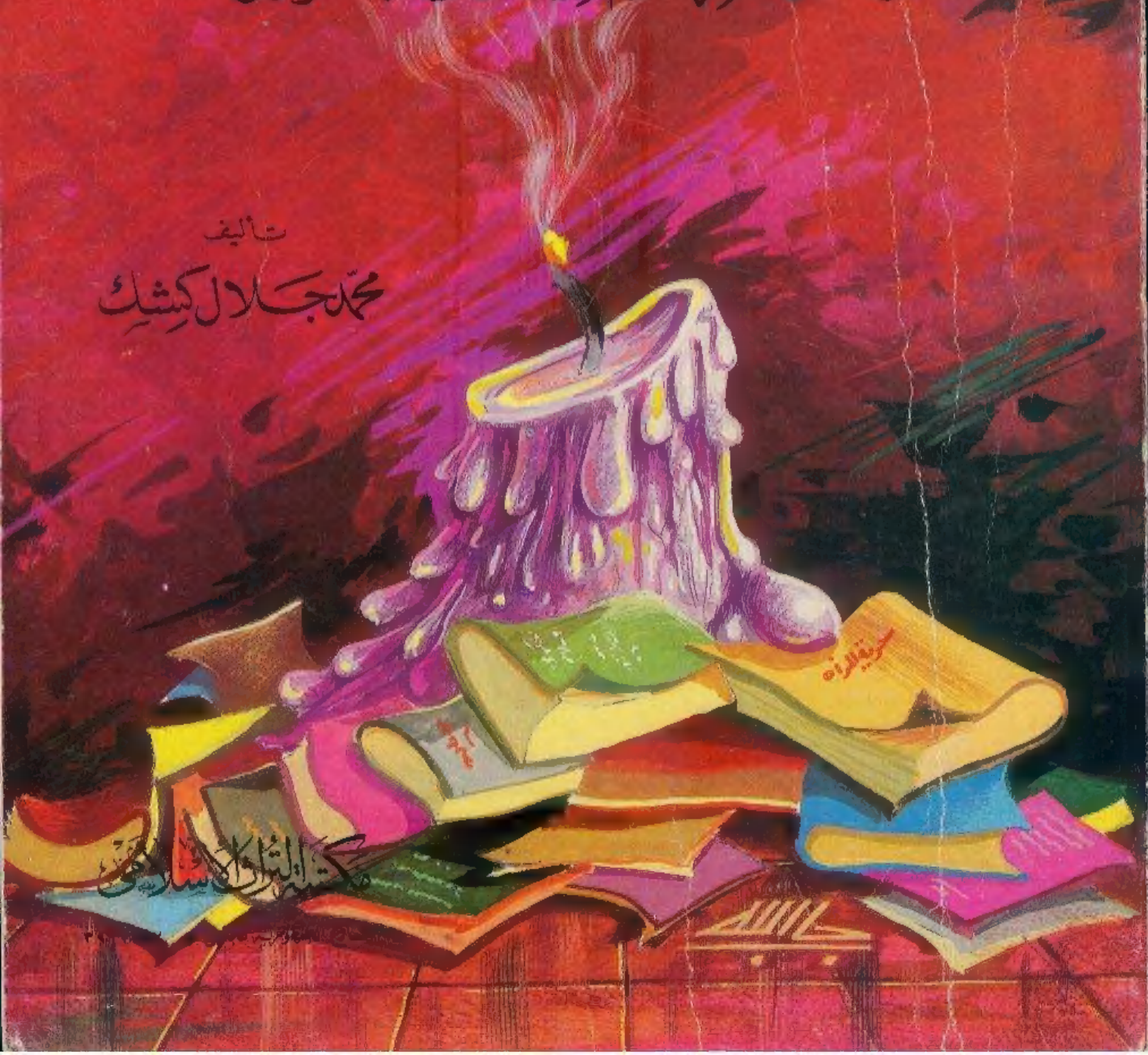
سندس

جہالات عصر النبوۃ

قراءة في فكر قاسم أمين وعلى عبد الرازق

تأليف

محمد جلال كشك



مكتبة الشارقة الإسلامية

ماذا نعني برواد عصر التنوير ؟ ولماذا كانت بعض الأفكار والدعوات أكثر قبولا وتأثيرا في الجماهير وحركة التاريخ .. بينما تنتهي أفكار أخرى إلى سلة المهملات لا تترك وراءها إلا الضجيج ورائحة كريهة دائما ، ومشبوهة أيضا في معظم الأحيان ؟!

وهل صحيح ان الافكار ملقاة على قارعة الطريق ، وأن العبقري هو الذي يستطيع أن يروج لفكرة بعينها ، ببراعة الاسلوب ومصداقية الحثيات ، وقبل ذلك كله بنجاحه في تلبية حاجة الزمان والمكان ؟! فعلى سبيل المثال ، فشلت الماركسية في تحريك الطبقة العاملة الأوروبية ، من أجل ذلك النظام الرأسمالي وبناء دولة العمال أو الشيوعية ، وربما كان سينسأها التاريخ ، لولا أن حولها لينين إلى نظرية البورجوازي والموجيك المقهورين في روسيا والمتطلعين لبناء مجتمع رأسمالي مثل الذي قامت الماركسية لهدمه ! فغير لينين وجه التاريخ ، بل واعطى الخلود لماركس رغم أنه ، عندما قلب نظريته واحتفظ باسمه !!

ومنذ مالنكوف والروس يعتقدون أن علاقات الانتاج أو رأسمالية الدولة المسماة بالاشتراكية قد تخطتها التطورات في أدوات الانتاج ، التي أصبحت بفضل النظام الاشتراكي في مستوى الدول الرأسمالية ، ومن ثم لابد أن تحل محلها علاقات الانتاج الرأسمالية لكي يستمر تطورها وتقدمها وتدخل مرحلة الثورة الاليكترونية . ولكن تحقيق ذلك . كان بحاجة إلى شجاعة جورباتشوف ليعترف بما قلناه نحن من عشرين سنة : «الرأسمالية أعلى مراحل الاشتراكية» .. وهاهي روسيا تقود قطيع أوروبا الشرقية إلى الرأسمالية الغربية ، بسرعة الصواريخ ..

وعندنا في الوطن العربي من العالم الإسلامي ، منذ أن حطمت مدفعية نابليون صفوف الفرسان المماليك ، لم يبق طبيب ولا « حاوي » ولا حلاق صحة إلا وأكد أننا متخلفون ولا بد أن نلحق بأوروبا ، ولكن لماذا نحن متخلفون وكيف نلحق بأوروبا ، هنا يختلف المشخصاتية والأطباء ، وباختلاف الحثيات اختلفت الاستجابة من جانب

ولا يجوز طبع أى جزء من هذا الكتاب أو تخزينه بواسطة أى نظام لحزن المعلومات أو استرجاعها أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أم أشرطة ممغنطة أو غير ذلك ، أو أية طريقة معلومة أو مجهولة إلا بإذن كتابي صريح من الناشر .



الأمة .. ويمكن القول إن التيارات الرئيسية التي تنازعت الفكر العربى أو الإسلامى ،
تندرج كلها تحت دعوتين : التغريب أو التحديث .

التيار الأول دعا إلى أن تصبح قطعة من أوروبا وأن نتخلص من كل ما يربطنا أو
يذكرنا بتاريخنا الإسلامى ، وهو التيار الذى وصل ذروته فى تركيا الكمالية . وهو تيار
لم يحقق لا تحديثا ولا تنويرا بل زاد القضية تعقيدا والأمة تخلفا !

والتيار الثانى هو الذى أرادنا مصريين عربا مسلمين يمتلكون تكنولوجيا العصر ..
وكانت حجة هذا التيار ولا تزال هى أن فلاسفة التنوير حقا هم الذين يشيرون على تخلف
الفكر فى زمانهم .. لا على التاريخ ولا على الهوية . هم الذين يدعون دائما إلى العودة
للجذور ، لكى تورق الفروع وتزهر من جديد ، ينادون بالعودة للماضى الجليل ، وهم
يننون مستقبلا جديدا كل الجدة . يقودون حركة إحياء لا انسلاخ . إبراز الملامح
الحقيقية للهوية الوطنية بنفض غبار التخلف والاستعمار عنها ، لا استخراج جواز سفر
أجنبى .. إن الثورة تغدو لا معنى لها ولا مبرر ، ان سلمنا بأن ماضينا كان تعسا
مرفوضا مثل واقعنا . فمادامنا لم نفلح أبدا فى بناء ما هو صالح فما الذى يعزى
بالمحاولة ..

الثورة هى قناعة بأن ماضينا يبرر أو يحتم أن يكون مستقبلا أفضل من هذا الحاضر
المرفوض . وإذا كان لزاما علينا أن نتشبه ونتعلم ونضرب الأمثال من أوروبا . فإن
مارتن لوثر المثل الأعلى لكل مهرف أو مجدد عندنا ، مارتن لوثر هذا اقتبس من المفاهيم
والتصورات الإسلامية ما تشهد به كل الدراسات الجادة ، ولكنه لم يعتنق الإسلام ولا دعا
قومه للتصفيق للمسلمين ، ولا حتى قاد حركة إلحادية ولا علمانية ، بل تشبث
بالمسيحية وغالى فى كراهية المسلمين والطعن على الإسلام وزعم أنه يدعو للرجوع إلى
روح المسيحية الأولى ، العودة إلى الإنجيل والارتشاف من الإنجيل مباشرة . فهو اسقط
الفكر الكاثوليكي الذى فى رأيه كان متخلفا وسبب تدهور أوروبا المسيحية . ولكنه لم
يرفض الهوية ولا دين الجماهير ولو فعل لما ترك بصمة واحدة على تاريخ أوروبا . بل
قامت على تعاليمه أقوى وأنشط الكنائس فى الترويج للمسيحية وأكثرها ارتباطا بالإنجيل قديما

وجديده فالأهم لا تنهض والحضارات لا تبعث على طريقة تحضير الهنود الحمر بالفناء فى
حضارة خصمها المتفوق وعبادة آلهته .. بل حتى الذين لم يقوموا بحركات إصلاح مسيحية
والذين وصفوا بالعلمانية أو حتى الإلحاد ، دعوا للنهضة والتنوير من خلال بعث القيم
والأفكار اليونانية والرومانية أو جذور الحضارة الغربية .. أو ما نسميه نحن بالتراث ..
فالفريقان المجدد المسيحي والتراثى الهلنى ، يمكن وصفهما بالسلفية .

وإذا انتقلنا إلى التنوير نجد نوعين من المفكرين : الإمام محمد بن عبد الوهاب وفارس
السدياق (الذى انتهى إلى اعتناق الإسلام) ورفاعة الطهطاوى ، وجمال الدين الأفغانى ،
وعبد الله النديم ، ومحمد عبده المجتهد .. وليس صديق كرومر ، وابن باديس ، وحسن
البننا ، والدكتور محمد محمد حسين ، ومالك بن نبي ، وبعض طه حسين .. الخ
وعلى الجانب الآخر نجد شخصيات من طراز قاسم أمين وعلى عبد الرازق ، وشطحات
طه حسين وسلامة موسى وزكى نجيب محمود .. الخ

المجموعة الأولى تركت بصماتها واضحة حاسمة فى فكر وتاريخ أمتنا وساهمت فعلا فى
التنوير ومحاولة الخروج من ظلمات التخلف ، وان لم يتمكنوا من إحداث الثورة الشاملة
التي تضرعنا فى قطار التاريخ مرة أخرى لأسباب عديدة .. وهذا الفريق رغم تأثيراتهم
الحاسمة والعميقة ، وأفكارهم الراديكالية المخالفة للمفاهيم الراجحة فى زمانهم ، فقد كان
تقبل أمتنا لهم أيسر من المجموعة الثانية التي أحدثت دعواتها ضجيجا صاخبا مازال صدها
يتردد إلى اليوم ، مع انعدام أى تأثير فى حياتنا .. رغم كل الدعاية السوداء التي نشرتها
الدوائر الغربية ضد المجموعة الأولى والتهميل والثناء والترويج لأفكار المجموعة الثانية ..
وماتزال .. ما من متربص بالإسلام كائد له إلا ويرفع قميص قاسم أمين وعلى عبد
الرازق ! ورغم ذلك نكرر القول إنهم لم يحدثوا أى تأثير فى الفكر الإسلامى .

ولا يرجع ذلك إلى مجرد ضحالة خلفيات جماعة التغريب ، وقلة محصلهم ، وهامشية
دعواتهم بالنسبة إلى شواخ المجددين الذين ذكرنا . بل أساسا لأنهم انطلقوا من رفض
الشخصية الحضارية للأمة ، ولأنهم دعوا هذه الأمة الشائخة الفكر ، العريقة التاريخ لكى
تتبع طريق الهنود الحمر والاستراليين الأصليين والمالطيين .. التحول إلى قرد يلبس

الصديري ويدخن البايب .. دعاة التغريب لا يمكن أن يحدثوا تنويرا ولا تثويرا ، لأنهم لا يختلفون عن كرومر ودنلوب ، لا جذور لهم في هذه الأمة ، غرباء عن ضميرها اعداء لتاريخها ، مهما تمكنوا من وسائل الاعلام ، ومهما نالوا من حظوة وتأيد السلطان ، فلا سبيل لهم إلى قلب الأمة وعقلها الباطن وهما السبيل الوحيد لاجداث الانتفاضة الحضارية .. ذلك هو القانون الإسلامي : إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، لا بد أن يأتي التغيير من الداخل مما في النفوس .

ولطالما ضربنا المثل برفاعة الطهطاوي الذي أرسل بالصدفة إلى أوروبا ، لأن الباشا محمد علي ، لم يكن يؤمن بالأزهريين ولا يرجو منهم خيرا ، بل أراد تعليما غربيا من البداية للنهاية .. ولكن حرصا على التقاليد وبقايا اعتقاد بدور الدين في عصمة الاخلاق ، ومنع الإصابة بمرض الافرنجي ، أرسل مع النخبة التي ابتعثت للتغريب في أوروبا ، أرسلوا معهم « فقي » .. شيخا يصلح بهم . وكان هو رفاعة رافع الطهطاوي ، الذي وحده استوعب حضارة أوروبا ومضم هذه الحضارة وأفرز ما فيه شفاء لأدواء عصره . ولو كانت مصر تحكمها نوايا طيبة ، ولو متخلفة ، لتعلموا من هذا الدرس وعرفوا أن اتقان علوم الغرب وتكنولوجيا العصر لا يقدر عليه إلا من له جذور راسخة في ثقافتنا الإسلامية والعربية ، تلك الثقافة التي كانت في الأزهر وحده .. بل إذا استرجعنا أسماء الذين تركوا بصماتهم فعلا على فكر هذه الأمة ، وبالذات الذين استفادوا من الفكر الأوروبي ، وقدموه في شكل عربي ، سنجدهم جميعا من خريجي الأزهر أو لهم خلفية أزهريية .. ولكن السلطة الغربية والمغربة ، قتلت الأزهر بدلا من ادخال العلوم الحديثة فيه . مزقوا وجدان الأمة بين التعليم الديني والتعليم الذي سموه بالحديث ، فرقصنا على السلم ومازالوا يزمرون لنا وترقص .

والحديث طويل جدا بطول ليلنا الذي لا يريد أن ينقشع . ولكن المجال لا يتسع ، ويكفي أن نطلب من دعاة التجديد تأمل هذه الحقيقة ، بصرف النظر عن موقفنا مما جرى ويجري في ايران فهذه الحقيقة مرتبطة تمام الارتباط بهذا الحديث الذي نخوض فيه ، ألا وهي : إن الذين يبنون ايران الآن والذين قادوها في حرب السنوات التسع دون أن يقترضوا دولارا واحدا ، وحافظوا على وحدة ايران وسط أعاصير عالمية وداخلية

واقليمية ومعاداة الدول الكبرى كلها .. هؤلاء الذين يتلاعبون بالأمريكان والروس ، وأتقنوا أحدث أشكال التكنولوجيا الغربية ، كلهم من خريجي الحوزة ليس في تكوينهم الفكري مقولة واحدة من الحضارة الغربية ، معظمهم إن لم يكن كلهم لا يعرف لغة أجنبية ولا ألقي محاضرة في جامعة أمريكية يعلقها في عنقه كشهادة تخرج القرد من السيرك والترخيص له بالرقص ، بل غالبيتهم لم تذهب إلى بلد غربي ... ومن قبلهم ظهر الإسلام في أقل البلدان تأثرا بالحضارات السائدة واستطاع البدو اسقاط هذه الحضارات واقامة الحضارة الأرقى .

كذلك نحب أن نلفت الانتباه لما يسمى باليسار في بلادنا أو الشيوعيين ، فنظرا للظروف المشيوية التي ولدت فيها الحركة الشيوعية المصرية في أحضان المخابرات البريطانية والصهيونية ثم التطورات التي مرت بها هذه الحركة ما بين سجون ومعتقلات النظام الناصري ثم العمل في خدمته فقتضوا مرة ، وتعاونوا مرات ، بقلب مفتوح جدا مع أجهزة النظام الأمنية ، مما سمح بتبادل المعلومات والمواقع والأدوار . هذه العوامل جعلت للشيوعيين المصريين نكهة خاصة ، منها تلك الهمة المستعرة أبدا في استفزاز المسلمين وتغييرهم في نفس الوقت من الشيوعية أو الاشتراكية ، وذلك بتبني كل ما هو معاد للإسلام ، كل ما هو كبريه واستفزازي ونسبته للشيوعية ، ولعل هذا يفسر تغاضي المباحث عن اصدار الشيوعيين للعديد من المجلات غير الدورية ومطاردتها لرسالة التوحيد إلى حد الحكم بسجن مصدرها .. لأن نشرات الشيوعيين هي أقوى دعاية ضد اليسار وأكثر فعالية من هجيصات بعض كتاب اليمين .

في واحدة من هذه النشرات التي صدرت حول الإسلام السياسي ، نجدهم يصرون على الانتساب «للخوارج والزنج والقرامطة» فهذه هي الحركات التي تعتبر — عندهم — « ثورة على المستوى الفكري أو المستوى العملي » .. وعبثا نطالبهم باطلاعنا على سطر واحد من الفكر الثوري لثوار الزنج هؤلاء ! كل ما فعله الزنج أنهم قلبوا المجتمع رأسا على عقب فأصبح السود هم السادة ، وعبيدهم من البيض ، ومارسوا كل ما فعله السادة بهم ، بنفس قوانين المجتمع الذي تمردوا عليه ، مع فارق أنهم لم يقيموا حضارة ولا قدموا ثقافة .. أهذه ثورة !؟

أما القرامطة فكل ما يعرف عنهم على نحو مؤكد هو أنهم ذبحوا الحجاج وهدموا الكعبة ونزعوا الحجر الأسود وألقوه بضع سنين في العراق .. أهذا سلف تحرص حركة سياسية على الانتساب إليه .. بالله وبالشياطين ان كان كاتب هذا يحرص فعلا على خطب ود الجماهير المسلمة ، والترويج لجماعته ، أكان ينقب في التاريخ فلا يجد أباً ينتسب إليه إلا القرمطي هادم الكعبة .. أم هو خنجر ذو حدين ، الكيد للإسلام واليسار معا ؟! بل إن تخريب هؤلاء يمتد إلى رجال التنوير الحقيقيين عن طريق دس عنصر مشبوه بينهم ، كمن يؤرخ لكتاب اليسار فيدس بينهم مراسل مجلة حوار التي كانت تصدرها المخابرات الأمريكية فيشوه سمعة اليسار كله !! أو كما كانوا يؤرخون لشبلي فميل وانطون فرح وآل صروف ثم يعتذرون بأنهم قدميون رغم مخادعتهم للاستعمار !

وإلا فما معنى أن تستعرض مجلة الشيوعيين ، أسماء الطهطاوى ومحمد عبده وابن باديس فتدس بينهم «محمود أحمد طه» إنهم لا يهدفون إلى تكريمه ، بل لتطيخ سمعة الآخرين وتنفير المسلمين من دعواتهم وما جاءوا به من أفكار . واقسم بكل ما أؤمن إن الأستاذ «محمود أمين العالم» كاتب تلك الفقرة ، لم يقرأ حرفاً لمحمود طه ، فهو لا يعرف حتى صحة اسمه فهو «محمود محمد طه» وليس «محمود أحمد طه» إلا إن كان يتحدث عن شخص آخر .. وإذا كان اعدام «محمود محمد طه» جريمة لا تغتفر ، لطخت بالعار كل من ساهم فيها أو حرض عليها ، فإن محمود طه ليس مفكراً إسلامياً ، بل هو متهم بادعاء النبوة وكتابه المنشور يُقرأ من عنوانه وهو : «الرسالة الثانية من الإسلام» (عندى نسخة اعطاها لي الرئيس نيمى بعد أن قرأها وقد أشر في كل صفحة من صفحاتها بعلامة صح وفي صفحة ٣٢ كتب بخط يده صح ١٠٠ على ١٠٠ وعندما اعطاني هذه النسخة كان واضحاً أنه لا يريد اتخاذ أى إجراء ضد الرجل ولا أدري ما دهاه ولعله لا يرد على سؤالي بما أجاب به معاوية على من عاتبه على قتل حجر بن عدى .. مع الاعتذار للصحابيين معاوية وحجر .. !!) من الذى يضع محمود طه بين الطهطاوى وابن باديس إلا من يريد دس السم في العسل ليفسد العسل ويقتل من يتعاطاه ؟!

التجديد مطلوب ومشروع ، والمسلمون منذ قرون يرددون : يبعث الله على رأس

كل قرن من يجدد هذا الدين .. والتنوير هو من صميم الإسلام ودعوته .. ولكن فرق بين التنوير والتغريب واطفاء البصر . أو إن شئت الجهالة التي روجت ولا زالت في بلادنا باسم التنوير وهي نقيضه تماماً ..

وستنقصر حديثنا في هذا البحث على نموذجين : قاسم أمين الملقب بمحرر المرأة ، ودعوته التي لا تنفك تنفجر في إعلامنا مثل ماسورة شبرا .

ثم الشيخ على عبد الرازق الذى خلع العمامة ولبس الطربوش وعمل وزيرا في عهد الملك «الصالح جدا» فاروق الأول ، والمتوج من قبل المتغربين كأول من انكر الحكومة في الإسلام وليس الخلافة وحدها !

وقد يرى بعض الشباب المطحون بفعل ما يرزحون تحته من مشاكل ، قد يرون أن الخلاف حول التجديد أو التغريب ، والخلاف حول قاسم أمين أو على عبد الرازق هو من ترف المثقفين الحالمين في الأبراج العاجية وليس له علاقة بمشكلته ..

وهذا غير صحيح بالمرّة .. فالقضية تدور أساساً حول الحاضر والمستقبل ، حول الاقتصاد ولقمة العيش .. لأن الذين يرفعون شعار : «في العصر الواحد توجد حضارة واحدة ..» لا يقصدون الثقافة وحدها ولا الثقافة أساساً ، بل لقمة العيش التي يدور حولها الصراع بين الأمم والحضارات .. فالناس يختلفون حول الثقافة كجزء من الخلاف حول لقمة العيش .. فمادامت الحضارة واحدة والثقافة واحدة والإصرار على التميز ولو حتى في الرقص خطأ ، فمن باب أولى الإصرار على إنتاج القمح في مصر خطأ مادام هذا القمح يمكن انتاجه في أمريكا أو كندا بسعر أرخص ونوعية أفضل ! وكذلك يغدو عبثاً الإصرار على إنتاج الطائرات محلياً .. بل لهذا السبب مات المهندس حسن فتحى كمدماً .. لأنه كان يريد أن تتبوأ مصر مكانها العالمى مرة أخرى من خلال المحلية .. بعث التراث المعمارى في الطراز والحامات البيئية بما يتعارض مع التغطية التي يفرضها شعار : في الزمن الواحد توجد حضارة واحدة وثقافة واحدة وذوق واحد .. وسيد واحد !

الخلاف مازال مستعرا حول الهوية الحضارية ، والتوجه الحضارى والمخرج من أزمة التخلف .. حول الاستقلال والتبعية والجوهري والعارض والدائم والمؤقت ومن هنا كان

إلحاقهم المستمر على طرح الجهالة في طريق التطور والتحرر ووصفها بأنها النور والتنوير ، ليضلوا به أمتنا .. ومن هنا كان لابد أن نخوض ضلالهم لنصل إلى الحق . وقد آثرت في مناقشة قاسم أمين ، أن نعقد مقارنة مطولة بين آرائه هو نفسه ، ليتبين للقارى تناقضه الفكرى . فهو في كتابه الأول «المصريون» كاتب إسلامى يدافع عن الإسلام والحجاب والأسرة المسلمة في عصره ، ولكنه في كتابه «تحرير المرأة» و «المرأة الجديدة» وبالذات في الكتاب الأخير ، كفر بكل ما كتب وتحول إلى مهاجمة حضارتنا وتقاليدنا وديننا جملة وتفصيلا .. وقد رأيت أنه من خلال انقلابه الفكرى هذا يشكل ظاهرة فريدة من الناحية الشخصية ، ويشكل نموذجا لما يصيب شبابنا من هزيمة أمام الغرب . إنه نموذج مبكر جدا لضحايا الغزو الفكرى ..

أما على عبد الرازق فقد عقدت مقارنة بينه وبين مفكر إسلامى ثورى معاصر له وهو فضيلة الإمام الشيخ محمد الخضر حسين الذى ألف كتابا في الرد على الشيخ على عبد الرازق ، ومن استعراض الكتابين يتبين الفارق بين رجال التنوير الحقيقيين وبين المضللين الذين تدق لهم الطبول .. ولعلنا أردنا أن نقول : لا جديد تحت الشمس فالفكر المنحرف لا يزال يعلك جهالات على عبد الرازق ، والفكر الإسلامى الثورى يطرح مفاهيمه وحلوله منذ سبعين سنة .. والحرب سجال !

«النصوص الواردة في هذه الدراسة اعتمدت كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق المطبوع في بيروت - والأعمال الكاملة لقاسم أمين للدكتور عمارة . وكذلك كتاب «معركة الإسلام وأصول الحكم» للدكتور عمارة . وكتابى «تحرير المرأة» و «المرأة الجديدة» لقاسم أمين . وكتاب «الخلافة» لرشيد رضا . و «المسلمون والأقباط» لطارق البشرى . ومذكرات سعد زغلول .. وغيرها التى أشير إليها في موضعها .

الفصل الأول

قاسم أمين ..

غربة المهزوم

حياة تعسة وانتحار .. !

لقد كانت شخصية قاسم أمين لغزا لا يجد تفسيراً لمواقفه ولا نهايته ، كما لم يتصد مؤرخ لتفسير الاختلاف ما بين كتابه الأول « تحرير المرأة » و كتابه الثاني « المرأة الجديدة » مما جعل المؤرخين يذهبون إلى انهما من تأليف كاتبين مختلفين ، ورشحت رواية عن درية شفيق و ابراهيم عبده وايدها الدكتور محمد عمارة ، ان مؤلف الكتاب الأول هو الشيخ محمد عبده !

ولكن الدكتور عمارة اثر ان يضيف إلى حيرة المؤرخين ، حيرة أكبر بل لغزاً لا يمكن ان يفسر ، وذلك بنشره لأول مرة — كما أكد وكرر حتى من وأمل — ترجمة فقيد الادب والخلق المرحوم « محمد البخاري » عن الفرنسية كتاباً اسمه « المصريون » قال الدكتور ، وغلاف الكتاب ان مؤلفه هو « قاسم أمين » ، وحتى لا اطيل على القارىء .. أقول إنه كتاب لو حذفت منه بضعة سطور ، لوقع عليه راضيا الشيخ « جاويش » أو محمد رشيد رضا ، ولولا التواريخ لحسبت قاسم أمين كان عضواً في تنظيم الجهاد ! ولا يمكن تصور تطور مؤلف الكتب الثلاثة هذا التطور المفاجيء في أقل من ست سنوات (١٨٩٤ — ١٩٠٠) فقد تحول ، ان صحت نسبة الكتب إليه ، تحول من مسلم فخور ، إلى حد التعصب أحيانا ، بمحضارة المسلمين ، مدافع عن وضع المرأة في عصره ، بما في ذلك الحجاب بمعنى ألا ترى ولا ترى !! إلى كافر بكل ما يمت إلى تاريخنا . وكأنه كان يكتب مناظرة بين مسلم ومتغرب ثم نشرها في كتابين منفصلين ! أو أن أحد الكتابين ليس من تأليفه .. أو الاثنين معا ياسيدى !

وهل يعقل أن من ذكر في الكتاب الصادر عام ١٨٩٤ خمسين عالماً مسلماً في شتى ضروب الفكر من الفقه إلى الكيمياء ، هو نفسه الذي يعترف في سنة ١٩٠٠ : « فإن كان منهم من يقول إنى قليل الاطلاع على ما كتبه المسلمون قصير الباع في علومهم فأنا لا أجادله في هذا » .

لقد كان شخصية متناقضة غريبة .. يخونه التعبير أحيانا فهو يهدى كتابه إلى سعد زغلول ، هذا الاهداء الغريب ، إذ قال فيه ما معناه ان المودة التي جربها مع سعد زغلول جعلته يعتقد أنها بين الرجل والمرأة أفضل !! وهذه كلماته :

« إلى صديقي سعد زغلول : فيك وجدت قلبا يحب ، وعقلا يفكر ، وارادة تعمل .. انت مثلت إلى المودة في أكمل أشكالها ، فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء ، وأن فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها . من هذا امكنني أن أحكم أن هذه المودة تمنح ساعات أحلى إذا كانت بين رجل وزوجته . » !

على أية حال لم يكن رأى سعد زغلول فيه بنفس المستوى ولا كانت مودتهما بما توحيه هذه العبارات الملتية . فقد قاطع هو سعد زغلول لأن سعد باشا رفض ضمانه ماليا ، لأن سعدا لم يجده قادرا على السداد : « انقطع قاسم عني ، وإذا قابلني صدفة كانت المقابلة غاية في البرود ولا أدري لماذا .. » وعاتبه سعد واعترف قاسم أمين « انه مخطيء وقبلني وقبلته ، وانصرفت . ولكنه لم يلبث إلا قليلا حتى انقطع عن الزيارة » . وتنضح مذكرات سعد بالألم من : « انصرافه عن مساعدتي في أحوال كنت أشد الناس فيها حاجة إلى مؤانسته » « هجره لي ، خصوصا في مواقع الصعاب هذا الهجر ، الذي كثر في الأيام الأخيرة ، وانصرافه عن مساعدتي ، وقت اشتداد حاجتي إليه » . بل تسجل المذكرات أمرا خطيرا وهو قناعة سعد زغلول بأن قاسم أمين قد انتحر بعد أن دبر حصول ورثته على بوليصة تأمين !

كتب سعد باشا في مذكراته بعد وفاة قاسم أمين : « وقد تحدث من كانوا في المكان بالانتحار ، وسألت الدكتور عباس عن حقيقة الأمر ، فقال : إنه موت طبيعي ، ولكن كان في جوابه شيء من التردد ، وكررت أقوالى عليه في الغد ، فأجاب — بعد سكوت — بأن الموت طبيعي ، وقال إنما كان عاشقا . فقلت له أعرف شيئا من ذلك . فقال لا تقل . ولكني لم أفهم كون الحب يفضي إلى هذه الحالة ، ثم قال بعض الحاضرين إنه أمن على حياته في نظير مبلغ ، فأردت التحقق من الخبر ، فقام طلعت واحضر حقيقة

أوراقه ووجدت فيها ورقة تفيد أنه أمن على نفسه نظير مبلغ يدفعه سنويا مقداره نحو ٥٠٠ جنيه ، وفي حالة الوفاة تلتزم الشركة بأن تدفع لورثته عشرة آلاف جنيه فقلت الأحسن أن تخفوا ذلك .. »

بل أغلب الظن أن قاسم أمين كان يعيش حياة عائلية شديدة القسوة ، ففضلا عن أن زوجته رفضت دعوته لرفع الحجاب ، وفضلا عن ضيقه بأصله ، وبالذات من ناحية أمه المصرية ، وتفضيله أجداده الأتراك بالزعم أنهم أكثر نظافة من المصريين .. ! فهو الذى يقول :

« فالتركى مثلا ، نظيف صادق شجاع ، والمصرى على ضد ذلك »

حتى لو تغاضينا عن ذلك ، فإن هذا الحكم الذى زعمه ، يوجب التفكير العميق فى تجربته العائلية فقد قال : « إني بحثت كثيرا عائلات ممن يقال إنها فى اتفاق تام فما وجدت إلى الآن لا زوجا يحب امرأته ولا امرأة تحب زوجها » .

وهو كما ترى تصریح خطير .. كان جديرا بأن يفتح شهية المحللين النفسيين .. لولا أنه من المرضى عنهم الذين تخفى شبهاتهم ! ولعل هذا التجاهل ، لمواقف هؤلاء التى يمكن أن تكشف منابع الانحراف فى تفكيرهم ، تدفعنا ، قبل الولوج فى تناقضاته الفكرية ، ان نقول كلمة عن محاولات البعض ارتداء ثياب الموضوعى المحايد ، والبعد عن الأوصاف التى توقع فى الحرج .. مما يخفى حقائق التاريخ عن الجيل الجديد ويظلم الوطنيين ..

فهناك فريق من الكتاب أو من يوصفون وبالأحرى يصفون أنفسهم بالمؤرخين ، يريدون اسدال الستار حول مواقف المثقفين المصريين من الاحتلال البريطانى فترة الحيرة والضياغ واختلاط القضايا ، وانتشار اليأس ، وازدهار المهادنة للاستعمار . يوم كان المتمسك بوطنيته كالقايض على الجمر ، وتعنى الفترة من هزيمة الثورة العرابية إلى ثورة ١٩١٩ .. وليس من مصلحة التاريخ ولا الشعب ، اخفاء مواقف عملاء الاستعمار فى تلك الفترة ، بل حتى أولئك الذين عادوا الحركة الوطنية ، فترة ، يأساً وضيقاً وكفرانا بالشعب ، فإذا بالشعب يفاجئهم بالبعث الذى ظنوه مستحيلا ، ولكنه جاء وحملهم على موجه ، بعضهم طواه الموج فكان من المغرقين ، وبعضهم تظاهر تماما فى هذا الموج

واستعداد شبابه الثورى ، حتى هؤلاء ليس من مصلحتهم الاعتذار عن ماضيهم فى التعاون مع الاستعمار ..

فالمعروف أنه عندما تمت هزيمة الثورة العرابية وفوجئ فريق من مثقفى هذه الثورة بالانهيار المذهل الذى أصاب التجمع الوطنى ، وتراعى السراى وقطيع من الاعيان على أقدام المحتل ، بل حتى ما بدا أنه قبول وشكر الشعب على إصلاحات الانجليز ، وعدل الانجليز .. دب اليأس فى نفوس هذا الفريق ونفضوا يدهم تماما من الحركة الوطنية وطلقوا الثورات بل بعضهم كالشيخ الإمام محمد عبده ، طلق السياسة والسياسيين .. الخ واندفعوا يتعاونون مع الانجليز ، بعضهم مشيدا بالاستعمار وبعضهم مستترا خلف مقاومة استبداد الخديو .. ولذا جاء البعث الوطنى من جيل لم يشترك فى الثورة العرابية ولا حتى من المعجبين بها .. مصطفى كامل .. ولم يكن أحد من المتعاونين مع الانجليز يأبه بمصطفى كامل أو يصدق أنه سيغير من الواقع الكئيب الغارق فى اليأس ، ولكن مصطفى كامل نجح بما فاق كل التمنيات والتوجسات ، وجاءت حادثة دنشواى تفتح العيون لا عن وحشية الانجليز وتدنى المتعاون معهم فحسب ، بل وعلى الطاقة المكبوتة فى أعماق الفلاح المصرى ثم كانت جنازة مصطفى كامل الاعلان عن ميلاد الوطنية المصرية أو بالاحرى بعثها .. وقاسم أمين الذى كان فى باريس سنوات الثورة العرابية ولم يفكر فى العودة ، بل والذى يعتبر ظهور عراى من أسباب النكسة ، قاسم أمين هو نموذج صارخ للمتعاونين مع الاحتلال ، المسيحين بفضله الرافضين للتفكير ولو فى الخيال بثورة ضد الانجليز . بل رأى ان الاستعمار هو الذى حررنا بل واسرف فى تحريرنا . فقبل ضرب الاسكندرية واحتلال مصر : « كنا محكومين بالاستبداد » ولما احتلنا الجيش البريطانى وأصبحت مصر تحكم من دار المندوب السامى : « فأصبحنا أحرارا ونحب الحرية ، وبدأ التعليم الصحيح فى أن ينتشر بين أفراد أمتنا » . بل لقد فاض التحرر واندلق من الحلة ! قاسم أمين يقول : « فكم من مرة سمعنا بأذننا أن سبب شقاء مصر هو تمتعها بالحرية والمساواة ! ثم اعتاد القوم شيئا فشيئا على الحرية » .

كان مصطفى كامل ينفخ فى رماد الثورة العرابية مكررا فى آذان المصريين أنهم فقدوا الحرية والمساواة وافسد الانجليز تعليمهم .. وجاء هذا يتغنى بحكم الاستعمار وحرياته ومساواته وتعليمه .. كان مصطفى كامل والوطنيون يلهبون الوطنية بالحديث عنها والتغنى بها والدعوة لبرازها ، وبالطبع اتهم هؤلاء بالخيانة ، وهم بدورهم تعالوا فوق الجماهير وسخروا من الوطنية ودعائها ، بل ومن الشعب . اقرأ لحرر المرأة احتقاره للرأى العام : « أليس هو فى كثير من الأحوال هذا الجمهور الأبله ، عدو التغيير ، خادم الباطل ، ومعين الظالم » وقرأ له ضيقه بالحزب الوطنى والشعارات الوطنية التى كان الوطنيون يوقظون بها الأمة ولكن محرر المرأة يقول : « عاش آبائنا وتعلموا واشتغلوا بالصناعة والتجارة وخدموا أمتهم ، وفتحوا البلاد وحاربوا الأمم ، ولم نسمع عنهم أنهم كانوا يحبون وطنهم ويهتمون خصومهم بالخيانة ، أما الآن فأبما قرأت وفى أى مكان وجدت لا أسمع إلا حب الوطن والغيرة الوطنية والتفانى فى خدمة الوطن والجريدة الوطنية والمدرسة الوطنية وحزب الوطن (؟) ، والبيوت التجارية والمحال الصناعية والصيدليات وعيادات المرضى التى تشغل وتبيع وتعالج وتربح لخدمة الوطن . صار حب الوطن ديننا جديدا من اعتنقه ربح ومن بعد عنه خسر ، صار كعصارة الطماطم يوضع فى كل شئ ليكسبه ذوقا حامضا يجعل تناوله سهلا مقبولا » ! .

لا يمكن أن نساوى بين ابن الشعب عبد الله النديم الذى ظل مختفيا ، مطاردا من سلطة الاحتلال إلى أن اعتقله ابن البك الذى ترقى فى حكومة الاحتلال حتى أصبح وكيلا للنياحة يقبض على المواطنين ! بل يبلغ البؤس ببعض المستغربين أن يزن علينا بمجد قاسم أمين إذ عامل عبد الله النديم معاملة حسنة عندما ساقته شرطة الانجليز إليه ليحقق معه .. !

ولكن استجابة الأمة تزلزل قاسم أمين فينتشى بالروح الوطنية فى جنازة عدوه اللدود مصطفى كامل .. ويقول لصديقه فيما بينهما ، إن رأيه كان ولا يزال فى مصطفى كامل أنه نصاب ولكنه نصاب مفيد ونصبه نفع وايقظ الروح الوطنية !! ويكتب عن جنازته فيقول : « ١١ فبراير ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل ، هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق ، المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى .. ولكن هذا

الاتحاد في الشعور بقي - يومها - مكتوماً في النفوس . أما يوم الاحتفال بجزالة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعاً في قوة جماله وانفجر بفرقة هائلة سمع دويها في العاصمة ، ووصل دويها إلى جميع أنحاء القطر . هذا الإحساس الجديد ، هذا المولود الحديث الذي خرج من احشاء الأمة ، من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذي يتسم في وجوهنا البائسة ، هو الشعاع الذي يرسل حرارته إلى قلوبنا الجامدة الباردة ، هو المستقبل .

فهؤلاء الذين افاقوا وندموا على كفرانهم بالشعب ، وتعاونهم مع الانجليز لا يجوز أن يأتي كاتب اليوم فيصف قاسم أمين بأن « مزاجه المعتدل في الوطنية » ! في ظل الاحتلال الاجنبي لا يوجد وطني معتدل ووطني متطرف بل وطني أو متعاون .. والوطنية ليست قهوة تركي واحد مزاجه مضبوط والثاني معتدل .. في هذه الدراسة سنحاول أن نسمى الأشياء بأسمائها .

الخلاف حول المنهاج !

السؤال الذي يطرح نفسه ، هو إذا كانت مطالب قاسم أمين لتحرير المرأة قد تحققت بل وتخطاها وضع المرأة الآن .. فلماذا يستمر الخلاف حوله إلى اليوم ، بل وبهذه الحدة .. ؟

الجواب ..

لأن الخلاف يدور أساساً حول الحثيات .. لأن الحثيات هي التي تطرح قضية المنهاج ، وهي التي تحدد الاختيار الحضاري ، أي الموقف من هوية الأمة وتطلعاتها .. أما المطالب ، فهي في المرتبة الثانية وهي بالطبع تفقد أهميتها تماماً بمرور الزمن . دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة لم تقنع ولا حتى زوجته التي رفضت خلع الحجاب حتى مات . والمرأة المصرية تقدمت وتعلمت وخرجت للحياة بثورة ١٩١٩ وليس بدعوة قاسم أمين .. ومع ذلك فإن المعركة الشرسة التي دارت في عصره ، مازالت مستمرة حتى اليوم ، وإن تبادل المتحاورون المواقع !

قاسم أمين لم يطالب بالغاء الحجاب ولا باشتراك المرأة في الحياة العامة ولا بدخولها الجامعة !! وإليك نص كلماته :

« ربما يتوهم ناظر أنني أرى الآن رفع الحجاب بالمرّة ، لكن الحقيقة غير ذلك ، فإنني لا أزال ادافع عن الحجاب واعتبره أصلاً من أصول الآداب التي يلزم التمسك بها » . وهو كان يرى ما يراه فقهاء الحركة الإسلامية ، اليوم ، من أن الحجاب الشرعي هو ما كشف الوجه واليدين وسمح للمرأة بمخالطة الرجال في العمل والحياة بالاحتشام الواجب .. أما التنقيب والأمر الإلهي « وقرن في بيوتكن » فقاسم أمين يتفق مع غالبية مفسري اليوم ، أنه مما اختصت به نساء النبي لأنهن لسن كأحد من النساء .. فهو يعلن :

« لو أن في الشريعة الإسلامية نصوصاً تقضي بالحجاب على ما هو معروف الآن عند

بعض المسلمين لوجب عليّ اجتناب البحث فيه ، ولما كتبت حرفا يخالف تلك النصوص مهما كانت مضرّة في ظاهر الأمر ، لأن الأوامر الإلهية يجب الاذعان لها بدون بحث ولا مناقشة ، لكننا لا نجد نصا في الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة .. ويضيف : «والحق ان النقاب والتبرقع ليسا من المشروعات الإسلامية ، لا للتعبد ولا للأدب ..» .

وحتى عندما قرر الانسحاب من المباراة الشرعية مع شيوخ عصره استمر يؤكد أنه يستند للموقف الأصح إسلاميا فقال في كتابه الأخير (المرأة الجديدة) :

«لم نر هذه الدفعة حاجة إلى التكلم على الحجاب من الجهة الدينية فإن ما أوردناه في كتاب (تحرير المرأة) من النصوص القرآنية صريح في إباحة كشف الوجه واليدين ، ومعاملة النساء للرجال ، وقد وافقنا على ذلك كثير من علماء المسلمين الذين نقلنا آراءهم . أما ان فريقا آخر من الفقهاء استحسّن التشديد في الحجاب فهذا رأى لا يلزمنا الدين باتباعه .»

وقال :

«وأما الأمر الثالث ، وهو حكم الشرع في المكالمة ، فالمعروف أن الشرع إنما حرم الخلوة بالأجنبية . وأخبار الصدر الأول مستفيضة بمكالمة النساء للرجال وحديثهن معهم في الملاء دون الخلوة ، وكفاك أن نساء النبي ﷺ — وهن اللاتي أمرن بالمبالغة في الحجاب — كن يحدثن الرجال ، حتى ان السيدة عائشة كانت قائدة عسكر ومديرة له في وقعة الجمل المعروفة ، وما اخال أن مكابرا يقول انها لم تكن تكلم احدا منهم إلا اذا محرم» .

ويقول : «والتي تلزم بستر أطرافها والأعضاء الظاهرة من بدنّها بحيث لا تتمكن من المشي ولا الركوب ، بل لا تتنفس ولا تنظر ولا تتكلم إلا بمشقة ، تعد رقيقة لأن تكليفها بالاندراج في قطعة من القماش إنما يقصد منه أن تمسخ هيئتها وتفقد الشكل الإنساني الطبيعي في نظر كل رجل ما عدا سيدها ومولاها» .

فالحجاب الذي قبله ونادى به قاسم أمين هو نفس الحجاب الذي يطالب به

الإسلاميون والإسلاميات اليوم ويرفضه المنورون والمنورات ، أى كشف الوجه واليدين وتغطية الشعر والصدر وما فوق الركبتين أو تحتها قليلا .. والحجاب الذي كان يحاربه قاسم أمين هو ما يسمى حاليا بالنقاب ، أو ماهو أشد لأن المنقبة على زمنه لم تكن تتعلم ولا تخرج ولا تحدث رجلا .. فهو يتحدث عن المرأة : «التي تلزم بستر أطرافها والأعضاء الظاهرة من بدنّها بحيث لا تتمكن من المشي ولا الركوب ، بل لا تتنفس ولا تنظر ولا تتكلم إلا بمشقة» .

وهكذا يبدو أن الرافعين رايات قاسم أمين اليوم ، في حربهم ضد النقاب إما أنهم لا يفقهون دعوته ، فهم يخوضون حربا وهمية ، لأنه يهاجمون ما كان يطالب به !! .. أو أن كل ما يعنيههم — كما قلنا — هو الحيثيات .. ما أورده من هجوم على الدين والتراث والهوية ، وما طرحه من مفهوم خاطئ للمشكلة والحل .. لأن نساء مصر اليوم كلهن كشفن الوجه واليدين وبعضهن اختار أن يكشف أكثر وبعضهن فزع إلى تغطية أكبر .. ولكن الحجاب بالمعنى الذي حاربه قاسم أمين انتهت معركته !

فأنت ترى أن المعركة ليست على المطلب ، وإنما على الموقف ، على الحيثيات .. على الرمز .. حتى وإن لم يكن حاضرا في خاطر المحجبات ، فإن القضية حاضرة حضورا ملتبها في تفكير المعارضين للحجاب ، وأعنى العلاقة المفترضة بين الحجاب والدين ، أو الانتساب الحضارى .. هذا ما يغيضون ، وهذا ما يحاربون .. فلو فرضنا أن بعض النسوة سمينا المايوه البكيني حجابا ، لثارت ثائرة الجماعة إياها ، ولطموا الحدود وشقوا الجيوب على عودة الرجعية وضياع المنجزات ، وانتكاسة حركة تحرير المرأة التي اشعلها قاسم أمين نيرانا قبل ثمانين سنة .. الخ .. إن لم يكن ذلك صحيحا وحقا فهاتوا حجة واحدة تبرر اهتمامهم وغضبهم واضاعتهم لوقت وجهد ومال الشعب ، لأن بعض الفتيات قررن تغطية شعرهن وما فوق الركبة ؟! فالأمر هو كما يقول اللبنانيون : «دى مش حكاية رمانة دى قلوب مليانة» .

وبالمناسبة فإن من مزايا المجتمعات المتحضرة المفتوحة ، الصراحة في مواجهة المشاكل ، وتسمية القضايا بأسمائها .. فعندما لبست الطالبات الحجاب في مدارس

فرنسا .. ثارت ثائرة بعضهم هناك ، ولكنهم لم يتستروا خلف تزويقات وتضليلات ما يقوله المزورون في بلادنا ، الذين افتقدوا حتى شجاعة العلمانيين ، والذين يغطون موقفهم من الحجاب ودين المحجبات ، بالحديث عن الرجعية والتقدمية والتطرف وميثاق حقوق الانسان ! بل تصل بهم البجاجة حد ادعاء أنهم يدافعون عن الإسلام الصحيح !

في فرنسا لم يبحثوا عن ورقة توت ، بل قالوا صراحة : الحجاب يرمز للإسلام ونحن ضد الإسلام ! ووصلت القضية للقضاء الذي حكم بأن العلمانية لا تنفى حق الإنسان في الانتساب والاعتزاز بدينه .. (وبهذه المناسبة فقد ثار الحديث مرة مع زعيم حزب الوفد الجديد ، حول العلمانية فقال : انها غير مفهومة في مصر .. العلمانية ليست صيغة واحدة ، فهناك علمانية معادية للدين مثل التي قامت في تركيا ، وهناك علمانية محايدة مثل أمريكا ، وهناك علمانية مع الاقرار بدين للدولة مثل بريطانيا ومصر .. وتابع فؤاد باشا قائلاً : حزب الوفد علماني من هذا النوع ، فهو أقر مادة دين الدولة في الدستور ، وفي قيادة الوفد الجديد ستة من المسيحيين ، وقررنا الشريعة مصدر التشريع (لقاء معه بدار الوفد نوفمبر ١٩٨٩ — ولعله مما يذكر أن سعد زغلول رفض كتاب على عبد الرازق وهاجمه هجوما شديدا كما سيرد) .

ومن العجيب أن كاتبة غير مسلمة نشرت في مجلة أسبوعية مصرية مقالا شديدا الاتساع أيدت فيه منع الحجاب في فرنسا ، وحذرت المصريين من التهاون في ذلك وإلا انقلبت فرنسا إلى دولة مسلمة متعصبة مثل ايران !!

مجلة مصرية تصدر بمال الشعب المصرى ! تحذر من تحول فرنسا إلى الإسلام ! اى والله !! هؤلاء ينسون أنفسهم وينشرون علنا ما كان يفترض أن يبعثوا به سرا الى شياطينهم أو أن نشوة ما يبدو لهم ، وكأنه الربع ساعة الأخير في عمر الإسلام جعلتهم لا يأبهون ..

كان قاسم أمين يطالب بالحجاب الذى اتفقت النصوص والاجتهادات على أنه هو الحجاب الشرعى ، وكان الحجاب في عصره يعنى التنقب أو ما هو اسوأ .. أى حجب المرأة في البيت « وحرمانها حتى من التعليم ، وإنكار الكثير من حقوقها التي منحها

الإسلام . والمضحك أن بعض رواد عصر الظلام الذى نعيشه ، ممن يعلنون الحرب على الحجاب يرفضون هذا الرأى ، ويصرّون على أن التنقب والحجز في البيت هو الإسلام الصحيح هو حكم الشرع ! ولا يقبلون إعلان الإسلاميين عكس ذلك !! لأن هدفهم ليس تعرية رأس الفتيات ولا تحرير المرأة من الحجاب بل قطع رأس الإسلام ، أو كما يقولون .. التحرر من الدين .. وكلنا نعرف أن النساء بايعن النبی ، وعارضن الخليفة علنا بأعلى صوت من آخر المسجد الممتلئ بالرجال ، ولم يقل أحد إن صوت المرأة عورة ! وعمر بن الخطاب دعا زوجته أم كلثوم بنت على وكانت صغيرة السن شابة ، دعاها إلى الجلوس والأكل معه ومع ضيف غريب غير ذى محرم .. ولا يعينى أن تسل السيوف لتكذيب هذه الرواية ، كما حدث عندما أوردتها لأول مرة منذ ثلاثين عاما في كتابي : «دراسة في فكر منحل» ومن قبل قاسم أمين . فالمهم أن الطبرى أوردتها ، وتقبلها هو والناس في عصره ، ولم تثر ثائرة احد ، ولا حرق الكتاب أو تعفف مسلم عن نسخه ، فالرواية وقعت أو لم تقع ، لم تكن منافية لمفاهيم السلف عن الدين والحجاب واختلاط الجنسين .. ولا شك أن حرية المرأة في عصر النبوة كانت أكبر منها في زمن الطبرى لأسباب عديدة متفق عليها ، ومع ذلك لا تخرج ضمير الطبرى الذى اثبتنا ولا معاصروه الذين قرأوها ، ولا توقف أمامها ، حسهم التاريخى والدينى .. (قال يحيى : سئل مالك : هل تأكل المرأة مع غير ذى محرم منها أو مع غلامها ؟ فقال مالك : ليس بذلك بأس . إذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تأكل معه من الرجال . قال : وقد تأكل المرأة مع زوجها . ومع غيره ممن يؤاكله . أو مع أخيها على مثل ذلك . ويكره للمرأة أن تخلو مع الرجل « ليس بينه وبينها حرمة » . (الموطأ)

وقاسم أمين كان يريد التعليم للمرأة والنهوض بمستواها الفكرى لكى تنفذ بشكل أفضل مهمتها في الأسرة .. في تربية الاولاد واسعاد وانجاح الزوج .. لا لكى تعمل على شاحنة أو في مصانع الحديد والصلب ! فهو يقول : «إننى أكرر ما قلته من أنه يستحيل تحصيل رجال ناجحين إن لم يكن لهم أمهات قادرات على أن يهيئهم للنجاح فتلك هى الوظيفة السامية التى عهد الله لها إلى المرأة في عصرنا هذا ، وهى تقوم باعبائها الثقيلة في كل البلاد المتقدمة ، حيث نراها تلد الأطفال ثم تصوغهم رجالا .. » .

وهو لم يتجاوز في مطالبته بتعليم المرأة مرحلة التعليم الابتدائي : «ولست ممن يطلب المساواة بين المرأة والرجل في التعليم فذلك غير ضروري ، وإنما أطلب الآن ولاأتردد في الطلب أن توجد هذه المساواة في التعليم الابتدائي على الأقل ..» .

وكما أن فرض الحجاب بتلك الصورة التي كانت أيام قاسم أمين لم يكن — باعتباره هو — من الإسلام ، بل ثمرة عوامل سياسية واجتماعية وتاريخية وحضارية تكمن كلها في التخلف وفقدان الاستقلال .. استقلال القرار ومن ثم استقلال الفكر والتعليم والسلوك .. فكذلك كان خطأ جسيما ، من جانبه ، عزل مشكلة المرأة أو الحجاب عن الواقع العام ومحاولة حلها بمعركة مع الإسلام . أو خلق معسكرين وهميين ، معسكر الرجال ومعسكر النساء . والزعم بأن تحرير المرأة يتم من خلال الحرب ضد معسكر الرجال !! إنها معركة وهمية ضالة ومضللة ، وخاصة في البلدان التي يفتقد فيها المواطنون جميعا رجالا ونساء للحريات والحقوق الأساسية .. وحتى إذا أخذنا بتفسير قاسم أمين وهو صحيح إلى حد ما ، أعنى تفسير تدهور مكانة المرأة بالاستبداد .. فإن المعركة كان يجب أن توجه ضد الاستبداد أجنبيا كان أو وطنيا .. وليس بافتعال المعارك الجانبية ، وخلق أعداء وهميين !

وهنا نقطة الخلاف ..

لأن قاسم أمين لم يكن يرى شرا ولا استبدادا في الاستعمار الأجنبي .. بل بالعكس رأى أن مصر تحررت من الاستبداد عندما فقدت استقلالها ! ومن ثم فقد آن أو أن تحرير المرأة بالمرّة ، من استبداد الرجل الاب والزوج والاخ .. !!

فهو يقول : «ومع ان الاستبداد السياسى أصبح في حالة التزع . واشرف على القوات ، بحيث لا ترجى له عودة ، فلا يزال الرجال عندنا يستبدون على نسائهم» . وقد أشرنا إلى خلافه مع مصطفى كامل ، والمعروف أن مصطفى كامل هاجم الكتاب والكاتب بشدة ، وقد كان مصطفى كامل وقتها هو رمز الوطنية ، مستغرقا بكل قواه لقضية واحدة هي تأليب وتجميع الرأي العام ضد الاحتلال البريطاني ، ومن ثم كان يثيره هؤلاء المثقفون الذين يفتحون المعارك الجانبية ، أو يثيرون قضايا تحرف الانظار عن

القضية الرئيسية وهي تحرير الوطن .. كان محور دعاية ودعوة مصطفى كامل هو اقناع الجماهير المصرية ببطلان ادعاء الاستعمار بأنه حمل لمصر العدل والحرية والمساواة .. إذ لا أمة تتحرر بالاستعمار ولا حرية للفرد عندما يفقد الوطن حريته .. ولذا كان من الطبيعي أن يثور «صب مصر» وباعث الوطنية المصرية ضد كتاب يصف عهد الاحتلال بأنه عهد التحرر والحرية !! يقول مؤلفه — عام ١٨٩٩ عام اتفاقية السودان التي اهدرت كرامة الأمة ، وفصلت نصف الوطن وكشفت أننا لا نتمتع بأية حرية أو مسئولية ولكن محرر المرأة يعلن : «نحن اليوم متمتعون بعدل وحرية لا أظن أن مصر رأت ما يماثلهما في أى زمن من أزمانها.» لو تكلم عن حريته كفرد ، لأمكن مجادلته ، ولكن أن يتحدث عن حرية مصر لحظة احتلالها فهو ما لا يقبل ولا يطاق !

محرر المرأة لم يرتكب فقط خطيئة نسيان الاستعمار تماما (بينما لم يفته أن ينتقد نظام الخلافة وتقدم العلوم عند العرب وابن خلدون .. أما الاستعمار فلا حرف) بل زاد واعتبر أن الاستعمار حررنا بل واسرف في تحريرنا فقبل ضرب الاسكندرية واحتلال مصر : «كنا محكومين بالاستبداد» ولما احتلنا الجيش البريطاني وأصبحت مصر تحكم من دار المندوب السامى أصبحنا في مفهوم محرر المرأة : «أصبحنا أحرارا ونحب الحرية ، وبدأ التعليم الصحيح في أن ينتشر بين أفراد أمتنا» وهو حريص على التأكيد بانتهاء عصر الاستبداد ، وان هذا العهد ولى : «وكل المصريين الذين عاشوا تحت حكم المصريين المستبدين السابقين — وما العهد منهم ببعيد» .

كنا على بعد سنوات أو بضع سنين من مذبحه العدالة البريطانية في دنشواى التي اثبتت أنه هو وأمثاله ، ليسوا أفضل من الصاحب الهندي في خدمة سلطة الاحتلال التي تملك أن تفعل ما تشاء في مصر لفرض استعمارها بالحديد والنار .. بالمشاق والسوط .. بالقضاء المذعور أو العميل .. بالرعب .. وكان قاسم أمين يشكو من تطاول المصريين على السلطة ، بل يصل به التدنى حد اتهام الذين ينتقدون سلطة الاحتلال بأنهم مأجورون ! يقول : «اليوم زالت أسباب الخوف من الحاكم .. بل إن الاستخفاف بالحكومة صار عاما .. ولكنه إذا حُقق النظر لا يلبث أن يرى أن حرية الانتقاد لم تستعمل إلا لأن هذه النعمة الجديدة تطرب آذان السامعين وتفتح قلوبهم وجيوبهم، أما

السلطة العمومية فما عهدنا لها احتراماً في نفوسنا ، لا في الماضي ولا في الحال ، إذ في الماضي كان المصريون يخشونها ويهرّبونها أشد الرهبة ، حيث كان مبدأ معاملتها الظلم والقسوة . واليوم إذ اعتدل مبدأ السلطة انقلب الخوف .. إلى استخفاف . وكلاهما بعيد عن الاحترام الذي يلزم أن يكون متبادلاً بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة ..

كان مصطفى كامل يغني أو يهتف ، ليردّد الشعب خلفه : « لو لم أكن مصرياً لثمنت أن أكون مصرياً » وكان قاسم أمين يقول : تقول العامة : « إن مصر أم الدنيا » والأصح إذا قورن بينهما وبين مدن الممالك الأخرى مثل لندره وباريس .. أن تسمى « خدمة الدنيا » .

كان مصطفى كامل ينفخ في رماد الثورة العراقية مكرراً في آذان المصريين أنهم فقدوا الحرية والسيادة يولفسد الانجليز تعليمهم .. وجاء هذا يتغنى بحكم الاستعمار وحرياته ومساواته وتعليمه ... ويكافح من أجل اختلاط النساء والرجال ! فاعتبره مصطفى كامل من الطابور الخامس ... وله الحق كل الحق . تخيل لو أن كاتباً في الضفة أو غزة مدح الاحتلال اليهودي ورفع راية الاستشهاد ضد الحجاب .. ماذا يستحق ؟!

وقد اثبت التاريخ أن مصطفى كامل ومنهجه هما الأصح ، فدعوة محرر المرأة لم تحرر ولا حتى زوجته .. أما دعوة تحرير الوطن فقد اسقطت النقاب ، دون أن يحس أحد وكأنه لم يكن . وذلك عندما ثارت المرأة مع الرجل ضد الاستعمار ، العدو الحقيقي ، ونجحت ثورة ١٩١٩ في خلق أوضاع جديدة تمتعنا فيها ببعض الحريات ، نحن الرجال والنساء .. وذكّرنا هذا بالصدام خلال الثورة الجزائرية بين المرأة المجاهدة التي أصرت على النقاب ، وجيش الاحتلال الفرنسي الذي يحارب النقاب .. فلما نجحت ثورة المجاهدات سقط النقاب والاستعمار معا .. كذلك لما سقط النظام الرجعي العميل في إيران رأينا المرأة الإيرانية ، « تعود » للشادور أو الحجاب بالائتاني ، وتحمل مدفعاً رشاشاً وتحتل السفارة الأمريكية .

إن مشكلة قاسم أمين وأمثاله هو هزيمتهم المسبقة أمام التحدي الأوروبي .. القناعة بأنه من العبث مقاومة أوروبا .. هذه القناعة التي لم تنقل قلب الياباني ولا أعجزت همته

فوصل إلى ما وصلت إليه أوروبا .. ولكن قاسم أمين يتفجع أو يتشفى سيان بانتصار أوروبا المحتوم يقول : « إذا كان أمام مصر طريقان : العودة إلى تقاليد الإسلام ، أو محاكاة أوروبا . فقد اختارت الطريق الثاني . وليس عليّ أن احكم على جدارة هذا الاختيار ، لقد مضت في أثر حركة الحضارة الأوربية » التي تحتاج كل مكان ، والتي تبدو استحالة مقاومتها .

وهو لا يصدر هذا الحكم عن اقتناع وإيمان بعظمة هذه الحضارة أو إنسانيتها بل كقضاء محتوم لأنه هو نفسه الذي تعجب في الصفحة السابقة ، من الذين يبحثون عن السعادة في غير ماضيها الإسلامي ! فقال : « وما أكثر ما يزخر الماضي بالمعارف ، حتى إنه ليدهشني أن يذهب الإنسان لبحث طريق السعادة بعيداً عنه » .

لماذا غير موقفه ؟!

الحق إن هذا يمكن أن يشكل مفتاح شخصيته ، كما كان يحلو للعقاد أن يبدأ حديثه في العبقريات ، بل ومفتاح فهم القضية التي يتصارع حولها التياران .. تيار التغريب وتيار التجديد .. مشكلة قاسم أمين ، ومن معه ، هي الانسحاق ، الاقتناع بالهزيمة ، التسليم مقدماً وبدون قتال ، بأنه لا سبيل لمقاومة أوروبا .. الرضوخ لمقولة أن الحضارة الأوروبية هي الكلمة النهائية ، والمسيطرة . وهذه الهزيمة التي تتسم بالمرارة تتحول إلى قبول ثم رضا فحماسة وغبطة .. وأخيراً إلى سعي إلى الفناء في الأقوى بكل اشتياق ، ومن ثم كراهية كل ما يعوق عملية الابتلاع هذه ، وعندما يكون العصفور متلهفاً على الانزلاق في جوف الثعبان فما من قوة يمكنها انقاذه !

وهذه النخبة لم يكن ينقصها الوعي بالمواجهة ، الوعي بأن أوروبا أو الغرب هو السبب في تخلفنا بل الوعي بالحل أيضاً .. فعندما تحدى الدوق الفرنسي مصر بأن أوروبا تعترض طريقها ، ودخل معه قاسم أمين أو الذي أملى عليه الكتاب ، في مواجهة كشرقي ، كان من المحتوم أن ينطلق أيضاً من الموقف الوطني .. فيقول : « انني اعترض بكل طاقتي على هذا النهج في الرؤية ، إن الإسلام الذي ظل طويلاً يمثل القوة والنور في

العالم كله ، ما يزال يملك ذخيرة ثقافية ، وعظمة خلقية تتيح له أن يصل حلقات السلسلة المخطومة ، وأن يعيد إيقاد الشعلات المنطفئة» .

وقال : «على أنه من المؤكد أن تتكتل أوروبا ضدنا لو اقدمنا على تقديم أحد الأوروبيين من مرتكبي الجرائم إلى المحاكم المصرية أو المختلطة أو الأهلية ، ولو مارسنا ضغطا على الأوروبيين لدفع أية ضريبة ، أو عدلنا التعريفة الجمركية من أجل حماية إنتاج أو صناعة وطنية . أو فكرنا في تنظيم الدعارة أو ممارسة مهنة الصيادلة ، أو قمنا بضرد متشرد خطر ، أو اغلقنا ملجأ في وجه المخربين» . (إذا كانوا لن يسمحوا لكم بتنظيم الدعارة فهل كانوا سيسمحون لكم بتحرير المرأة إن كان في هذا التحرير الخير لمصر .. ؟! ج) يقول : «هل يمكن أن نتصور حقا أن تستطيع بلد أن تسير وقد شدت أقدامها في اغلال ثقيلة ؟ وكيف نستطيع ضمان الأمن والنظام والرخاء في بلادنا حين تعترض أوروبا طريق مبادراتنا وقراراتنا وأفكارنا . وكيف يستطيع المصريون أن يتهيأوا لكي تكون مصر للمصريين في حين أن أوروبا القوية تريد أن تكون مصر للأوروبيين ؟ .. ثم هل يليق كل هذا بأناس متحضرين ؟ (!!! ج) إننا نشكل أمة مسلمة ، فهل يكون هذا سببا في تبرير سلوك كهذا ، أعدت خطته ووضعت حساباته مقدما ؟ وهل هناك حق أو حدث يجيز هذه العدوانية المتصلة» هكذا تكلم قاسم أمين في كتابه «المصريون» قبل أن ينقلب على عقبيه ، وهو الذي قال : «لا أملك أن امتنع عن أن أسجل أن أوروبا كانت العقبة الوحيدة التي كنا نحاربها من أجل استعادة مكاننا في العالم» .

وهو يعرف صيغة المواجهة المطلوبة أو الحل : «فلا سبيل للنجاة من الاضمحلال والفناء إلا طريق واحدة لا مندوحة عنها ، وهي أن تستعد الأمة لهذا القتال ، وتأخذ له أهبتها ، تستجمع من القوة ما يساوى القوة التي تهاجمها من أى نوع كانت ، خصوصا تلك القوة المعنوية ، وهي قوة العقل والعلم التي هي أساس كل قوة سواها» .

* كتاب «المصريون» قاسم أمين .

فهم كانوا يعرفون ، ومن ثم فجرمهم أكبر .. ولكن هذه النخبة لم تكن تحمل طاقة ذاتية تمكنها من الصبر على متطلبات هذا الحل ، بل كانت لا تؤمن بالشعب ولا تضعه في اعتبارها . فهو يقول : «نحن لا نكتب طمعا في أن ننال تصفيق الجهال وعامة الناس» . وهو كما رأينا يعرف الرأي العام هذا التعريف المزدري الحاقدا : «أليس هو في كثير من الأحوال هذا الجمهور الابله ، عدو التغيير ، خادم الباطل ، ومعين الظالم» كيف يكون قائل هذا تقدما بل من رواد عصر التنوير؟! إلا إن كان التقدم هو سبب الدين .. والتنوير هو معاداة هذا الدين ، حتى إن جاءت هذه المعاداة من رجعي كافر بالشعب !

وقاسم أمين واستاذ محمد عبده وقطاع عريض من النخبة المستغربة ، كانوا يستنكرون تدخل عرابي ويعتقدون أنه بتطرفه ، ولأنه فلاح لم يدرس مونتسكيو وهوبز ولوك تسبب في فشل الثورة ، أو حركة الإصلاح المباركة كما كانوا يعتذرون عن ثورتها ! فهو يؤرخ للثورة العرابية في كتابه «المصريون» فيقول : «كان الجميع يشعرون بالرضا ويحسون أنهم مقبلون على مستقبل مليء بالوعود الطيبة حين ظهر عرابي فجأة على المسرح السياسي ، وأوقف هذه الحركة الرائعة خلال عامين .. لنقفز عبر هذين العامين الحزينين ، ولنصل إلى عودة النظام إلى مصر ، نجد أن سلسلة الإصلاحات تستأنف والتقدم يمضي بخطى متصلة حتى يومنا هذا وإنشاءات رى كبرى تنتشر وخطوط سكك حديد تمتد ، ومكاتب برق وبريد تقام في كل مكان . ويقدم للدراسة مشروع تعديل لوعاء الضريبة ، وتوضع ضمانات لعدم اقتحام المساكن ، واحترام الحياة الإنسانية والملكية . ويتم الغاء السخرة ، وتصبح حرية التعبير والكتابة كاملة ، ويستمتع المصري اليوم بكل ما يتضمنه الاعلان الشهير لحقوق الإنسان وإننى اضع فوق هذا كله التعديل القضائي الذي أعطى نتائج هامة ، فقد أصبحت محاكمنا تدار بواسطة رجال لا يمكن لخيال أحد في أى ظرف من الظروف أن يتطرق بالشك إلى ثقافتهم أو استقلاليتهم أو نزاهتهم البالغة الوضوح وهم يطبقون قانونا منقولا تقريبا من قانون نابليون . (مثل محكمة دنشواي؟! ج) الحق أن لدينا اليوم حكومة أمينة ومهية وذات مشاعر أبوية ، وإننى أتحدى من يذكر لى عملا من أعمال التعسف أو منح الامتيازات التي تؤخذ على الحكومة خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، وليس كل من الخديوى توفيق والخديو

عباس إلا نموذجاً للحاكم الدستوري الكامل» !! هذا هو رأى محرر المرأة في حكومة الاحتلال !

هذه النخبة ، فقدت حماسها بل حتى رجولتها ، وتشبثت بساق اللورد تناشده الشفقة بمصر والأخذ بيدها .. فقد ختم محرر المرأة كتابه أو مرافقته ، — هو أو إمامه الذى أملاه عليه — بالثناء على الاحتلال : « تمر مصر اليوم بمرحلة تحول كامل فى جميع الميادين ، فقد حدثت إصلاحات كبرى فى المجالين الاجتماعى والسياسى ، وأصبحت لها حكومة ليبرالية ، تقدمية ، ونظام قضائى عادل . وباتت الحرية والمساواة أمام القانون كاملتين حقاً وواقعاً » .

« وأنهى كتابه بالثناء على تقرير اللورد دوفرين « الممتاز » وتحميل بريطانيا « سيدة مصر » مسئولية مستقبل مصر مادامت تمسك مصيرها بين يديها » .

لا أظن أن مؤرخاً أو دارساً منصفاً ولا حتى متحيزاً تواتيه الجرأة لادراج قاسم أمين فى قائمة الثوار أو الوطنيين فى الفترة التى انقضت ما بين هزيمة ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ ..

ولكن عفوا ..

من قال إن الوطنية من شروط الخلود فى قائمة عصر التنوير ؟! بل لعلنا لا نشط فى القول إن ذهبنا إلى أن فقدان الوطنية هو أول شرط عندهم ، من شروط التنوير وأول صفة من صفات المتنورين والمتنورين .. أليس رائد القومية المصرية عندهم وطلبة التحضر هو المعلم يعقوب أول عميل للاستعمار الحديث فى مصر .. وإلى جانبه المومسات اللاتي درن مع جيش الاحتلال ! بل هاتوا إماماً واحداً من أئمة التنوير عندهم يمكن أن يدرج بين صفوف الوطنيين .. بل والعكس صحيح أيضاً ، كل الوطنيين صنفوهم رجعيين . لطفى السيد متنور ومصطفى كامل رجعى .. لأن الأول عارض حماسة المصريين للغزو الإيطالى لليبيا ، والثانى دافع عن الإسلام . حتى وإن كان الأول قد تعاون مع الانجليز ونفذ أوامرهم فى شق ثورة ١٩١٩ والكيد لقيادتها ، وشارك فى

اهدار الدستور وضرب الشعب ومنع الحريات .. ولو كان الثانى هو نبي الوطنية كما لقب الشعب !

فلندع قضية الوطنية إذن ولنتنقل إلى مناقشة فكر قاسم أمين المتنور ..

قلنا إن دراسة التطور الفكرى لقاسم أمين ، أهم من الثروة حول اكتشافاته ومنجزاته ، فهو نموذج للفتى الشرقى ، الذى شهد أكبر هزيمة فى تاريخنا قبل ١٩٦٧ ، ورأى التفوق الساحق لأوروبا ففقد حتى الرغبة فى المواجهة ، وتحول من الفخر بترائه إلى الضيق به ، بل وكراهيته ، والرغبة فى هدمه تماماً .. مع إعجاب المهزوم ، بالحضارة المتفوقة ، والرغبة فى الفناء فيها . ويصبح كل ما يصدر عن هذا المتفوق الذى كان بالأمس عدواً ونداً أو حتى أقل من ند ، فإذا به بعد قبول الهزيمة ، والاستكانة إليها ، هو السيد المحبوب ، بل الإله المعبود ، كل ما يصدر عنه لابد أن يكون صواباً ، والدليل الوحيد على صوابه هو انتصاره العسكرى علينا ! فلأنهم ينتجون المدافع فى أوروبا من عيار أفضل ، وهذه المدافع هزمت سيوفنا . ومدافعنا المتخلفة ، فلا بد أن تكون ، معاييرهم الخلقية والاجتماعية أفضل !! لذا يكتننا محرر المرأة : « هل يظن المصريون أن رجال أوروبا ، مع أنهم بلغوا من كمال العقل والشعور مبلغاً مكنهم من اكتشاف قوة البخار والكهرباء واستخدامها على ما نشاهده بأعيننا .. هل يظنون أن تلك العقول وتلك النفوس التى نعجب بآثارها يمكن أن يغيب عنها معرفة الوسائل لصيانة المرأة وحفظ عفتها ؟! هل يظنون أن أولئك القوم يتركون الحجاب بعد تمكنه عندهم لو رأوا خيراً فيه ؟ .. »

وهذه مغالطة لأن الأمر ليس حساباً لآلة بخارية أو تصميم جهاز أمان لعفة المرأة ! وقد انتقد قاسم أمين « نفسه ، العلاقات « المتحررة » بين المرأة والرجال فى الغرب وقال إنها لصالح الرجل غير المتزوج فقال :

« إننى أعلم أن كل هذا ممتع ، وأنه لكى لا يجبه المرء يجب ألا يكون رجلاً وأضيف ؛ وبخاصة ألا يكون زوجاً ! » وهذا معناه — على قدر ما يفهم من الجملة الملعبة — أن

* تحرير المرأة . قاسم أمين من الأعمال الكاملة .

تحرر المرأة هناك ومخالطتها الرجال بلا حشمة ، يسهل للرجل الخباص ، تحقيق رغباته ونزواته ، مما لا يرضاه لزوجته ، أى أنه لا يحفظ عفة المرأة . فهذه قضية تتعلق باختلاف نظرة الغربى والشرقى للعفة .. فقد شاع مثلاً أن الرجل فى الغرب لا يبالي بأن تكون زوجته عذراء ، بل سمعنا وقرأنا أنه مرت عليهم فترة كانوا يكرهون ذلك . بينما تمثل هذه قضية حياة أو موت فى الشرق .. وقد نكون مخطئين .. ولكن هذا الواقع الاجتماعى والاخلاقى لا دخل له أو فيه بالتقدم العلمى أو اكتشاف البخار .. بل لقد وصلوا للقمر مع إقرار الزواج بين رجلين ، والانتشار العام للمخدرات وتفشى مرض الايدز ، فهل تكون قدرتهم فى الأولى دليل صوابيتهم فى الثانية ؟! أو هل يبلغ بنا العتة أن نتصور أنه لن يمكننا دخول عصر الفضاء إن استمرت فتياتنا فى الحرص على عذريتهن ، وأنه لا يمكن اكتساب التكنولوجيا إلا مع مرض الايدز !!

كذلك فإن نظرية التطور التى طرحها دارون فى تلك الفترة فهمت على أنها تبرير لسيطرة أوروبا ، فمادامت أوروبا قد انتصرت فى الحرب فهى الأرق والأسمى والأحق بالبقاء ، والأعدل أيضاً ! فهو يقول عن الغزو الأوروبى :

« ولكن لا يمضى زمن طويل إلا وترى هؤلاء القادمين قد وضعوا يدهم على أهم أسباب الثروة ، لأنهم أكثر مالاً وعقلاً وعرفاناً وقوة ، فيتقدمون كل يوم ، وكلما تقدموا فى البلاد تأخر ساكنوها . هذا ما سماه داروين قانون التزاخم فى الحياة .. فما قوى عند التغالب أظفره الله بالنصر المبين ، فيرجع من ساحات هذا القتال الدائم مبرهنًا بظفره على أنه أفضل بنى نوعه وأكرمهم فيعيش ويبقى ، ويظهر فيه كمال نوعه وتخلد به آثاره » .

وقد فند المفكرون الليبراليون ، فى زمانه ، هذا المفهوم للدارونية ، فقالوا ساخرين بنظرية : البقاء للأصلح .. إذن الأقوى هو الأصلح ! قالوا إنه وفقاً لهذه المقاييس ، وهذا المنطق الباطل ، فإن الذين حكموا بإعدام السيد المسيح ، كانوا أصلح منه للبقاء ، والعباد بالله ! ويمكن أن نضيف أن التتار حسب هذه النظرية كانوا — لفترة — أفضل

* تحرير المرأة .

ما في النوع الإنساني .. وأن اليهودى ليس فقط أقوى من الفلسطيني بل أفضل وأحر بالبقاء .. الخ بل وان ميكروب الايدز أفضل من روك هيدسون .. الخ .

ويتتابع الانسحاق والهزيمة ، والافتتان بكل ما يأتي من الغرب .. والضيق بكل ما ورثناه حتى اللغة .. فنقرأ الطرفة التي وردت بنصها في كتابات سلامه موسى ، وهي الأغلوطة التي تقول :

« في اللغات الأخرى يقرأ الإنسان ليفهم ، أما في اللغة العربية فإنه يفهم ليقراً فإذا أراد أن يقرأ الكلمة المركبة من هذه الأحرف الثلاثة ع ل م يمكنه أن يقرأها (على عدة أشكال ج) .. الخ ولذلك فالقراءة عندنا من أصعب الفنون » .

وبداية نحن لسنا ضد أى تطوير أو تحسين أو تبسيط للغة العربية فهذه العملية تمت منذ قرون ، ونحن نكتب الآن بغير ما كان عرب صدر الإسلام يكتبون ليس فقط في الأسلوب بل في الحرف ورسم الكلمات . والخلاف واضح مع رسم المصحف ، فنحن لا نكتب الصلوة بل الصلاة كما ننطقها ، ونكتب الرحمان بالألف ، ولا نكتب سليمان ، كما كتبها الناسخون للمصحف بل أضفنا لها الألف ، سليمان ، لتوضيح حركة الميم فلماذا يكفر طه حسين لأنه أراد أن يكتب اسمه : « طاه حوسين » كما ننطقها .. وعلم النحو أصلاً هو من وضع علماء العرب وليس منزلاً ، ومن ثم فلو ظهر علماء عرب يعدلون فيه أو يضبطون أو يسطون شرط أن يبقى نحواً عربياً .. عندها يكون لكل حادثة حديث . فليست القضية ، قضية جمود أو تحرر ، بل الحثيات ، المنهاج ، المنطلق ، الموقف من الهوية .. هل تأتي الرغبة في التعديل اعتزازاً باللغة العربية ، التي كانت وقت ظهور الإسلام أرقى لغة في العالم وظلت كذلك مايزيد عن ألف سنة ، بدليل استيعابها لكل الثقافات السابقة ، وترجمتها لكل العلوم التي اتبجت لها من تراث الأقدمين ، ثم قدرتها على التعبير في كل حقول المعرفة من الفقه إلى الفلك والفلسفة بحيث أصبحت لغة المعرفة العالمية والرياضيات بل وفرض مصطلحاتها في العلوم على المعرفة إلى اليوم ، كما أصبحت اللغة القومية لشعوب عديدة ، بل وحتى اللغات التي بقيت أخذت من العربية حروفها لأنها كانت الأبجدية الأكمل ولا تزال .

فلا مانع من تطوير اللغة العربية والجدل في هذه القضية شرط ان تنطلق من الرغبة في تقويتها وليس عن رغبة في تنويه وتحقير وإزالة كل ما يمت لهويتنا العربية الإسلامية ومن ثم صب العداء على لساننا ووعاء ثقافتنا وجسر ترابطنا ..

أما هذا الذى يقوله عن الفهم قبل القراءة فهو شعوزة « صحيح أن الكلمات عندنا تحتاج إلى ضبط بالشكل والنقط ولكن هذا من خصائص لغتنا » وقد كان العرب يقرأون ويفهمون دون نقط ولا شكل بل أضيف ذلك للتيسير على الاعاجم ، والأجيال التي تريد أن تقرأ ولا تدرس ، فالذى يدرس اللغة والنحو وتراكيب الجمل لا يمكن أن يقرأ : ﴿ علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم .. ﴾ البقرة - ١٨٧ فيقرأ علم بضم العين أو بتشديد اللام أو ضم العين وكسر اللام .. وإن كانت هناك بعض ألفاظ في القرآن يمكن قراءتها بأكثر من صيغة وهو من باب القراءات وتلك من معجزات القرآن .. مثل .. ﴿ قد علم كل أناس مشربهم ﴾ البقرة - ٦٠ فيمكن أن تقرأ علم مبنية للمجهول ، وبفتح اللام وتشديدها أو كسرهما ، فلا يختل المعنى بل تفتح باباً جديداً للتفسير والمعرفة .. وهل الحل الذى يقترحه بتسكين أواخر الكلمات مثل الإنجليزية ، يحل هذا الإشكال ؟!

وفى كل لغة لابد أن تفهم لكى تقرأ صح ، أو بالأحرى تتعلم أولاً كيف تقرأ . ليست هناك لغة لو عرفت حروفها الهجائية قرأها على الفور .. فكيف يقرأ الإنجليزي جملة : جورج ملك إنجلترا **GEORGE KING OF ENGLAND** إلا إذا علم ان حرف ال G ينطقه جيما معطشة فى جورج وقافاً مخففة أو جيما مصرية فى إنجلترا ؟ وكيف يقرأ **ALTHOUGH GHORDON** إلا إذا عرف أن **GH** لا تنطق فى الكلمة الأولى ، وينطقها غينا أو جيماً مصرية فى الثانية .

وأخيراً أليست اللغة الإنجليزية « هى التى قيل فيها انك قد تقرأ صفحة كاملة ولا تعرف إن كان ابن خاله أو بنت عمته التى أو الذى ستبيت أو يبيت عندهم الليلة !! » أغلب الظن ان حكاية تقرأ لتفهم وتفهم لتقرأ هى عبارة قالها مستشرق حديث عهد بحشيشة الكيف فتلقفوها منه ..

وهذا الذى شهد من قبل ببراعة الدين ، والعرب ، من المسئولية عن وضع المرأة المتخلف عندما قال : « فليس فى أحكام الديانة الإسلامية ولا فيما ترمى إليه من مقاصدها ما يمكن أن ينسب إليه انخراط المرأة المسلمة . بل الأمر بالعكس فإنها اكتسبت مقاماً رفيعاً فى الهيئة الاجتماعية » .

وقال : « التكاليف الشرعية تدلنا على أن المرأة وهبت من العقل مثل ما وهب الرجل » .

سنجده قد انتكس ، وفتن بأوروبا ومنطق أوروبا وأسلوب الحياة فى أوروبا ، فيناقض نفسه ، بل يرتكب الخطأ الذى وقع فيه كل المتغربين من اليمين واليسار ، عندما يلغون تاريخنا وواقعنا تماماً . ويتنادون باستيراد الحل من أوروبا فإذا بهم يستوردون مشاكل أوروبا ! فهذا الذى هز عطفه متفاخراً بأنه ليس فى ديننا كنيسة ، مثل التى كانت فى أوروبا ، ومن ثم فلا حاجة لثورة تزيل طاغوت وجبروت هذه الكنيسة . والذى تحدث فأطنب فى إنسانية الإسلام ، يعود فيعيرنا بمنجزات إنسان الغرب فيقول :

« وانتهى به السعى إلى أن أبطل سلطة رجال الكنيسة . وألغى امتيازات الاشراف ووضع دستوراً للملوك والحكام ، واعتق الجنس الأسود من الرق ، ثم أكمل عمله بأن نسخ معظم ما كان الرجال يرونه من مزاياهم التى يفضلون بها النساء ولا يسمحون لمن بأن يساوينهم فى كل شئ . وشعروا أنها إنسان مثلهم ، لها الحق فى أن تتمتع بحريتها ، وتستخدم قواها وملكاتهما ، وأن من الخطأ حرمانها من الوسائل التى تمكنها من الانتفاع منها » ويواصل استيراده من أوروبا ليعلمنا مشاكلهم فيقول :

« اختفت تلك الذات البهيمية التى كانت مغمورة بالزينة ، متسرلة بالأزياء ، منغمسة فى اللهو ، وظهر مكانها امرأة جديدة هى المرأة شقيقة الرجل ، وشريكة الزوج » ومربية الأولاد ، ومهذبة النوع ! هذا التحويل هو كل ما نقصد . غاية ما نسعى إليه هو أن تصل المرأة المصرية إلى هذا المقام الرفيع ، وأن تخطو هذه الخطوة على سلم الكمال اللائق بصفاتها » .

• تحرير المرأة .

• المرأة الجديدة .

بل لا يتورع عن الغمز ، فعل السوق والمستشرقين من الدرجة الرابعة ، بالحكاية إياه عن نقص العقل والدين ، وهو نفسه الذى شهد من قبل بأن أحكام الشريعة لا تشير إلى لكمال عقل المرأة ومسئوليتها فلما انتكس عاد يقول : « كان الأوروبيون يرون رأينا اليوم فى النساء ، وأن أمرهم مقصور على النقص فى الدين والعقل » .

والحديث إن صحت نسبته إلى رسول الله فهو لا يشكل أى حكم أو نص أو قاعدة لأنه ، بمفهوم السوق الرائج ، يتناقض مع النصوص والأحكام والممارسات الإسلامية فلو كانت المرأة ناقصة عقل أو تدين ، لما جاز عدلاً ، أن تكلف كل تكاليف الرجل من الإيمان والطاعة وأداء الفرائض ، ولا جاز أن تعاقب بنفس عقوبات الرجل فى جميع الحدود ، ولا جاز أن يقال خذوا نصف دينكم من ناقصة دين .. وماهى إلا فزورة مزج بها الرسول مع نسائه ، مثل قول أحدهم أشهد أن اليهود على حق .. الخ اللغز المعروف .. فليس فى ديننا نص ولا ممارسة تعطى المفهوم السوق الذى يزن عليه هؤلاء .. بل وهذا للعجب ما وصل إليه قاسم أمين نفسه حيث قال فى موضع آخر من الكتاب : « لا أظن أن عقلاً يقبل أن تعتبر المرأة إنساناً كامل العقل والحرية من جهة استحقاقها لعقوبة الشنق إذا قتلت ، ثم تعتبر أنها ناقصة العقل ، بحيث تحرم من حريتها فى شئون الحياة العادية ! » .

نعم العجب من عقلك الذى تصور ذلك . فالمرأة إنسان كامل فى حضارتنا ، والله سبحانه وتعالى عندما يخاطب « الإنسان » فى القرآن بمفهوم يتخطى حدود الجنس واللون .. الخ وما من حكم ولا وعد ولا وعيد فى القرآن إلا وهو موجه للرجل والمرأة على قدم المساواة .

أما عن العرب الذين حملهم مسئولية وضع المرأة . فهى متخلفة أو فاقدة الحرية ، بسبب : « توارثنا آراء العرب فى المرأة ، ذلك أن حياة العرب كانت حياة حرب وقتال . وأرزاقهم كانت من الغنائم ، وغنى عن البيان أن أمة معاشها متوقف على

« المرأة الجديدة .. وقد قلنا إنه مر بثلاث مراحل .. مسلم متشدد فى كتاب « المصريون » ثم مسلم معتدل فى « تحرير المرأة » فعُدو للإسلام كاره له فى « المرأة الجديدة » .

القتال ، لا يمكن أن يكون فيها للمرأة شأن كبير . إذ المرأة في هذه المعيشة لا تستطيع أن تجارى الرجل ولذلك نزلت درجتها عندهم وسقطت منزلتها بينهم ، حتى حسبت من المتاع وأدوات الزينة ، ومن هذا نتج التسرى وتعدد الزوجات (التسرى وتعدد الزوجات وضعت بحروف غليظة وفي سطر منفصل من جانب الناشر المعاصر بالطبع ج) وكما أن المرأة لم يكن لها عمل عند الأمة العربية لانحصار المعيشة كلها في الغزو والدفاع عن القبيل كذلك لم يكن لها عمل في العائلة .. فلا عجب إذ رأينا في كلام العرب وشعرهم وقصصهم بل وفي مؤلفات فقهاءهم وفلاسفتهم ما يدل على احتقارهم للمرأة . هذا هو منشأ تولد صورة المرأة في عقول المسلمين» (من الغريب أن فضيلة الشيخ الغزالي أخذ هذا المعنى عندما انتقد بعض الجماعات الإسلامية التي تعارض دعوته لتحرير المرأة فقال إنهم يريدون فرض تقاليد البدو وعبس وذييان انظر كتاب «السنة بين أهل الفقه والحديث») .

لا يحتاج الأمر لكبير جهد لمناقشة هذا الاتهام الباطل عن احتقار العرب أو المسلمين للمرأة ، فالمتحضر من فلاسفة الغرب وكتابه ، شهدوا أننا نحن الذين علمنا الغرب احترام المرأة . أما عن العرب الذين يتحدث عنهم ، فأقول إنه باستثناء القرن العشرين لا يوجد عصر في تاريخ البشرية ، كان للمرأة فيه مكانة تسمو إلى مكانة المرأة العربية في زمن ظهور الإسلام .. دلوني على عصر في الغرب أو الشرق كانت فيه مثل تلك النماذج ، وهذا العدد من النساء الخالدات الذكر ، بداية من أمهات المؤمنين وأولاهن خديجة رضي الله عنها ، التي استأجرت ، وقدرت ثم خطبت لنفسها سيد رجال عصرها وكل العصور ، ثم تلقت نبأ الوحي بما يفوق قدرة البشر وعيا وفهما وتدبرا ونصحا وتشجيعا ثم صبرت وصابت .. وبعدها عائشة رضي الله عنها . بل حتى هند أم معاوية التي تلعب في الحرب دوراً بارزاً يعجز عنه العصبية من الرجال . حرضت قومها على محاربة الرسول ودبرت بإحكام قتل أبرز المقاتلين في جيش المسلمين ، وظلت في الميدان حتى شقت بطنه واستخرجت كبده .. ثم هي التي تجلس لبيعة الرسول وتحاوره وتسأل

« المرأة الجديدة .. طبعة أخبار اليوم .

دهشة : «أتزنى الحرة يارسول الله .. ؟ » ثم أسماء بنت أبي بكر التي تشترك في أخطر عملية سرية في تاريخ البشرية ، تنظيم خروج محمد بن عبد الله من مكة وما ترتب على ذلك من نتائج مازال البعض يعضون على نواجذهم منها .. وقطعت نطاقها تربط به متاع الرسول وصاحبه ، فسميت ذات النطاقين . وسراها بعد ذلك ترفض أن يستسلم ابنها لينجو بجلده ، بل تقول قولتها الخالدة : وما يضير الشاة سلخها بعد ذبحها .. فتذهب مثلاً .. أم استدلل محرر المرأة على احتقار العرب من قولة رسول الله : خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء .. هل هناك نص مشابه في أي دين أو عقيدة بما فيها الماركسية .. هل هناك عقيدة أخرى من أهم مراجعها امرأة؟! .. أليست عائشة التي قادت جيشا ورفضت بيعه الرجال ، وخرجت تقاتل أمير المؤمنين ، فلما هزمت أرسلها على بن أبي طالب في حراسة أربعين فارساً ملثمت شاكيات السلاح .. هل كان في جيش الروم أو الفرس مثل هذا العدد من الفارسات ..؟! من أين عرف سى قاسم أن المرأة العربية كانت لا تغنى ولا تسمن من حرب ولا قيمة لها عند العرب .. هل يستطيع تقدمي أن يدلني على إسم شاعرة إنجليزية أو أمريكية كانت لها مكانة الخنساء .. حتى وقتنا هذا؟!!

والقرآن حافل بحديث النساء فعندنا سورة كاملة باسم النساء وسورة باسم مريم عليها السلام ، وإشارات للعديد من النساء من زوجة أبي لهب حمالة الخطب ، إلى التي ظلت تجادل الرسول حتى سمعها الله ، وخلدت بسورة المجادلة .. حتى عرب الجاهلية لم تكن أصنامهم مذكرة كلها ! وإذا كان يمكن الجدل حول حديث : « لا يفلح قوم ولوا عليهم امرأة» .. وهو في رأينا من أحاديث النبوة وليس التشريع .. مثل قوله صلوات الله عليه : لتبعن من قبلكم .. هذا لا يعنى أنه فرض علينا أن ندخل خلف اليهود والنصارى جحر ضب !!

النص القرآني قاطع بفلاح الذين ولوا عليهم امرأة ، ونضجها وتفوقها على كثير من الذكور الحاكمين .. أعنى بلقيس ملكة سبأ .. فهي أولاً كانت ملكة دستورية .. عندما تلقت إنذار سليمان ، بادرت فدعت إلى اجتماع أهل الحل والعقد في بلدها : « قالت يأيتها الملأ أفتوني في أمرى ماكنت قاطعة أمراً حتى تشهدون» التل - ٣٢ فلما تعالت

صيححات الحزب العسكرى بالحرب ، حذرته من مخاطر المغامرات وما يجره غزو الملوك : « قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون » التل - ٣٤ .. وحاولت أن ترشو سليمان أولاً فإن كان ممن يقبلون الرشوة فهو مجرد ملك فاسد ، فعندها ترى رأيها ولتكن حتى الحرب .. ولما رأت دليل نبوته .. لم تكابر كما فعل فرعون وغيره من الرجال الذين أحلوا قومهم دار البوار .. بل « قالت رب إنى ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين » التل - ٤٤ . فأفلحت ومن اتبعها من قومها .. وأمام النص القرآنى يحق لنا إعادة تأمل معنى وظروف الحديث ، أو بالاحرى المعنى العام الذى اكتسبه فى عصور التخلف أو فى ظروف خاصة ، على يد فاطمى مقهور من الأيوبيين الذين انتهت دولتهم إلى شجرة الدر ، أو عباسى مدحور ، أو مفتى مأجور فى جيش لويس التاسع ، ولولا صحة السند لقلت ، لعله جملة أطلقها داعية فى معسكر على فى واقعة الجمل أو حتى فى معسكر عائشة بعدما وقعت الهزيمة ، وسمعتها اعجمى من العراق أو مصر ، من الذين اعتقدوا أن هؤلاء الرجال لا ينطقون إلا بالسند المتصل ، فحسبها حديثاً ..

وإن كان حديث قاسم أمين عن الشرق ، ففى مصر كانت أول ملكة فى التاريخ وأشهر ملكات التاريخ القديم ، وأول ملكة فى الإسلام .. وأحدث رئيسة وزارة فى باكستان .. قبل فرنسا وروسيا وأمريكا ..

ولكن الحديث أمره ايسر من ذلك ، فقد قالوا إن الرسول علق به على تعيين الفرس إحدى أميراتهم ملكة ، بسبب الصراع على العرش ، وعجزهم عن تعيين ملك ذكر .. فهو تعليق على حالة بعينها لا بد من الرجوع لظروفها ، وهى أساساً تعليق على وضع هؤلاء الذين وصلوا إلى هذه الحالة أى ان اضطرارهم إلى هذا الحل بسبب اختلاف قياداتهم والخلاف على هذه القيادات ، هو دليل الفشل وعدم الفلاح وهذا مثل قول الشاعر دخول الظافرين يكون صباحاً ، ولا تزجى مواكبهم مساء .. لا يعنى أن كل من دخل صباحاً كان منتصراً .. الخ بل الاقرب إلى المعنى هو أنه مادام الأمر قد وصل بهم إلى حد تعيين امرأة فى ذلك العصر حيث لم يكن من المعتاد تولية الملكات على عرش الاكاسرة فقد فشل أمرهم وتنازعه فيما بينهم ولن يفلحوا .

الإسلام لم يمنع المرأة من التمتع بحريتها ولا استخدام ملكاتها ولقد استخدمت هذه الملكات وتفوقت وبزت الكثير من الرجال . وابن حزم الأندلسى يعرفنا أنه تلقى كل تعليمه حتى مرحلة الرجولة على أساتذة من النساء ، وحتى القرن الثامن الهجرى تسجل الكتب قائمة شيوخ ابن قيم الجوزية كالآتى : « وسمع من الشهاب النابلسى العابد ، والقاضى تقى الدين سليمان ، وفاطمة بنت جوهر وعيسى المطعم .. الخ » .

بربكم هل كانت هناك امرأة تدرس ويسمع لها فى أى مكان فى العالم بعد ثلاثة قرون من هذا التاريخ .. ؟! أين النص الذى وجده قاسم أمين ، يثبت أو يُستدل منه على احتقار المرأة عند العرب أو المسلمين ؟!

ألا ما أصدق القائل :

« صراحة أنا لا أعرف ماذا يفعل الأوروبيون لكى يقعوا هكذا كثيراً فى الخطأ . إننى أعزو هذا إلى زيغ النفوس أكثر مما أعزوه لسوء النية » . (المصريون) .

هذه العبارة قالها قاسم أمين « الإسلامى » وهو أحد الشخصيات الثلاث التى قلنا إنها تكون ما عرف عندنا باسم محرر المرأة ، وإذا كنا لا نعرف بداية ما الفرق بين زيغ النفوس وسوء النية إلا أننا « بالويم » نعتقد أن هذه العبارة تنطبق تماماً على قاسم أمين فى المرحلة التالية لكتابه « المصريون » الذى ورد فيه هذا النص .. فقد ارتكب الكثير من الخطأ فى حق تراثه وأمته بلا مبرر ، إلا أن كان زيغ النفوس ..

ونحن لا نتفق مع وصفه بأنه : « واحد من النخبة التى انطبع عقلها بطابع الفكر الغربى إلى حد كبير » بل الأحرى أن يقال إنه واحد من النخبة — إن شئت — التى تسممت بالفكر الغربى المعادى لتراثنا الشرقى ، فهذا الفتى الذى نشأ فى المدارس العصرية وغادر مصر إلى فرنسا فى سن الثامنة عشرة لم تتح له فرصة دراسة الإسلام ، وبالتالي ما كان يملك لا المنطق ولا القدرة على استيعاب الفكر الغربى ، بعكس رفاة رافع الطهطاوى ، خير من استوعب هذا الفكر ، وفهم قوانينه وبالذات الشق العلمى من هذا الفكر ، واستعان بما فهم على إحياء القيم الخالدة فى تراثنا ، ولم يتنكر ولا شعر بالانسحاق أمام ألاعيب هذا الفكر .. ونحن كما قلنا لا نستطيع تفسير التناقض الذى فى

كتب قاسم أمين ، ليس التناقض في الموقف من مؤمن متحمس للحضارة العربية - الإسلامية إلى كافر بهذه الحضارة (حتى وإن صح أنه ليس مؤلف الكتاب الأول ، إلا أن قبوله نشر الكتاب باسمه يعنى قبوله لهذه الحماسة في الدفاع عن الإسلام إلى حد التطرف أحيانا) فهذا التناقض في موقفه فسرناه ، بالانسحاق الحضارى ، وسنقدم نماذج منه ، وإنما أعنى التناقض بين العلم الواضح بالإسلام في الكتاب الأول : «المصريون» والضحالة والتعسف وتقمم شتائم المستشرقين من الدرجة الرابعة في ما كتبه بعد ذلك .. هذه هى الدراسة التى تحتاج لبحث مفصل من المحققين ، لعلها تكشف عن جوانب جديدة لا فى شخصية قاسم أمين ، ومن يكتبون له .. (فمن يقبل وضع اسمه على كتاب إسلامى لا يستكثر عليه أن يضع اسمه على كتاب معاد للإسلام يؤلفه له مستشرق ، أو أن يسطو هو على أفكار مستشرق ويدهش بها بنى قومه ممن لا يقرأون بالفرنجية . وقد كانت هذه اللعبة ولا تزال محبة لفريق من مثقفينا إن جاز نسبتهم للثقافة ..)

ليس المهم شخصية قاسم ، بل إن هذه الدراسة التى نقترحها قد تكون مفيدة فى كشف جوانب من شخصية إمامه محمد عبده ، فإن كان مفهوما أن يتخفى الشيخ ، خلف اسم قاسم أمين فى كتاب تحرير المرأة ، الذى صدر فى مصر بالعربية ، لاعتبارات مفهومة ، وهى حرصه على مركزه وسمعته الدينية ، ولتجنب الدخول فى معركة مباشرة مع رجال الأزهر .. فلماذا تخفى فى الرد على متسول فرنسى يهاجم مصر والإسلام .. وفى كتاب صدر بالفرنسية ، ولم يطبع فى مصر ؟! هذه قضية تحتاج لدراسة .

فإن كان قاسم هو مؤلف «المصريون» أو ناسخه فلاشك أن أحد مفاتيح شخصيته هو سهولة استفزازه ، فهذا المتغرب المفتون بحضارة أوروبا العلمانية ، ذهل من تدين الدوق داركور وحملة هذا الدوق الفاضحة التعصب ضد الإسلام ، استجاب قاسم أمين للتحدى أو إن شئت استجاب للاستفزاز ، واندفع ينافح عن الإسلام بما سنقدم بعض نماذجه .. وبالمثل عندما ألف كتابه «تحرير المرأة» وهاجمه علماء الإسلام وأيضا بعض الذين قلت عنهم ، إنهم يفرحون بتكفير المسلم أكثر من فرحتهم بهداية الضال .. الذين لا يعرفون المجادلة بالتى هى أحسن ويحسبون الغلظة المطلوبة هى فى الحوار والجدل

وبالذات مع المسلمين .. الذين يولعون باستخدام الشعارات والأوصاف بدلا من الحقائق والمنطق . ومرة أخرى سقط قاسم أمين فى الاستفزاز ، فاعترف بنقص معلوماته الدينية ، وقرر أن لا يستند لدليل دينى ، بل سب لهم الدين ، فهاجم الإسلام فى المرأة الجديدة كما سنبين ..

قاسم أمين الذى ترى فى أوروبا صدق أنه من العيب أو التخلف ، الحديث عن الدين أو فى الدين ، فضلا عن الاستناد إليه فى الحوار لأن هذا يخالف اللياقة العامة ! كما تعلمها أو توهمها فى أوروبا ، ولكنه يفاجأ بكاتب فرنسى هو الدوق داركور يزور مصر للتمتع بشمسها وبالمرة يؤلف كتابا فى سب المصريين ودينهم وتاريخهم ومستقبلهم .. فيدهش الفتى المتفرنج ، ويتحمس ويؤلف كتابه «المصريون» بالفرنسية ، الذى نشره — مشكورا — لأول مرة بالعربية الدكتور عماره فى الأعمال الكاملة . (ونشر قاسم أمين الكتاب بالفرنسية فقط «هى بدورها قضية ، محل تساؤل فلماذا لم يفكر قاسم أمين فى طبع هذا الكتاب فى مصر وكان خليقا أن يدعم موقفه الإسلامى فى مواجهة الحملة التى تعرض لها بعد كتابيه الآخرين !؟) .

و«المصريون» هو الكتاب الذى نرجح أن محمد عبده كان خلفه .. على أية حال يقول أو يعتذر قاسم أمين فى هذا الكتاب عندما يدافع عن الإسلام بقوله :

«لست أحب الخوض فى حديث الدين ، لأسباب تتعلق بطبيعتى الخاصة ، وبحرصى على مراعاة اللياقة العامة (!!) غير أن على فى هذه المرة أن أفعل ما أكره ، لأن موضوع الدين قد سيطر على جميع أجزاء كتاب دوق داركور ، بل إننى لأكاد أعتقد أنه هو الذى كان حافزه على وضع كتابه ، ولهذا فإننى استأذنه فى أن أخصص بدورى عدة سطور . قدم الدوق داركور الإسلام فى أسوأ صورة .. قد شاء أن يتطوع بنسبة جميع النقائص التى يعانى منها الشرق إلى الإسلام .. الإسلام دين سيء لأنه أحدث العقم الفكرى عند المسلمين . ثم ان المسلمين فى حالة عقم فكرى لأن الإسلام أحدث هذه الحالة وتلك حلقة مفرغة بارعة الإحكام» .

هكذا تكلم قاسم أمين الإسلامى .. وهكذا وجد نفسه مندفعاً للدفاع عن بيضة الإسلام الفكرية والتاريخية .. فقال :

«وهناك وقائع لا يمكن دحضها تثبت أن الإسلام يحرز كل يوم تقدما وسط الشعوب البدائية بنفس القدر الذى يحرز به بين أكثر الشعوب تطورا . ويحدث هذا دون استخدام أسلحة ودون توزيع نقود ، ودون ارسال مبشرين ، فى حين أن الدين المسيحى الذى زيفه قسكم ، (هو بالطبع يتحدث عن المسيحية فى أوروبا . ج) وطعن فى وطنه باسم العلم والسياسة ، يحاول الآن عبثا أن يأخذ ثأراً متواضعا ، فى أكثر المناطق بربرية وعزلة» .

وحسنا نشر الدكتور عماره صورة الغلاف وإلا اتهمناه بتزييف كتاب على رائد تحرير المرأة «ومؤلف المرأة الجديدة .. والأثير عند كل من يبغض الإسلام ويكيد له ! ويحلولى أن أقدم بعض نماذج التناقض فى المواقف التى يتسم بها فكر قاسم أمين ، والتى جعلتنا نذهب إلى القول بأنه أكثر من شخصية واحدة .. فهناك قاسم أمين المسلم المتطرف بل حتى المتعصب .. وهناك قاسم أمين الراض للإسلام ، الضائق به ، المعارض لقاسم الإسلامى فى كل سطر .. وتعال نقراً للثنين ، ونقارن ، ونعجب :

قال قاسم أمين فى كتاب «المصريون» :

«ألا يفوق العمل الذى حققه محمد من وجهتى النظر الدينية والسياسية ، فى عظمتة وفيما لاقاه من صعاب وما حققه من نتائج ، كل ما أفرزه العقل البشرى فى الماضى والحاضر ؟» .

بل ويخترق قشرة التخلف التى وقفت عندها ديدان المستشرقين ورجال الاستخبارات الغربية من المبشرين والمنظرين وتلاميذهم ، يخترقها المفكر الإسلامى قاسم أمين لينفذ إلى جوهر الإنسان المسلم المتفوق بتعاليم دينه فيقول : «غير أنه تحت هذه القشرة من وحل الفقر يتجلى الجسد نظيفا دائما بفضل الضوء خمس مرات كل يوم . فقد أشاع الدين الإسلامى النصائح والتوصيات بطهارة الجسد حتى إنه لا يوجد مسلم واحد يحمل أى قدر من القذارة الداخلية» .

وهو الذى قال :

« وما أكثر ما يزخر الماضي بالمعارف ، حتى إنه ليدعشتى أن يذهب الإنسان ليبحث
ضريق السعادة بعيداً عنه » (المصريون) .

وبعد سنوات سيسخر قائل هذا ، من الذين يرون الفضائل في التراث أو تاريخنا
فيقول :

« عندما يفيض إعجابنا بالأوروبيين ونريد أن نسلي أنفسنا بما يخفف تبيكيت الضعير ،
لنقول إنهم أخذوا كل فضائلهم عنا وعن ديننا ، وعملوا به . وهي التسلية التي حقها أن
يكون ونحزها في القلوب أشد من طعن الأسنة والرماح ، أو هي كما يقول مثل « عذر
أقبح من الذنب » .

وقاسم أمين في دور المسلم ، يؤمن ، مثلنا تماماً ، بالديمقراطية الأصلية في الإسلام
الناهية من الإيمان بأننا جميعاً لآدم وآدم من تراب .. فلاذهب ولافضة في معادن أو جيلة
الناس كما زعم فلاسفة الإغريق ، لتبرير انقسام الطبقات وتميز الأعراق والأجناس . ذلك
المفهوم الذي استمر إلى الثورة الفرنسية عندما كان الفلاحون الثائرون يقطعون عنق
النبلاء ليروا هل دمهم أزرق فعلاً كما ادعى النبلاء على مدى القرون .. لا .. قاسم أمين
- عضو الجماعات الإسلامية - يتيه فخراً على الأوروبي دوق داركور بديمقراطية
الإسلام وما قامت عليه من إيمان بالمساواة فيقول : « حقاً نحن لا نعرف نبلاء بالوراثة ،
ولا نبلاء بغير وراثة ، فجميع السكان في أي بلد مسلم متساوون أمام القانون دون تمييز
بسبب الجنس أو الدين . والإسلام لم يعرف قط امتيازات المبلاد أو الثروة ، وقد سبق
بهذا أكثر النظم السياسية ثورية بأكثر من ألف عام » .

ويتابع في نفس الكتاب : « الحق أن أي مجتمع إسلامي لا يمكن أن يقوم إلا على تنظيم
ديمقراطي ، فهو ينهض أساساً على فكرة المساواة والإخاء . ولا يتيح فقط للإنسان الذي
ينشأ في أكثر الأماكن تواضعاً أن يصل إلى أعلى المواقع ، بل يتيح للرأى فرص
الوضوح ، لا يعبأ بأداب المجتمعات الشكلية في أوروبا والتي تفصل بين الأغنياء
والفقراء ، بين النبلاء والعامة ، فالكل داخل في الكل وامتزاج الطبقات كامل » .

ولكنه عندما يتكس ، ويخلع الجلابية والطاقي ، ويلبس الردنجوت والثقبعة ، وينضم
للمتجمع ، سيكتشف خطأ التاريخ وخطأ معلوماته فيصرعنا بنص يقول فيه :

« جردت المجتمعات (ربما المجتمعات ؟ ج) الإسلامية على اختلاف الأزمان والأماكن
من النظم السياسية التي تحدد حقوق الحاكم والمحكوم ، وتحول للمحكومين مطالبة
بمخاطمين بالتوقف عند الحدود المقررة بمقتضى الشريعة والنظام . بل أخذت حكوماتها
الشكل لاستبدادى دائماً » .

الشيخ قاسم يقول أو يمل عليه سيان فقد وقع على هذا الكلام باسمه وإن كان — كما
قلت — لم يهتم بترجمته للعربية :

ثم إننا لا نملك هذه المؤسسة الطائفة المهيبة التي تسمى الكنيسة . وليس هناك شيء
يمثل السلطة الدينية وسطنا . إن كل مسلم هو نفسه سلطان روحه . وليست لعلمائنا أو
تشيوتنا أية شخصية عامة أو دينية ، وليست لهم من السلطة إلا ما نعترف به نحن
نعرفه .. « نستطيع أن نؤكد إذن أن كل أمة مسلمة لا تشكل إلا من طبقة واحدة
تضم جميع المواطنين .. لهم نفس الحقوق ونفس المزايا ونفس المستوى » .

ثم أقل لكم إنه إسلامي متعصب في هذا الكتاب !!

حتى حكاية الرق لم يتوش منها بل رد عليها : « أليس من الجدير أن نلاحظ أن
الإسلام كان يعيداً كل البعد عن توسيع أسباب الرق ، كما فعلت التشريعات الأخرى
وأنه ضيقها ولم يبق إلا على واحد منها فقط . كما أن المسلمين لم يشاركون الأمم الأخرى
في آرائها المسبغة المتحيزة عن انحطاط الجنس الأسود الذي ألهم مونتسكيو صفحات
خرافية من كتابه روح القوانين ، وأنهم نادوا في كل العصور بحرية الإنسان دون تمييز ،
بسبب الجنس أو اللون » .

ثم هو يؤمن بتميز الحضارات بل وحتمية تفوق الأصالة الإسلامية على التغريب ..
على الأقل في هذه الصفحة :

« للمسلم أفكاراً عن كل شيء تختلف عن أفكار الأوروبي عن هذه الأشياء ، حتى
أن ما يلائم أحدهما لا يلائم الثاني إلا نادراً . ثم إن الشيء النافع والطيب يمكن أن يتشكل

« نعرع امرأة .. وقد ناقشنا هذه النقطة في الجزء الخاص بعدد الرازق من هذا الكتاب .

في صور عدة . وإذا كانت توجد اليوم حضارة إسلامية خالصة إلى جانب الحضارة الأوروبية ، فإن الأصالة هي الظاهرة » .

كيف فسد هذا الفتى فأصبح يعتبر التمدن هو القضاء على الأصالة وإلغاء التميز ورفض تعدد الحضارات فنراه يقول : « من هذا يتبين أن نتيجة التمدن هي سوق الإنسانية في طريق واحدة » .

وأظن أن الشوق قد اشتد بالقارئ لمعرفة رأى الشيخ قاسم أمين في الأكاذيب التي يروجها الغربيون عن وضع المرأة في العالم الإسلامي ، والتي للأسف نسي أنه فندها مرة فعاد بعد سنوات ، وجمعها في كتاب ونسبها إلى أفكاره هو .. وكأنه أرى إلا أن يثبت صدق مقولة : « من عاير أخاه يرضع لبن كلبه لم يمت حتى يرضعها » .. ماذا قال الشيخ قاسم في الرد على دعوة تحرير المرأة التي نادى بها الدوق داركور :

« على أن الخطأ المطلق أن يقال إن المرأة في مصر حبيسة الدار ، فجميع النساء يخرجن في جميع ساعات الليل والنهار مثل الرجال ، ويتنزهن وحيدات أو في رفقة صديقاتهن ، يقمن بالزيارات ويستقبلن زيارات بانتظام ، يدخلن المحال لشراء حاجاتهن ويتجولن في الأسواق ، ويترددن على أماكن التنزه ، ويسافرن أحيانا وحدهن . هانحن أولا بعيدون عن الصورة المعتمدة التي رسمها لحياتهن دوق داركور حين قال : « إننا لا نتصور عقابا ننزله بالأشجار في بلادنا أقصى من أن نفرض عليهم مثل تلك الحياة » . وموجز القول ، أن كل ما نستطيع أن نفعله نحن الرجال نستطيع النساء فعله بل ويفعلنه ، وكل ما هو مباح لنا ، مباح لهن . وكذلك فإن كل شيء محرم علينا محرم عليهن أيضا ولما كان محرماً علينا نحن الرجال ، أن ندخل إلى مجتمع النساء فيبدو لي من الطبيعي أن يقع نفس التحريم على نسائنا وإنني أكرر من وجهة النظر هذه أن وضع الرجل هنا مشابه لوضع المرأة تماما ورغم ذلك فإن أحدا من الأوروبيين ، لم تحركه طيبة قلبه لأن يرى لوضعنا نحن الرجال ، ولا هذه الحياة التعيسة التي نعيشها » . (!! ج) ويمكن أن تكتب عبارات من هذا النوع : « الرجال في الشرق عبيد لنسائهم فهؤلاء يغلقن عليهم في الدور ، وحين يخرجن لزيارة صديقاتهن ، يمنعنهم من متابعتن ، والرجال مبعدون عن جميع مجتمعات

النساء » نعم ، يمكن أن يكتب كل ذلك دون افتئات على الحقيقة أكثر مما حدث حتى الآن ، صراحة أنا لأعرف ماذا يفعل الأوروبيون لكي يقعوا هكذا كثيرا في الخطأ . إنني أعزو هذا إلى زيغ النفوس أكثر مما أعزوه لسوء النية » . (المصريون)

إذا كان هو كاتب هذا الكتاب فمن المؤكد أن نفسه لم تكن قد زأغت بعد ، فقد دافع عن نظام الزواج في الإسلام ، بل دافع حتى عن تعدد الزوجات قال الشيخ قاسم : « إنني كلما تأملت تشريعنا كلما زاد حبي حقيقة له ، فإنه وحده الذي وضع النظم العادلة بأفضل مما فعل غيره .. إن تشريعنا يستلهم الحديث السامى الذى يقول فيه محمد : الجنة تحت أقدام الأمهات . فهو لا يمكن أن يكون ، مهما قيل ، تشريعا بربريا ، ولا يمكن أن يقر بأية صورة عبودية المرأة » .

ويقول : « من المسلم به عند جميع الأوروبيين أن تعدد الزوجات نظام مفض إلى الفساد ، وتلك هي إحدى الأفكار المسبقة التي تفشل جميع التحليلات المنطقية والوقائع المادية في التصدى لها » .

« ونستطيع أن نخلص كما رأينا إلى أن تعدد الزوجات قد أقر ليضمن المأوى للمرأة والأبوة الأكيدة الدائمة للأبناء ، إن الطفل غير الشرعى هو نتاج غرى خالص لم يستطع التأقلم في بيئتنا » .

هذا ما قاله الشيخ قاسم في كتابه الأول ولكن الخواجا قاسم أمين يعود فيرد في كتابه الثانى : « تحرير المرأة » على كلامه هذا بقوله :

« تعدد الزوجات هو من العوائد القديمة التي كانت مألوفة عند ظهور الإسلام ومنتشرة في جميع أنحاء العالم ، يوم كانت المرأة نوعا خاصا معتبرة في مرتبة بين الإنسان والحيوان .. وتكون في الأمة غالبا عندما تكون حال المرأة فيها منحطة » .

« وبديهي أن في تعدد الزوجات احتقارا شديدا للمرأة . لأنك لا تجد امرأة ترضى أن تشاركها في زوجها امرأة أخرى » .

الشيخ قاسم يقول : « يتخيل الناس بصفة عامة أن الأطفال الذين يولدون من أمهات

مختلفة يحدث لهم بالضرورة أن يتبادلوا الكراهية ، وأن يتعاركوا صباحا ومساء ، ومع ذلك فإن هذا لا يحدث . والمسألة مسألة تعود . ثم ألا يحدث في فرنسا أن يعيش أطفال من أمهات مختلفة في تآلف تام حين يتزوج أحد الزوجين بعد حادث طلاق أو وفاة زوجها .

والمسيو قاسم يرد : « ثم ان الأولاد من أمهات مختلفة ينشأون بين عواطف الشقاق والخصام .. بل يسرى في أفئدتهم سم الغش والخديعة » .

.. نحن أمام رجل يتلاعب بالمنطق فيرد على المتعصب الأوروبي بالإسلام .. ويرد على المسلم بمنطق وحجج المتعصب الأوروبي .. أو أمام رجل لم تنضج فكرته في كتابه الأول وانقلب ظهرا لبطن في كتابه الثاني .. أو أن الكتائين لمؤلفين مختلفين . الأول ألفه باسمه محمد عبده والثاني أملاه عليه مستشرق أو لطشه هو من مستغرب !

سى السيد قاسم بك سعيد جدا مع السيدة حرمة ، ويعلن ذلك : « اننا نحس جميعا أن لنا نظاما راسخا من الاتحاد بين الزوجين » .

ولكن المسيو كاسم غير سعيد لاهو ولا أى مسلم متزوج فقد اكتشف أو بحث فوجد : « إنى بحث كثيرا عائلات ممن يقال إنها في اتفاق تام فما وجدت إلى الآن لا زوجا يحب امرأته ولا امرأة تحب زوجها » .

الشيخ قاسم يؤكد : « والواقع أنى لأرى أى فارق بين الوضع المفروض على المرأة الأوروبية وذلك المفروض على المرأة المسلمة .. فالمرأة الشرقية .. البيت مقرها ، وهى فيه الحاكمة المطلقة ، حقا إنه ليست لدينا سيدات بلاط ، ولا نساء سياسيات ، ولا متحذقات دعيات تأليف أدبى ولكن هل يعد هذا شيئا سيئا ؟ إننى أجيب على استحياء : كلا . مع أنى لا أذهب إلى حد التأكيد بانحطاط ذكاء المرأة .. فإننى لا أرى الفائدة التى يمكن أن تجنيها النساء بممارسة حرف الرجال ، بينما أرى كل ما سوف يفقدنه » . ويتساءل شأن غلاة المتزمتين : « هل السيدات المؤلفات والسياسيات هل هن حقا نساء ؟ »

ومرة أخرى ينفذ الشيخ قاسم أمين من قشرة التخلف العارضة في مجتمعاتنا ، فينسب جهل المرأة إلى تخلف المسلمين وليس إلى معارضة الدين للتعليم فيقول : « وإذا كان تعليم النساء قد أهمل الآن ، فإنه لم يكن مهملا دائما ، وهو ما يشتهه العدد الكبير من النساء الشاعرات والأديبات اللاتى لمعن بين المسلمين الأوائل . فما نعيشه اليوم هو وضع عابر ، ولو أمعنا النظر فيما يجرى حاليا لأصدرنا حكما بأنه سيختفى قريبا ، وإننى أختلف تماما مع دوق داركور حين لا يرى في نساتنا إلا ضحايا بائسات لنظام المجتمع الإسلامى » . « ان الوضع الذى أعطاه الإسلام للمرأة هو أكثر تميزا مما تتمناه » . وينشرح قلبه فيندفع واعظا :

« ان الدين الإسلامى — فى إيجاز — ينطوى على أنقى خلق عرفه الناس حتى اليوم ، والقرآن كتاب يجمع أحسن الأخلاق وعبثا يحاول القارىء أن يجد فيه تلك المشاهد التى يسطها .. »

ومعذرة لا أستطيع أن أكمل جملة فقد كان مسلما متعصبا !! ويمكن الرجوع للنص فى كتاب « المصريون »

أما عن تأثير الأخلاقيات الإسلامية على المرأة فقال الشيخ قاسم : « إن الأخلاق الإسلامية تخلق رجالا طاهرى الذيل ، قادرين على تخطى أقصى التجارب دون تخاذل ، كما يمنحنا زوجات فضيلات يضعن شرفهن كله فى دعم بيت الزوجية وحسن إدارته » . أما حين انتكس الرجل فقد نسى كل ما كتبه عن انحلال المرأة الغربية التى خلعت الحجاب فعاد يعلمنا العكس تماما فرأى الفضيلة فى الانطلاق : « والتجارب ترشد إلى أمر يمكن أخذه دليلا على أن الإطلاق أدنى بالنساء إلى العفة من الحجاب » « المرأة التى تخالط الرجال تكون أبعد عن الأفكار السيئة من المرأة المحجوبة » .

معروف أن الطلاق الذي كفلته الشريعة الإسلامية هو هدف أساسي للمحاربين والمخاربات من أعداء الإسلام والمعاديات ، بعضهن أو بعضهم يريد أن يصبح مثل كاثوليك أوروبا ، ولكنهم كالعادة يأتون متأخرين ، فحتى الكاثوليك اضطروا للاعتراف بأن الحياة مستحيلة بغير حق الطلاق ، وبعضهم يريد أن يجرد الإسلام من عنصر تفوق ، وبعضهم لا يريد أكثر من التشهير بالإسلام والترويج — خاصة بين النساء — أنه دين متخلف قهر المرأة وأذلها بالطلاق ، بينما مكنت الأديان الأخرى المرأة من الرجل ، فإذا أنشبت أظافرها فيه مرة استحال إفلاته .. وسنجد الموقفين المتضادين لمحرر المرأة ، الشيخ قاسم مع الطلاق وضد أن نفعل مثل أوروبا فنضعه في يد طرف ثالث وما يستوجبه ذلك من إكراه وفضائح ... فإذا قمص دور المحرر الأوروبي هاجم الطلاق واكتشف فيه القطط الفاطسة !

الشيخ قاسم أيد الطلاق وتفاخر بأن الغرب المسيحي ، قد اعترف بضرورته ولكنه طلب بعض التنظيمات « التي لها أصل في الشريعة والتي أخذت بها قوانيننا بعد ذلك مثل اشتراط النية وإبطال طلاق السكران .. الخ ووقوع الطلاق مرة واحدة مهما كان لفظه » .

وهو ككل النائحات ضد الطلاق ينتهي بالمطالبة بتوسيعه بإعطاء المرأة أيضا حق الطلاق فيقترح أن ! « تشترط كل امرأة تتزوج أن يكون لها الحق في أن تطلق نفسها متى شاءت » .

ولا جديد في ذلك فهو مباح شرعا ومطبق في مصر واسألوا تحية كاريوكا وصباح . وهذا يذكرنا بفيلم أريد حلا الذي اعتبر ثورة من أجل حقوق المرأة المسكينة المهدة بالطلاق بينما الفيلم يصلح عرضا لمشاكل امرأة كاثوليكية ، منذ نصف قرن ، فالحل الذي تريده البطلة هو الخلاص من زوجها بالحصول على الطلاق .. !

ولكن قاسم بك عندما انتكس عاد فهاجم الطلاق بالحجج المعتادة والجمل الممجوجة

التي مازالت تتكرر إلى اليوم رغم أن البشرية كلها أقرت حق الزوجين في فسخ عقد الزواج . هو الذي دافع — من قبل — عن وضع المرأة المسلمة بل هو الذي استنكر أن يجعل الطلاق في يد القاضى الذى يسميه الآن مأمور الشرع .. أليس هو القائل :

«أنا لا أفهم أن يقيم إنسان دعوى ليحصل على الطلاق فتلاق الأرواح لا يمكن أن يكون مادة للتقاضى كالتنازع على برميل نبيذ أو جدار مشترك . أية محكمة تلك التي تزعم قدرتها على توجيه قلبى وشد وثاقه ، وهو المتقلب الكثير النزوات .. وماذا يعرف هؤلاء القضاة ؟»

كيف يجمع الله منطقيين في عقل رجل واحد .. إنه أعجوبة تستحق الدراسة لشخصه وليس فكره ..

ويتضح تأثير الفكر المسيحي الأوروبي على أفكار محرر المرأة ، في احتقاره اللذة الجنسية ، فهو ينتقد الزواج عند المسلمين لأنه يزعمه يهتم بلذة الرجل ويعتبر ذلك شناعة يقول :

«إن الزواج (عند الفقهاء) غايته أن يتمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به وتبع ذلك ما تبعه من الأحكام الفرعية التي رتبوها على هذا الأصل الشنيع» (تحرير المرأة) .

وهذا يؤكد مرة أخرى أن مفهوم التنوير بعيد كل البعد عن مفاهيم العلم والتحرر ، فما من أحد اليوم يرى في تمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به «أصلا شنيعا» أو الخطيئة الأولى . وهو ليس تمتعا من طرف واحد بل تؤكد المعلومات المتوافرة ، أنها هي أيضا تتمتع كثيرا . مع الاعتذار لنقص معلومات محرر المرأة !

ولا بأس هنا من فائدة .. فقد كان من آلام حركات تحرير النساء في أوروبا وأمريكا ما وصفوه بتمحيز اللغة في الجنس حيث تجعل الرجل هو الذى ينكح المرأة ، وقد توج كفاح حركات التحرير هناك في السنوات الأخيرة ، بقبول استخدام الفعل للطرفين فتقول المرأة إنها **fucked him** أما في قرآنا فلم تقم هذه المشكلة فالرجل ينكح المرأة والمرأة تنكح الرجل :

﴿ولاجتراح عليكم أن تنكحوهن..﴾ المتحنة - ١٠ ﴿حتى تنكح زوجا غيره﴾ البقرة - ٢٣٠ ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن..﴾ البقرة - ٢٣٢ وصحيح أن النكاح لغة ، هو الزواج ، ولكن الزواج في الإسلام كما قال قاسم أمين ساخطا يعنى النكاح بالمعنى الجنسي .

وهو عندما يدخل في المقارنة بين الرجل والمرأة ، فينحاز لها كما يتصور من خلال تبرئتها من تهمة الشهوة الجنسية ! فيستشهد بقول عالم : «وتمتاز المرأة على الرجل أيضا بأنها اضعف شهوة منه فالحب عند الرجل ميل شهواني إلى استيفاء اللذة الجنسية ، والحب عند المرأة وداد قلبي غايته امتزاج الروحين» !! (المرأة الجديدة)

وجع روحك .. ديننا وحضارتنا ترفضان هذا الزعم ، وتقران مساواة الجنسين في الشهوة ، والحق في الاستمتاع بها على قدم المساواة .. ونحن نصل الى امتزاج الروحين من خلال نشوة الجسدين .. وهذا ما فهمته امرأة بدوية عربية مسلمة في القرن السابع الميلادي فطلبت الطلاق لمجرد أنها لا تحب زوجها . أما زميلتها فقد ذهبت ابعدها مما تجرؤ امرأة في نيويورك على طرحه اليوم ، مبررا للطلاق .. ألا وهو صغر عضو التناسل عند زوجها .. لو قالت امرأة ذلك في أوروبا بعد عشرة قرون من صاحبتنا العربية لأحرقت مع الساحرات .. وقد فازت المرأتان المسلمتان بالطلاق لأن ديننا يقر حق المرأة في الاستمتاع الكامل جنسيا بالحلال .

وقد طالعنا منذ فترة وفي حمى الاحتفال بقاسم أمين ، مقالة لسيدة من جيل أساتذتي (أنا تجاوزت الستين) كنا ونحن صغار نتهما بالرجعية وأصبحت الآن تقدمية ، أضحكنا حتى البكاء ، عندما اتهمت الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله بأنه كان عميلا للاستعمار ، وضنت علينا باسم هذا الاستعمار الذي عمل له أقوى حاكم - في عصره - في العالم كله ، وأكثرهم استقلالية .. والذي من استقلاليته وجبروته ادعى الألوهية ، حتى كشفت سره الكاتبة الكبيرة جدا أطال الله عمرها ! واقتبست لنا من مؤرخ كبير اسمه موريس لبلان ، وأنا أعرف أن موريس لبلان هو مؤلف روايات ارسين لوبين ! خالتي كانت تقول يارب موتني صبية لحسن اللي بيكبروا ييخرفوا ، ما علينا المهم انها تنعى الحركة النسائية لأنها تخلت بعد سقوط الست جيهان عن كفاحها من

أجل الغاء الطلاق أو وضعه على الأقل في يد القاضي فلا يطلق المسلمون والمسلمات إلا في المحكمة وإذا اقتنعت المحكمة ..

لولا قناعتي بأن الطلاق هو شريعة الله التي اختص بها الإسلام كآخر الأديان لكي تهتدى البشرية بهديه ، وهو ما حدث بعد أن توج كفاح حركات تحرير المرأة في أوروبا وأمريكا بالنصر ، وأقر حق الطلاق حتى بين أشد المذاهب المسيحية تشددا ، وبات معروفا أن نسبة المطلقات في أمريكا تتجاوز اضعاف نسبتها في مصر ، حتى لا يكاد يوجد بيت في أمريكا ليس فيه مطلق أو مطلقة إلا أسر الكاثوليك والمسلمين .. فأساس الطلاق في الإسلام هو الاعتراف بحرية الخطأ وحق الرجل أو المرأة في تصحيح هذا الخطأ ، في العدول عن اختيار خاطيء ..

الزواج اختيار حر لفردين لا دخل لأية قوة في اختيارهما ولا طبيعة غير انسانية لارتباطهما ، وهذا لا يتأتى إلا إذا سُلِم مقدما بحقهما في فسخ هذا الارتباط ، متى تبين خطأ الاختيار واستحالة استمراره إلا على حساب إنسانية أحدهما أو هما معا ، أما تصوير الطلاق الإسلامي وكأنه امتياز خاص يتمتع به الرجل أو يتلذذ باستخدامه ، والمرأة محظور عليها الطلاق فهو من الترفيفات التي يروجها اعداء الإسلام . فكما يعرف صبيان العوام ، يمكن أن تكون العصمة في يد المعلمة . فتطلق متى شاءت وكما يعلم كل رجل في مصر ما من امرأة تريد الطلاق من زوجها يعجزها ذلك ، إما بتتغيص عيشه أو بمجرد قولها : طلقني يا بارد .. فإن كان رجلا حقا ، رد على الفور طالق ثلاثا أما إن كان ديوثا أو تزوجها لمال أو بلغ به الكيد حد العيش مع كارهة ، فالقضاء يطلقها . وأفضل للمرأة ألف مرة أن تكون هي التي تلجأ للقضاء تطلب الطلاق من اختيار سييء فتقول هي ، لا ان يقع العكس ويقول الزوج . ونحن نعرف ما يجري في محاكم أمريكا من أجل الحصول على الطلاق . والسبب في رفض الطلاق في معظم الحالات هو الصراع على ثروة الزوجين أو أحدهما ، والرغبة في الاحتفاظ بالأولاد . وهذه كلها مسائل نظمها الإسلام فابعد .. ولكن في أمريكا تجد قضايا الطلاق ، تقوم على تبادل اشنع التهم مما يتفنن في اختراعه المحامون ، وأروج التهم الآن ، هي اتهام الأب أو الأم بعلاقات جنسية

مع الاولاد . وتحيل أى أسرة يمكن أن تقوم بعد ذلك . فالطلاق مفخرة حضارية إنسانية في ديننا ولا أظن بعد ما جرى على جيهان وبعلمها سيجرؤ متجاسر على الاقتراب من حق المسلمين والمسلمات في الزواج الحر القائم على حق الارتباط وحق الانفصال . هذه قناعتي ولكننى أحيانا يبلغ بى الضيق أن أتمنى لو أن جهود جيهان السادات ومن سايرها نجحت قبل نصف قرن في منع الطلاق ، فاستحال على محمد أنور السادات أن يطلق زوجته الأولى .. كنا استرحنا من كل النتائج التى ترتبت على ذلك ! وهناك زعيمة لجمعية مصرية لتحرير المرأة تتلقى الدعم من مؤسسة فورد الامريكية ، وتحارب الطلاق مع أنه ليس في تاريخنا مستفيدة من حق الطلاق أكثر منها إلا عائشة بنت طلحة ! فالزعيمة استمتعت في الواقع بالطلاق ثلاث مرات وتحاربه في الإعلام !

أما الخواجا قاسم فشن حربا على الطلاق والشرعية والإسلام . يقول :

«إن الرجل يمكنه أن يتخلص من عواقب جهله ، بأن يطلقها في أى وقت شاء أو يتزوج غيرها مثنى وثلاث ورباع ، أما التى تبلى برجل لا ترضى نفسها بمعاشرته فليس لها إلا الخلاص منه سبيل ، فتزويجها برجل تجهله ، وحرمانها حق التخلص منه مع إطلاق الإرادة للرجل في إمساكها وتسريحها كيف يشاء » هو استعباد حقيقى . كذلك إذا نظرنا إلى حالة المسلمين العائلية نجد أنها مجردة عن كل نظام حيث كان الرجل يكتفى في عقد زواجه بأن يكون أمام شاهدين ، ويطلق زوجته بلا سبب أو بأوهى الأسباب ويتزوج عدة نساء .. وأقل ما كان يلزمهم لرفع ذلك الخلل أن يقرؤا مثلا أن إيقاع الطلاق وعقود الزواج والرجعة لا بد أن تكون بيد مأمور الشرع .. أين هذه الفوضى من النظمات والقوانين التى وضعها الأوروبيون لتأكيد روابط الزوجية وعلاقات الأهلية ؟ بل أين هى من القوانين اليونانية والرومانية »

ويعلن :

« ونحن لا نستغرب أن المدنية الإسلامية أخطأت في فهم طبيعة المرأة وتقدير شأنها . فليس خطئها في ذلك أكبر من خطئها في كثير من الأمور الأخرى » .

ويتخلص من ذلك إلى طرح الإسلام وكل ما قام عليه :

« فأى شئ من هذا يمكن أن يكون صالحا لتحسين حالنا اليوم ؟ »

ولعل هذا السؤال الجهول الذى يطرحه قاسم أمين هو الجواب على من يتساءل عن اهتمام بعضهم به والإصرار على نبش فكره الذى واره الزمن ، ولم يعد له مكان مصر الحرة .. فهو لا يمثل حرية فكر ولا وطنية ، ولا حرر المرأة .. وإنما هو نموذج للمصري أو العربى الذى يريدونه .. ذلك الذى يكفر بدينه وقومه ولا يجد في تاريخه وحضارته ما يفيد . إنه المرتد الذى تنكر حتى لما قاله هو نفسه !

القسم الثاني

على عبد الرازق . .

شاهد زور !

الشيخ الماركسي الذي أيد احتلال الروس لأفغانستان ، عندما كتب يؤيد كتاب «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث» عايرنا ، بشهرة الشيخ على عبد الرازق وكتابه قال : « والتاريخ قديمه وحديثه تخبرنا صحائفه عن ذلك وأقرب مثل مقدمه كتاب الشيخ على عبد الرازق [الإسلام وأصول الحكم] إذ على أثر صدوره ألفت عدة كتب تلعبه وتهاجمه وبعد أعوام قليلة لم يذكرها أحد في حين أنه ما من بحث جاد رصين أو اجازة دكتوراه أو رسالة ماجستير يكون موضوعها مدنية الحكم في الإسلام أو أن الإسلام دين ودولة كما يهرفون إلا وكان مؤلف الشيخ عبد الرازق على رأس قائمة المراجع رغم صغر حجمه وعندما يذكر الناس أئمة التنوير في العالم العربي يحمي الشيخ على عبد الرازق في أول النصفوف » . « جريدة الأهالي ٢٨ مارس ١٩٩٠ » .

وهذا صحيح .. والسبب بسيط وطبعي جداً ، هو أن أصحاب المصلحة في فرض كتاب الشيخ على ورواجه مازالوا يسيطرون على العالم العربي .. ما يمثله الشيخ على وكتابه هو الطرف الأقوى الحاكم ، وما يمثله الذين يعارضون وعارضوا كتاب الشيخ هم الطرف المقهور .. والحرب سجل .. ويوم يتحرر الشعب ، يتحرر معه وبه العلم والتاريخ ويأخذ كل مكانه الذي يستحقه .. فما علينا ان أنكر اليوم عالم وأبرز جاهل .. ديننا مطارد وتاريخنا ملعون مفترى عليه .. تأملوا حولكم لمن المنابر الإعلامية .. لمن الصفحات المطولات في الصحف والمجلات .. لمن الندوات ، والرحلات والمؤتمرات وجوائز على عنتر وفورد وصهيون .. لمن المحاضرات في جامعات التبشير الأمريكية بل من الأرض والهواء والقرار .. فما الجديد ؟ !

وكتاب الشيخ على عبد الرازق ليس له أية أهمية ولا جديد فيه كما سنرى ، عن كتابات المبشرين والمستشرقين وإن هبط عن مستواهم ، لأهمية له إلا في أنه بقلم شيخ أزهرى .. فهو حجة وفتنة ووسيلة تغريب ، هو شاهد الزور ، كلما كانت عمامته أكبر وسبحته أطول كانت كذبه أفجر وتأثيرها أبشع ..

وسنقدم خلال دراستنا هذه كتاب الشيخ على عبد الرازق ، وكتاب الإمام الشيخ محمد الخضر حسين .

الأول اشتهر إلى حد الفضيحة !

والثاني لا يكاد يعرفه أحد من الجيل الذي يكتب له نصير نظام كابول .. ونكر ليحكم القارىء عقله وضميره .. ويسأل نفسه من الثورى فيهما .. أيهما الوطنى .. أيهما الأجدر بالخلود ..

أما والله لو انتصرت أمتنا وتحرر شعبنا وعاد ديننا بوجه حضارتنا فسيكتب الخلود للإمام الخضر .. ويلقى بشاهد الزور في مزابل التاريخ .. أما لو كانت الثانية فما يضير الشاة سلعها بعد ذبحها ! فلندع الشهرة « وشرب الأتخاب ، فهي اليوم رشوة ، وأسلاب .. ولنتنقل لكتاب شاهد الزور : « الإسلام وأصول الحكم » .

الشيخ

سألت

لعل خير ما نبدأ به حديثنا عن الشيخ « على عبد الرازق » هو رأى سعد زغلول وفى كتابه ، ولا أظن أن أحداً يجرؤ على اتهام سعد باشا بالتطرف أو التعصب .. وهى رواية سكرتير الزعيم سعد زغلول :

« سألت « دولته » : وما رأيكم فى كتاب الإسلام وأصول الحكم ؟ » .

« فاستعد « دولته » كما يستعد المحاضر لإلقاء محاضرة ، أو الخطيب لإلقاء خطبة ، قال :

« لقد قرأته بإمعان ، لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب . فعجبت أولاً كيف يكتب عالم دينى بهذا الأسلوب فى مثل هذا الموضوع ؟ ! وقد قرأت كتب للمستشرقين ولسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم فى الإسلام ، حدة كهذه الحدة التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق .. لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دين بل باليسيط من نظرياته ، وإلا فكيف يدعى أن الإسلام ليس مدنياً ، ولا هو بنف يصلح للحكم ؟ ! فآية ناحية مدنية من نواحي الحياة لم ينص عليها الإسلام ؟ هل ال أو الإجارة أو الهبة ، أو أى نوع آخر من المعاملات ؟ ألم يدرس شيئاً من هذا الأهر ؟ أو لم يقرأ أن أمماً كثيرة حكمت بقواعد الإسلام ، فقط ، عهداً طويلة كان أنظر العصور ؟ وأن أمماً لا تزال تحكم بهذه القواعد . وهى آمنة مطمئنة ؟ فكيف لا يكون الإسلام مدنياً ودين حكم ؟ .. وأعجب من هذا ما ذكره فى كتابه الزكاة ؟ ! فأين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية ؟ » .

« إلى لأفهم معنى للحملة التحيزية التى تثيرها جريدة « السياسة » حول الموضوع . وما قرار هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على من زميرهم إلا قرار صريح لا عيب فيه ، لأن لهم حقاً صريحاً - بمقتضى القانون ، أو بمقتضى المنطق والعقل -

« عن كتاب « سعد زغلول ذكريات تاريخية طريفة » لمحمد إبراهيم الجزيرى عن معركة الإسلام وأصول الحكم : محمد عمارة .

يخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم . فذلك أمر لا علاقة له مطلقاً بحرية الرأي التي تعنيها «السياسة» ومهما كان الباعث فإن العلماء فعلوا ما هو واجب وحق ، وما لا يجوز أن توجه إليهم أدنى ملامة فيه .

«والذي يؤلمني حقاً أن كثيراً من الشبان الذين لم تقو مداركهم في العلم القومي . والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد ، سيتحيزون مثل هذه الأفكار ، خطأ كانت أو صواباً ، دون تمحيص ولا درس ، ويجدون تشجيعاً على هذا التحيز فيما تكتبه جريدة (السياسة) وأمثالها من الثناء العظيم على الشيخ عبد الرازق ، ومن تسميتها له بالعالم المدقق ، والمصلح الإسلامي ، والأستاذ الكبير .. إلخ .. وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي وبين قواعد الإسلام الراسخة التي تصدى كتابه لهدمها ..» .

رحمة الله على سعد زغلول ، لم يكن بالذي ينطلي عليه جهل الشيخ الذي نصيبه إماماً . ولولا أن بنى إسرائيل لا تنتهي أسئلتهم لاكتفينا بهذه الكلمات الحاسمة ، في وضوحها ، والتي كأنها كتبت اليوم ..

أما ملاحظة الزعيم التي تقول : «فعبت أولاً كيف يكتب عالم ديني بهذا الأسلوب في مثل هذا الموضوع ؟ ! وقد قرأت كثيراً للمستشرقين ولسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم في الإسلام حدة كهذه الحدة في التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق ..» فهي ملاحظة صادقة تماماً ..

فالشيخ يكتب بانفعال بل وحقد ! ومما يعزز ملاحظة سعد زغلول هو كثرة ورود عبارات في كتاب الشيخ من طراز «المخالفين لدينه» .. «قولهم» .. «وعندهم» .. فهو لا ينقد من داخل المؤسسة بل من خارجها ، وكذا بعض العبارات التي أثارت الناس مثل وصفه حكومة أبي بكر بأنها لادينية ، وهي عبارات مترجمة ، ولم يهتم الشيخ أو عجز عن اختيار اللفظة العربية الأوفق تعبيراً . ولذلك اضطر في حديث صحفي للاعتذار عنها أو بالأحرى التنصل من معناها الواضح في كتابه . (أحد الذين يطمعون في وراثة الشيخ على ، كتب يتهم الخلفاء بممارسة الحق الإلهي للملوك ولكي نفهمها كتبها لنا بالإنجليزية !!) .

أما شهادة سعد زغلول بأن الشيخ على : «جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته» فستقدم الدليل عليه في هذه الدراسة .

وسعد باشا على حق في أن رفض الكتاب لا علاقة له بحرية الفكر أو الرجعية والتقدمية .. بل حتى قرار هيئة كبار العلماء الذي تنق عليه الجيوب وتلطم الحدود ، دافع عنه سعد زغلول بالحق والمنطق .. فأية هيئة لها الحق في أن تخرج من صفوفها من يخالف منهاجها ومفاهيمها ومهمتها فهيئة كبار الملاحدة لا تستطيع أن تستبقى في عضويتها من أشهر إسلامه أو تنصر .. والحزب الشيوعي يفصل كل عام عشرات ممن يخرجون عن التعاليم التي تميزه .. فما الغرابة أن لا تجد هيئة كبار علماء المسلمين ، مكاناً بين صفوفها لعالم يتصدى خدم قيم الإسلام الشائخة كما وصفه زعيم ثورة ١٩١٩ .. ؟ والوفد ، كما هو معروف ، دافع عن حق الشيخ على في نشر كتابه وعارض محاكمته بسبب الكتاب .. وهذه هي حدود حرية الفكر .. ولكن أيتام كرومر يصرون على تعريف حرية الفكر بأنها تبنى كتاب الشيخ على .. وإلا فنحن رجعية ومهلبية كما قال الحميسي رحمه الله عليه فنكل به عبد الناصر .

وما كان يخشاه زعيم الأغلبية وحذر منه ، وهو انحياز الشباب الجاهل لهذا الفكر المنحرف والجهول بتأثير التضليل الذي تقوم به جريدة السياسة تحت شعار حرية الفكر ، هو عين ما تحقق ، وعين ما يجري الآن .. بعد أن حلت مجلة حوار وصيبتها محل جريدة السياسة في الترويج للكتاب «والثناء العظيم على الشيخ على عبد الرازق ، ومن تسميتها له بالعالم المدقق ، والمصلح الإسلامي ، والأستاذ الكبير» .

بصيرة السياسي الخنك اخترق سعد زغلول حجب السنين ورأى ما يدبرون .. ومازلنا نود كما ود هو : «أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي وبين قواعد الإسلام الراسخة التي تصدى كتابه لهدمها ..» رحمه الله عليك يا ابن ثورة عرابي وشيخ ثورة ١٩١٩ وزعيمها .

ونبدأ البحث عن أمر الشيخ بقولنا : فحوى دعوى الشيخ هي أن النبي لم يكن حاكماً وما ينبغي له وأن مهمته اقتضت على النبوة ، فهو لم يقم دولة ، ولا مارس شيئاً من أمور الحكم .. وهنا نطرح سؤالاً للبيغوات ممن يرددون كلامه : إن كان ذلك صحيحاً ، وتوفى رسول الله وهرع الأنصار بزعامه سعد بن عباد ، إلى السقيفة ينتخبون خليفة .. هل كان في نيتهم وتصورهم أنهم ينتخبون نبياً .. ؟ ! ذلك هو السؤال الذي نطالبهم بالإجابة عليه . فإن قالوا نعم ! اجتمع الأنصار ليختاروا من بينهم نبياً ! حولنا أوراقهم إلى مفتى الجهاد .. وإن استعاذوا بالله ، وقالوا حاشا لله أن ينبغ الجهل بالأنصار ومن لحق بهم من المهاجرين هذا المبلغ من الجهل .. عندئذ يحق لنا القول ان الأنصار اجتمعوا لينتخبوا أميراً ، حاكماً ، رئيساً ، ولحق بهم المهاجرون ، يقولون إن هذا الأمير هذا الخليفة ، يجب أن يكون من قريش .. وتراجع الأنصار يقترحون ، كما قال قائلهم : منا نبي ومنكم نبي .. أستغفر الله أقصد منا أمير ومنكم أمير .. وهذا لا يعنى إلا أنهم قد اجتمعوا لانتخاب أمير بدل الأمير الذي قبض .. وهنا نطرح سؤالاً آخر .. هل يمكن القول ان على عبد الرازق ومن اتبعه اعلم بالوضع في المدينة وبصفة رسول الله ، من المجتمعين في سقيفة بني ساعدة ورسول الله لا يزال مسجى لم يدفن بعد .. ؟ إن قالوا ذلك حولناهم إلى مستشفى المجاذيب . وإن شهدوا بأن أهل مكة والمدينة أعلم بشعابها .. بطلت كل دعاوى على عبد الرازق وكتابه . فالمسلمون عرفوا وعاشوا في ظل الدولة التي أقامها الرسول في المدينة .. وخشوا من انهيارها بوفاته فهرعوا ينتخبون من يكمل دوره كحاكم ، كرئيس ، كأمر .. أى أن المسلمين عرفوا النبي حاكماً ومن ثم أرادوا استمرار حكومته باختيار خليفة للحاكم وليس للنبي .. فكلم ما دبحه على عبد الرازق وتوارثه المبشرون بدعوته باطل وملفوق واقتراء على حقيقة تاريخية ناصعة ، ومن هنا فهو كما وصفه سعد زغلول بحق « جاهل بقواعد دينه ، بلى بالبسيطة من نظرياته » .

الحقيقة الثانية هي عن هدف الكتاب وعلاقاته بالحركة الوطنية في زمنه . فالنصابون من المروجين للكتاب يزعمون أنه تصدى لمؤامرة بريطانية التي كانت تهدف إلى إقامة الملك فؤاد خليفة للمسلمين ! ولذا فهو كتاب ثورى وطنى ، ومعارضوه هم عملاء للاستعمار والتخلف والرجعية من هنا لحد الصبحية ..

وأنا أعترف أن ترديد هذه الأكذوبة على مدار ٦٥ سنة قد أدى إلى تحجرها حول العقول ولا فهم بحيث استحالت إلى أسمنت مسلح ، يصعب اختراقه ، خاصة وأن الراقدين تحته يقاومون محاولة إخراجهم إلى النور .. ومع ذلك دعونا نحاول اختراق سور جهل والتجهيل بأن نسأل سؤالاً : إن كانت بريطانيا العظمى في سنة ١٩٢٥ وهى أقوى دولة في العالم ، تحكم الغالبية العظمى من المسلمين ، وأقالت حكومة الوفد وحلت البرلمان وألغت الدستور بمجرد إنذار .. إن كانت بريطانيا هذه ، لها مصلحة وراغبة حقاً في ترويح الملك فؤاد خليفة ، فهل أبطل خططها وكسر ذراعها .. كتاب الشيخ على ؟ ! لا أظن أن أحداً يقبل التدنى إلى مستوى هذا الزعم !

ونستمر في التساؤل : ما مصلحة بريطانيا في توحيد المسلمين تحت زعامة مصر التي تكتوى الإمبراطورية بنار ثورتها منذ سنوات .. لقد عانت بريطانيا من الوحدة الوهمية للمسلمين تحت الخليفة التركي خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما أعلن الجهاد واستجاب له المسلمون الهنود وبعض الأفريقيين .. مما اضطرها إلى الانفاق من مالها وعلمها وخبثها لضرب الخلافة رغم أنها كانت في أضعف صورها .. أو كما طرح القضية بوضوح إسلامى - ثورى « الشيخ الخضر حسين في رده على الشيخ على فقال : « فكان لدولة الإسلام في العهد الأول ولدولته في العهد الثانى من القوة والسطوة ما قطع مطامع الدول القوية أن تبسط يدها على قيد شبر من بلاد الشرق » * .

وقال : « فالخلافة لا تزيد على ما يسمى دولة إلا أنها رابطة سياسية تجعل شعوباً (مختلفى) العناصر والقومية يولون وجوههم شطر رايها بعاطفة من أنفسهم واختيار .

القصص الواردة في هذا البحث للشيخ محمد الخضر حسين من كتاب معركة الإسلام وأصول حكمه مكتوب عمرة .

ومن هذه الجهة ينظر إليها بغاة الاستعمار بعين عابسة ويحاول الغر الذي ينخدع بهرج آرائهم أن يطوى رايتها ويمحو أثرها .

أليس كرومر هو الذي عرف المقصود من الجامعة الإسلامية أو التمسك بالخلافة بأنه : «اجتماع المسلمين في العالم كله على تحدى قوات الدول المسيحية ومقاومتها ، فإذا نظرنا إليها من هذا الوجه ، وجب على كل الأمم الأوروبية التي لها مصالح سياسية في الشرق أن تراقب هذه الحركة مراقبة دقيقة » .. (نقلًا عن طارق البشري ص ١١٥ المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية) .

ترى ماهي المراقبة الدقيقة المطلوبة ؟ !

ألا تعنى العمل بما يكفل نزع فتيلها والتخلص من شرها .. ألا يعد كتاب الشيخ ودعواه من أدوات خدمة هذه المصالح السياسية للأمم الأوروبية .. أليق أن نستجيب لأكاذيب أولاد كرومر الذين يزعمون الآن أن بريطانيا كانت تتلف وتجهد لبعث وخلق هذه الخلافة أو الجامعة الإسلامية ؟ ! إن كان ذلك كذلك ، فلماذا أثنت التايمس على الشيخ على وتوجت هذا الجاهل بتعاليم دينه ، كما سماه سعد زغلول ، توجته التايمس مصلحاً دينياً ومكماً للشيخ محمد عبده !!

قالت التايمس .. «أما الشيخ على عبد الرازق فهو خلف الشيخ محمد عبده وقاسم بك أمين في آرائهما الفكرية السامية .. وقد استطاع الشيخ محمد عبده ، بفضل نفوذ اللورد كرومر ، أن ينجو من المطاعن الكثيرة ومن عداء السراي ، ولم ينل المصلحون الآخرون أنصاراً ..» *

والتايمس إذا تكلمت في ذلك الوقت فهي بريطانية .. بل هي تعبر عن بريطانيا أكثر من بعض الوزراء في لندن أو الموظفين الانجليز في القاهرة .. فرأي الشيخ على في الخلافة على هوى بريطانيا .. وهي تريد له الحماية كالتي أسبغها كرومر على محمد عبده لإصلاح الإسلام والنهوض به .. مش كده ولا إيه .. !!

* عمارة نقلا عن برقيات الأهرام في ١٦ سبتمبر ١٩٢٥ .

والتايمس تتفق في تمجيد الشيخ مع أصحاب المقتطف والهلل وسلامة موسى وعزيز مرهم .. وأخيراً لويس عوض وبالطبع مراسل مجلة المخابرات الأمريكية حتى تنتهي بمفتى عميل كابول ولا يحمد على مكروه سواه !

المقتطف .. مجلة الاستعمار البريطاني ، الوثيقة الصلة بعد ذلك بالمخابرات الأمريكية من خلال الأخوين روزفلت تقدم الشيخ في : «باب التقريظ والانتقاد» ، ركزت فيه على أثر جرأة المفكر وأمثاله في بعث نهضات الأمم ، وذكرت الناس بما دار من المعارك حول أفكار «لوثر» [١٤٨٣ - ١٥٤٦ م] و«محمد عبده» وغيرهما من المصلحين في الغرب والشرق ، فقالت : إن الذي : «ألف هذا الكتاب عالم من علماء الأزهر ، وهو أيضاً من قضاة المحاكم الشرعية ، فعلمه ومنصبه بخولانه الكلام على موضوع قلما يحق لغير أمثاله البحث فيه » . (أرأيت ؟! هذه هي أهمية شاهد الزور .. والمتنفع بشهادته يحاول باستمرار إبراز عمة الشيخ والتلويح بها تعزيزاً لشهادته) .

تابع المقتطف :

«وقد اطلعنا على بعض ما كتبه صحف الأخبار في انتقاده فأغرانا ذلك بمطالعة ، فذكرتنا الضجة التي قامت على مؤلفه بالضجة التي قامت على «لوثيروس» زعيم الإصلاح المسيحي ، الذي كان لعمله أكبر أثر فيما يرى الآن من الارتقاء الديني والأدبي والمادي في الممالك المسيحية ونظن أنه سوف يترتب على ما كتبه القاضي على عبد الرازق في كتابه هذا ، ما يترتب على ما كتبه «لوثيروس» وأنصاره في البلدان المسيحية .. ولم ننس كيف قامت القيامة على المرحوم الشيخ محمد عبده ، ثم خمدت رويداً رويداً ، إلى أن صار يلقب بالإمام الذي يُقتدى به وينسج على منواله» *

هذا ما كانت تأمله أكبر مؤسسة صحفية صليبية استعمارية في مصر ، انشفاق في الإسلام ، مثل انشفاق البروتستنتية .. ولكن كما قلنا ان كتابات هذا الفريق من المتنورين لا أثر لها لا على الجري العام للفكر الإسلامي ولا حتى شكلت تياراً يؤبه به وهي

* عمارة عن المقتطف عدد أغسطس سنة ١٩٢٥ .

لا تتخطى دوائر المؤمنين بها سلفاً من الحاقدين على الإسلام الراغبين لا في إبادة المسلمين المعاصرين فحسب ! بل يودون لو تمكنوا من التاريخ فأبادوا الإسلام من بدايته ! وإلا فما تأثير كتاب الشيخ .. أرونى مسلماً معتزلاً بإسلامه يؤمن بحرف مما في كتاب الشيخ .. ! أرونى واقعاً تغير به أو ترتب عليه لم يكن قائماً قبلة بقوة المدفعية الأوروبية . وعملاتها من الحكام ؟ !

وسلامة موسى أثنى وهلل في الهلال .. وأتمنى أن يجزؤ أحدهم ويرغم أن المقتطف والهلال كانتا من الصحف الوطنية ولو حتى المعتدلة ، في ذلك الوقت .. ! وقد لخص سلامة موسى دعوة الشيخ التي استحق عليها ثناءه في الآتي : « فإن الأستاذ على عبد الرازق وضع كتاباً قال فيه : إن الخلافة ليست أصلاً من أصول الإسلام ، فحكم عليه العلماء بإخراجه من زمريهم » .

وبعد ستين سنة يجتر لويس عوض تطييب سلامة موسى فيعرفنا بالكتاب هكذا : « وفي هذه الظروف ظهر كتاب على عبد الرازق « الإسلام وأصول الحكم » الذي نادى بأن الإسلام ليس « ديناً ودولة » وإنما هو دين فقط وإن مبدأ الخلافة دخیل على الإسلام ، فهي لم يرد لها ذكر في القرآن ، ولا في الحديث الثابت ولا في السنة الثابتة حتى أن النبي نفسه امتنع عن ترشيح أحد من صحابته ليخلفه في قيادة المسلمين . والنصوص الدينية كلها تؤكد أن النبي لم يكن ملكاً أو مسيطراً أو حاكماً زمنياً أى دنيوياً وإنما تؤكد أنه كان رسولاً وقائداً روحياً أو بلغة على عبد الرازق : « إن الإسلام لم يقرر نظاماً معيناً للحكومة ، ولم يفرض على المسلمين نظاماً خاصاً يجب أن يحكموا بمقتضاه ، بل ترك لنا مطلق الحرية في أن ننظم الدولة طبقاً للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي توجد فيها ، مع مراعاة تطورنا الاجتماعي ومقتضيات الزمن . أما فكرتي في الخلافة فهي أنها ليست نظاماً دينياً ، والقرآن ، كما قلت في كتابي (لم يأمر بها ولم يشر) ، وقد قلت أيضاً إن الدين الإسلامي برىء من نظام الخلافة ، برىء بالأخص من الأنواء التي

* عمارة عن الهلال - أكتوبر ١٩٢٥ .

عصفت به وعملت كثيراً على تأخير المسلمين في سيرهم نحو التقدم سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية . فلقد شلت الخلافة كل تطور في شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة ، وخصوصاً بسبب العسف الذي أنزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية ، فإنهم قد صاغوها في قالب يتفق مع مصالحهم » .

وأعتقد أن تلخيص لويس عوض هو أوضح تلخيص للدعوة التي روجها على عبد الرازق !

نعود لبريطانيا ..

لقد سقطت هذه الخلافة وانتهت فلماذا تسعى بريطانيا لكي تدخل نفسها في محنة أخرى ؟ ! وهل الملك فؤاد المطواع لها مخلص ؟ ! أو ليست سلطاته دستورياً مخولة للحكومة المنتخبة أى الوفد ، الذي يمكن ولو في لحظة أن يستخدم هذا السلاح ضد بريطانيا .. ؟ ! بل حتى لو نجح الملك بمساعدة الانجليز في التحول إلى سلطان عثماني مستبد مطلق السلطات .. ماضمانات ولائه للأبد ؟ ! ألا نذكر أن ابنه فاروق قد انحاز إلى الطليان والألمان في الحرب العالمية الثانية حتى هدده الانجليز بالخلع .. أكانت بريطانيا تريد أن تواجه العالم الإسلامي كله عندما تحاصر قصر الخلافة في عابدين بالدبابات .. نولا أن أنقذها - رغم أنفها - كتاب الشيخ على ؟ !

بريطانيا عملت بكل جهد على تحطيم الخلافة فلم يكن من مصلحتها وجود قيادة أو مركز لرعاياها المسلمين ، خارج لندن ..

وقد قال الشيخ رشيد رضا قبل صدور كتاب الشيخ على بثلاث سنوات : « من ينبغي أن إقامة الخلافة الإسلامية يسوء رجال دول الإستعمار ، وأنهم قد يقاومونها بكل ما أوتوا من حول وقوة ، وأحرصهم على ذلك الدولة البريطانية ، ولا أجهل ممن يظنون أنها تود اليوم تأسيس دولة أو دول عربية ، ولو كانت تريد هذا من قبل لكان

ص ٢٨٥ أوراق العمر . لويس عوض .

أقرب طرقه مساعدة أئمة اليمن المجاورين لها في منطقة عدن على الترك بالسلاح والمال لتنظيم جيشهم والاستيلاء على الحجاز». «وقد اشتهر لدى الخاص والعام أن الدولة البريطانية كانت ظهيرة للخلافة العثمانية التركية، وما ذلك إلا لعلمها أنها صورية، وأنها هي التي تنتفع بإظهار صداقتها لها، وكان رجال هذه الدولة الداهية أعلم الناس بأن هذه الدولة قد دب في جسمها الانحلال، وأنها سائرة في طريق الفناء والزوال، وإنما كانوا يحاولون أن تبقى حصناً بين القيصرية الروسية الخيفة بسرعة تكوينها ونموها وبين البحر الأبيض المتوسط» على شرط أن تكون قوة هذا الحصن بما وراءه من المساعدة البريطانية لا بنفسه، وقد بينا هذا في المنار من قبل، وأن الغازي أحمد مختار باشا وافقنا على أن قاعدة الدولة البريطانية في السياسة العثمانية ألا تموت الدولة ولا تحيا. إن السبب الأول لكون الدولة البريطانية هي الخصم الأكبر الأشد الأقوى من خصوم الخلافة الإسلامية هو أنها تحشى أن تجدد بها حياة الإسلام وتحقق فكرة الجامعة الإسلامية فيحول ذلك دون استعبادها للشرق كله..» وقال: «والدولة البريطانية عدوة الخلافة والعرب تعارض هذا وذلك بكل قواها، وقد كان نصرها الترك على محمد علي خوفاً من تجدد شباب الإسلام بدولة عربية، وهي تعتقد أن الترك لا يجددون حياة الخلافة الصحيحة أبداً ولا ينشرون دعوة الإسلام، وكان هذا أحد أسباب تأييدها لهم وخلقهم في الجملة.. وكل ما قيل من أن الانكليز كانوا يسعون لإقامة خلافة عربية في مصر أو الحجاز قبل الحرب الكبرى فهو كذب محض، ولو فعلت ذلك مصر لاتبعتها الحجاز حتماً وكذا سورية إذا استطاعت، بل تتمنى هذه الأقطار اتباعها ولو بدون الخلافة فيها، ولعل أهل السنة وكثيراً من الشيعة في العراق لا يهابون هذه الوحدة العربية إذا أمكنت»..

ونمضي في التساؤل.. هل ذكر مصدر واحد أن الشيخ علي كان من الرضويين المتطرفين المحاربين لبريطانيا..؟ الرجل كان في حزب الانكليز.. حزب الأحرار الدستوريين.. حزب معاداة الشعب وضرب الدستور وخدمة السراي غالب الوقت

* الخلافة - الشيخ محمد رشيد رضا .

والانكليز طوال الوقت . من لحظة انشقاظه على الوفد إلى تلاشيهِ بسقوط السراي وزوال دار المندوب السامي .. وهاهي شهادة محمد حسين هيكل المدافع عن الشيخ علي يصفه بأنه : «عالم مسلم مصرى يقول بوجود ارتباط مصر وانكلترا برباط الصداقة، ويذهب في ذلك مذهب المتطرفين» .

فالرجل بشهادة رفيقه ثم زعيمه، متطرف في قناعاته ودعوته بوجود ارتباط مصر وانكلترا .. فمن أين جاءت تهمة الوطنية .. هل لمجرد أنه سب الدين يصبح وطنياً وتقدمياً وعلمياً يقاتلون تحته .. ؟ !

ويطرح بعضهم سؤالاً .. لماذا لم تتدخل بريطانيا اذن لحماية المؤلف ؟ !

أولاً ماذا جرى للمؤلف الثرى الذى اكتسب صيتاً لم يستحقه فليس له إلا هذا الكتاب الذى قد عرفنا وسنعرف غثائته وتفاهته العلمية، وإن كان متفوقاً في الإثارة .. ولم يمت حتى كوفيء برد الاعتبار وكرسى الوزارة ..

ثانياً موقف بريطانيا يحكمه أحد اعتبارين أو هما معاً، الأول : انها تعرف أن أى تدخل لدعم المؤلف كان كفيلاً بإثارة كل القوى الوطنية وفي مقدمتها الوفد ضده ونسفه نهائياً .. وتقول وثائق تلك المرحلة ان خبراء بريطانيا، نصحوا بالتظاهر بتأييد عودة الخلافة لكي يرفضها المسلمون . وهو ما حدث فعلاً، عندما أعلن الشريف حسين نفسه خليفة فثار عليه المسلمون جميعاً .. وأصدرت لجنة الخلافة في الهند تحذيراً للحكومة البريطانية بالابتعاد عن قضية الخلافة وسقط الشريف حسين سقوطاً مروعاً، وتخلّى عنه جميع المسلمين لمجرد شبهة دعمه من الانكليز ..

ونورد هنا نصاً للمستشار طارق البشري عن موقف مماثل للانكليز قال : «وعندما لاحت بوادر الدعوة للمؤتمر، أظهر جورست المعتمد البريطاني اعتراضه عليها، كما أظهر شيئاً من الجفاء تجاه الداعين لها . والحاصل أنه لو كان جورست أظهر أدنى أنواع العطف الصريح على فكرة المؤتمر أو على أى من الداعين له . لكان يقدم أقوى أسباب القسئل للمؤتمر ولردود فعله * .

* المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية .

ونفس الشيء بالنسبة لدعوة الشيخ التي رأتها بريطانيا من الأسلحة الاستراتيجية التي
تدك صرح الإسلام ويسرى تأثيرها عبر السنين ، ومن ثم فإن التظاهر بعدم التدخل هنا
يفيد هذه الدعوى .. بل ورأى الانجليز أن هجوم الملك على الشيخ على سيجمع حوله
كل خصوم السراي وفي مقدمتهم الوفد « مما يعطى كتاب الشيخ الشعبية والنسب
الثورى المزعوم والمطلوب ولو للأجيال المقبلة . وهكذا تركوا القصر يضرب الأحرار
باسم الكتاب .. وحرصوا على تغيب الحاكم البريطانى عن القاهرة « ليطلقوا العنان بعض
الشيء للقصر ولا يتحملون مسئولية أفعاله فى نفس الوقت » .

وهذا هو أيضاً رأى المستشار طارق البشرى : « ثم بعد أن نجح الوفد ثانية فى
انتخابات ١٩٢٥ ، سحبت الحكومة البريطانية اللورد اللنبى من مصر فاستقال فى
مايو ١٩٢٥ وترك مصر فى منتصف يونيه ، ولم يحضر خلفه اللورد لويد إلا فى أكتوبر .
ووجد الملك الفرصة سانحة من جراء هذا التغيير ليقوى على حساب الأحرار . ثم كان
كتاب الشيخ عبد الرازق فرصة سانحة للاسراع بالاجهاز على الأحرار فى الحكم ،
بسبب لا يستطيع الانجليز أن يقفوا ضده أو يجادلوا فيه لحساسيته الدينية الواضحة » .

والعامل الثانى هو أن يكون الملك قواد وجماعات معينة من رجال الدين كانوا يلعبون
لعبة الخلافة لحسابهم فى إطار التناقض المسموح به بين السراي وطموحاتها والانجليز
الذين لهم فى النهاية الكلمة الأخيرة . وهذا التناقض المسموح به واحتمال حتى خسارة
الانجليز لجولة من جولاته ، عرفه البشرى فى قضية أخرى هى أزمة البطريك عندما
قال : « وإذا قيل إن مسألة البطريك من المسائل الجانبية التى يمكن الخلاف بشأنها بدون أن
يتأثر أو يتهدد السياق السياسى العام ، فإن الصراع وصل فيها إلى درجة عالية من
الاحتدام ، وإن كلاً من الظهيرين قد ظهر موقفه للبيان بحيث بات من المنطقى أن ينظر
كل من السراي والانجليز إلى نتيجة الصراع على أنها مجال لوزن القوة وقياس النفوذ . وما
يحتاج إلى نظر ، أنه فى نطاق العلاقات الإنجليزية الملكية ، كان الأقوى هو الطرف
الخاسر فى هذه المسألة . لذلك يقوم الظن ، إما بأن رغبة الانجليز لم تكن رغبة حقة ،
وإما أنهم لم يستعملوا كل سلطانهم لإنفاذ رغبتهم لسبب ما » .

وفى قضية الخلافة أطلق الانجليز على القصر ، الشيخ على ومن ورائه الأحرار
الدستوريين عملاء الانجليز الأوفياء .. وضربوا أكثر من عصفور بكتاب الشيخ !

ولعل شهادة لويس عوض عن علاقة حزب الأحرار بالانجليز هى أصدق شهادة ،
لسبب بسيط هو امتنانه الشديد لمناصرهم للكتاب المعادى للخلافة ولو استطاع أن
يفديهم بروحه لفعل ولكن ما باليد حيلة فهذه هى حقائق التاريخ التى يعرفها الأطفال ،
شهد لويس عوض : « وقد أدخلت أزمة على عبد الرازق حزب الأحرار الدستوريين فى
مازق مع حزب الملك لا يخرج منه إلا بفض التحالف بين الحزبين . فقد كان على
عبد الرازق أخا محمود عبد الرازق باشا أحد أقطاب الأحرار الدستوريين . وكان
آل عبد الرازق وهم من أعيان المنيا من أهم أركان هذا الحزب منذ أن كان حسن
عبد الرازق باشا رئيس حزب الأمة عند تأسيسه فى ١٩٠٦ ، ثم اندمج آل عبد الرازق فى
حزب الأحرار الدستوريين عند تأسيسه عام ١٩٢٢ ، واغتيل حسن باشا عبد الرازق
بسبب ضراوة الصراع بين عدلى وسعد فى قمة الثورة الوطنية . كذلك كان وزير العدل
المطلوب منه فصل الشيخ على عبد الرازق من الهيئة القضائية هو عبد العزيز فهمى رئيس
حزب الأحرار الدستوريين . وكان رأى العام فى إنجلترا يتابع مايجرى فى مصر لحرص
الانجليز على أن يكون للأحرار الدستوريين دور فعال فى السياسة المصرية بوصفهم
« حزب الأعيان » والمثقفين والعقلاء المعتدلين فى الحركة الوطنية المصرية » *

رجعية الأحرار الدستوريين وعمالتهم للانجليز التى أدت إلى اغتيال أو إعدام الوطنيين
كثيرهم وكبير آل عبد الرازق لا تحتاج لدليل ومن ثم فلا عذر للمؤرخ حسن النية فى
الخبرة فى تفسير غضبتهم ، هذه ، لكتاب الشيخ . وعبثاً ينسبها لليبرالية أو العلمانية .. إذ
لا يعقل أن ينقلب موقف حزب بالكامل من ليبرالى مستعد للخروج من الوزارة لمجرد
رفض الخلافة فى سنة ١٩٢٥ ثم ينقلب إلى التقيض المنحط فى أقل من أربع سنين ،
فيطالب باضطهاد الأقباط لتعود الخلافة !! .. صحيح .. الإعلام فى يد المدفع
والدبابة ، ولكن قولوا كلاماً يمكن للمستضعفين التظاهر بتصديقه !

ص ٢٩٢ أوراق العمر - لويس عوض .

الأستاذ طارق البشرى يعانى هذه الحيرة : « ولعل أكثر المواقف تبايناً يظهر من مقارنة موقف الأحرار في ١٩٢٥ عندما آزروا الشيخ على عبد الرازق في دعوته لزمنية الحكم في الإسلام » وبين هذا المقال الأخير (في جريدة الأحرار) الذى يقول « جاء وقت كانت الأمم الإسلامية فيه تنظر إلى مصر على أنها أليق بلاد الإسلام لقيام حكامه الإسلامية فيها . وكان التفكير جدياً في أن تكون هي دولة الخلافة ، وإن كان هذا يقع ، فليس ثم ما ينبغي أن يحدث في المستقبل . فإن مصر ليست دولة من دول الإسلام فحسب ، ولكنها إلى هذا أرقى البلاد الإسلامية وأعلاها وأرسخها قدماً في هذه وأبعدها سمعة في العالم ، وأخلق بها بعد أن يتحقق لها استقلالها أن تصبح أقوى الأمم بعد وأقدرها على حفظ مكانة الخلافة ... » ثم قالت : « إنه مما يتنافى مع هذا الواقع أن يكون ممثلو مصر في الخارج « الوزراء المفوضون » من غير المسلمين » .

بل إن هذا التناقض ليس فقط لاحقاً لصدور الكتاب وغضبته المضرة دفاعاً عن العلمانية ورفضاً لرجعية الخلافة .. بل التناقض ، سابق على الكتاب وربما قبل شهر من صدوره . البشرى يسجل أن الأحرار الدستوريين هم أول من دعا لإقامة الخلافة في مصر ، ودعا لمؤتمرها .. بل لعلمهم أول من طرح فكرة استئناف الخلافة أصلاً فهو يقول : « لم يمض يوم واحد على إلغاء الخلافة حتى بادرت « السياسة » بمهاجمة قرار إلغاء الخلافة هجوماً منها على « مسلك الثورة في قلب الأنظمة الاجتماعية » . وأكدت أن حق المسلمين في الخلافة مفتوح بعد أن أسقط الأتراك حقهم فيها ، وأن يبادر زعماء الإسلام في كل قطر بتأليف هيئات غير رسمية تتولى الاستعداد للمؤتمر ثم يتفقون على موعد ومكانه . ثم خطت خطوة أخرى باقتراح عقد المؤتمر في مصر بدعوة رسمية نادرة . ويعلق البشرى مرة أخرى قائلاً : « المهم أن الأحرار ، بهذه المبادرات كانوا يعيدون ماء عن الموقف الذى اتخذوه بعد ذلك عندما نشر كتاب الشيخ عبد الرازق وبعد فشل تحالفهم مع الملك . والمهم أيضاً أنهم في هذه الفترة الأولى ، اقتربوا من الإمساك بالمعصر السياسى للخلافة فيما يتعلق بصراعتهم مع الوفد حزباً وحكومة . فبعد أن اقترحوا تأليف الوفود غير الرسمية لينعقد بها المؤتمر ، اقترحوا تدخل الحكومة المصرية في الأمر تأييد حكومة إسلامية دينها الرسمى الإسلام » وذلك في صدد تأنيب سعد زغلول على سكوت

تجاه هذا الأمر ومحاولة لإظهاره بمظهر المقصر فيه . وحاولوا أن يستفيدوا من رصيد السخط لمصطفى كمال وتوجيهه إلى سعد الذى كان يتمتع بثقة جماهيرية كبيرة « لعل أكبر درس نتعظ به هو انسياق الشعب في الثقة بفرد من أفراد وإعلائه مرتبة متى وصلت إليها الطبيعة البشرية قل أن تقدر على ضبط حواسها » .

فهؤلاء الذين أيدوا الخلافة سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٩ لا يعقل ولا يتصور أن يخوضوا معركة ضد السراى والانجليز والمسلمين دفاعاً عن العلمانية ! بل وهذا هو رأي البشرى في موضع آخر من كتابه إذ يقول : « في هذا الوقت ظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق عن « الإسلام وأصول الحكم » في ابريل ١٩٢٥ . ولم يكن الكتاب هو بداية الخلاف بين الملك والأحرار كما يصور الأمر الدكتور هيكل في مذكراته ، فإن سياق الأحداث ينبىء عن أن الخلاف بدأ قبل نشر الكتاب ، خلافاً حول نصيب كل منهما في الحكم . إنما الأكثر صحة أن الكتاب فجر الخلاف القائم وارتفع به تصعيداً وبفهم من حديث الدكتور هيكل أن الأحرار هالهم رد الفعل العنيف من جانب الملك ، وأنه من جانبهم استغل الكتاب لضرب الأحرار وتصفيتهم كشريك له في الحكم وقذفهم بتهمة الإلحاد . فكانت محاكمة الشيخ عبد الرازق وإخراجه من زمرة رجال الدين ، ثم كانت إقالة عبد العزيز فهمى لما تolkاً « دون أن يصرح بالرفض » في تنفيذ قرار المحاكمة بطرد الشيخ من القضاء الشرعى ، وذلك في سبتمبر ١٩٢٥ . وانقسم التحالف بين الملك والأحرار » .

ولكن موقف الأحرار ليس وحده المتناقض بل موقف الأستاذ البشرى أيضاً فهو عندما سجل مجرد موقف الأحرار من المبدئية ، أو الليبرالية وذلك في الصفحات من ٢٩٠ نسي أنه قبل تسعين صفحة جعل موقفهم هذا من الكتاب استمراراً لكفاحهم من أجل مصر العلمانية عندما قال : « وكان الأحرار الدستوريون ، هم خلفاء من بلوروا في مفتتح القرن العشرين مفهوم الجامعة المصرية في مواجهة الخلافة الإسلامية ، وكانوا يضمون صفوة من أكثر المفكرين المصريين استنارة ورشداً ودعوة لبناء القومية المصرية ، هم من وقف ضد سعى الملك ورائة الخلافة الإسلامية بعد إلغائها في تركيا ،

سنة ١٩٢٤ ، فأصدر الشيخ على عبد الرازق كتاب «الإسلام وأصول الحكم» يناقش الأساس الدينى لفكرة الخلافة بحسبانها حكم الفرد تدعمه الشريعة الإسلامية ، ويؤكد زمنية السلطة السياسية ويرفع الطابع الدينى عن الحكومات المستبدة . وكان الشيخ على عبد الرازق من أسرة كبيرة تعتبر من أعمدة الأحرار الدستوريين ، وكان الحزب ذاته قد وقف مع الشيخ يظهره ضد بطش الملك به ، ففصم تحالفه مع الملك فى وزارة أحمد زيور .

إن مشكلة هؤلاء الكتاب الذين عملوا فى التاريخ ، هى الافتقار للمنهجية وفى نفس الوقت امانتهم ، ومن ثم فهم لا يحسون التناقض بين ما يجمعونه من حقائق ووثائق بجهد مشكور وأمانة لاشك فيها ، وبين تحليلاتهم التى هى فى الاغلب من الشائعات الرائجة فى الفكر المصرى بفعل الذين يريدون تضليل التاريخ .. وأيضاً يمكن القول ان تناقضهم يرجع لعادة تفشت ، وهى نشر مقالات متفرقة فى زمان النشر ومكانه ثم جمع هذه المقالات فى كتاب دون حتى المراجعة .. وكان المؤرخون الكبار لا ينشرون كتبهم فى الصحف ويعكفون عليها السنين قبل إخراجها للناس ..

البشرى شهد ان المعركة لم تكن على الكتاب ، ولا على الخلافة بل بالعكس ، اثبت ان الاحرار مع الخلافة — ولو بلسانهم — قبل وبعد الكتاب .. ومع ذلك يعود لمعزوفة الليبرالية والعلمانية .. ونحن نعلم أن الاحرار واسلافهم عادوا الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية ، تمشياً واستجابة لسياسة الانجليز التى كانت تريد فصل مصر عن الدولة العثمانية وضمها إلى التاج البريطانى .. ومن ثم كان شعار القومية المصرية بمفهوم الانفصال عن تركيا وقبول الاحتلال البريطانى هو الشعار الذى يخدم السياسة البريطانية ، ولا بأس ان يطلق على أصحابه شعارات براقة مثل ليبرالى علمانى .. الخ هذه الاكاذيب .. لأد الليبرالية — كما قلنا ألف مرة — لا تنبت تحت جناح الاستعمار بل تبدأ بالصدام معه ، والكفاح ضده ، وطلب الحرية منه وفى مواجهته .

وبمجرد ما تغيرت الصورة وظهر الوفد ، حزب الشعب حزب الليبرالية كشف الاحرار عن وجوههم ، فهم الذين نسفوا الدستور وحكموا مع الملك ثم تربص بهم

الملك ، وقرر القذف بهم فى الطريق ، لأنه كان يعلم حجمهم وقوتهم ، وأراد أن تكون له كعكة السلطة كلها ، بعد ما بدا له ان الوفد قد استبعد نهائياً من الحكم بحادثة السردار . فانهز الملك أزمة الكتاب وما اثاره من غضبة إسلامية ، ليضربهم به ويخرجهم من الحكم . ليضرب النظام الحزبى كله بادعاء أن الأحزاب كفرة .. اعداء الإسلام .. !! وأيضاً ليشل تدخل الانجليز لمصلحتهم ، وقد كانوا جديرين بأن يفعلوا ، ولكنهم كانوا أذكى من أن يتورطوا فى الدفاع عن هذا الكتاب للأسباب التى ذكرناها .. وهذا ما ذهب إليه الأستاذ البشرى فى موضع آخر من موسوعته ، عندما اثبت ان الخلاف مع الملك كان سابقاً على الكتاب ، وان الملك لم تكن الخلافة عنده هى القضية : «والخلافة بالنسبة للملك لم تكن مبدأ ولا عقيدة ، ولكنها سلاح رأى فيه إمكانية تفجير الحكم الدستورى النيابى . وقد أمدده مقتل السردار بسلاح ثان» .

ثم عاد فى موقع آخر كما رأينا يثنى على الأحرار .. ويلبرل موقفهم (من الليبرالية) وقرأ مرة أخرى الفقرة التى تقول : «كانوا يضمون صفوة من أكثر المفكرين المصريين استنارة ورشداً ودعوة لبناء القومية المصرية وهم من وقف ضد سعى الملك وراثته الخلافة الإسلامية بعد إلغائها فى تركيا ، سنة ١٩٢٤ ، فأصدر الشيخ على عبد الرازق كتاب «الإسلام وأصول الحكم» يناقش الأساس الدينى لفكرة الخلافة بحسبانها حكم الفرد تدعمه الشريعة الإسلامية ، ويؤكد زمنية السلطة السياسية ويرفع الطابع الدينى عن الحكومات المستبدة . وكان الشيخ على عبد الرازق من أسرة كبيرة تعتبر من أعمدة الأحرار الدستوريين ، وكان الحزب ذاته قد وقف مع الشيخ يظهره ضد بطش الملك به ، ففصم تحالفه مع الملك فى وزارة أحمد زيور» .

ياحيرة الشباب الراغب فى تعلم تاريخه ما بين فصل وفصل فى نفس الكتاب !! وللتخفيف من هذه الحيرة نرفض تماماً قوله : «ان الانجليز .. كانوا يقفون وراءه (أى الملك) فى مشروع الخلافة» . الانجليز لم يقفوا خلف الخلافة ابداً .. بل من كتابه هو نورد هذه الفقرة التى تتحدث عن اشاعة انطلقت بعد ١٤ سنة بأن الملك فاروق يريد الخلافة .. فغضبت بريطانيا إلى الحد الذى تطلب من السفارة المصرية إصدار نفي لطمأنة الانجليز .

يقول البشري : « وحدث في يناير ١٩٣٩ أن أم الملك المصلين في صلاة الجمعة ، إحياء لممارسات الخلفاء وتأكيداً لقيادته أمور الدين والدنيا ، وهلت الصحافة الملكية لهذه المبادرة باعتبار الملك أمير المؤمنين . ورأت الدوائر البريطانية في هذا المسلك خطوة صريحة لتنفيذ مشروع الخلافة الإسلامية ، الأمر الذي دعا السفارة المصرية بلندن إلى إصدار بيان رسمي ينكر عزم حكومة مصر المناداة بفاروق خليفة للمسلمين » .

هذا هو موقف بريطانيا الدائم منذ ريتشارد قلب الأسد ..

ثم ماهو التاريخ الحقيقي للكتاب .. ؟ مؤلفه نفسه حدد تاريخ العمل فيه بعام ١٩١٥ أى قبل إلغاء الخلافة بحوالى عشر سنوات ، وقبل تولي فؤاد عرش مصر بعامين .. وقد أثبت الشيخ محمد الخضر حسين — وهو خير من فند كتاب الشيخ على ، وشكرا للدكتور عماره أن استخرج رده من مدافن الفكر الثورى التى تواريه فيها قوى التغريب التى تتحكم فى حياتنا — أثبت الإمام الشيخ الخضر ، ان الكتاب كان معدا قبل سقوط الخلافة وأدخلت عليه تعديلات أو إضافات بعد سقوطها . قال الشيخ رحمه الله عليه : « لعل المؤلف كتب هذا الباب الثالث الذى هو فى الخلافة من الوجهة الاجتماعية قبل أن يؤلف الباب الأول الذى هو فى تعريف الخلافة والباب الثانى الذى هو فى حكم الخلافة فإنه ذكر فى ص ١١ من الباب الأول رسالة الخلافة التى نشرتها حكومة المجلس الكبير الوطنى بأنقرة ، وهى بالطبيعة متأخرة عن وفاة محمد الخامس ، ونقل فى ص ١٦ عن كتاب الخلافة أو الإمامة للأستاذ محمد رشيد رضا ، وهذا الكتاب أيضاً لم يظهر بل لم يؤلف إلا بعد حركة أنقرة التى ابتدأت بعد وفاة محمد الخامس . وأعجب من هذا أن المؤلف ذكر فى أول سطر من هذه الصحيفة التى تحدث فيها عن محمد الخامس كتاب الخلافة أو الإمامة للسيد رشيد ، فلعله أيضاً ألف شطر الصحيفة الأسفل قبل أن يؤلف شطرها الأعلى » .

فكرة الكتاب والقرار بالتأليف ، بل والشروع فيه وربما الانتهاء منه ، لا علاقة لها بمحاولة الملك فؤاد تنصيب نفسه خليفة ، وان صدر الكتاب فعلا فى هذا الوقت .. والحقيقة أنه منذ اقتراب نذر الحرب العالمية الأولى واتضح نية تركيا فى الإنحياز إلى

جانب ألمانيا ، أصبح شغل الأجهزة البريطانية الشاغل هو مواجهة الدعاية الألمانية التى ستحاول الاستفادة من لقب ومكانة « الخليفة » فى نفوس رعايا بريطانيا من المسلمين .. وذلك باستصدار فتوى ببطلان خضوع المسلم لحكم الكافرين ، والدعوة للجهاد لنصرة أمير المؤمنين خليفة المسلمين .. الخ ونحن لا نناقش صحة الخلافة العثمانية أو شرعية الجهاد مع الألمان .. فهذه كلها أسلحة حرب عالمية . المهم الحسابات والمواجهات وما ترتب على ذلك .. ومهما قيل فى خفوت صوت الخلافة فقد ثبت تأثيرها ، وبريطانيا قبل ألمانيا استخدمت شرعية الخليفة فى فك الالتفاف حول عراى ، وغزو مصر . وهناك وقائع تثبت عصيان بعض القوات المسلحة فى جيوش بريطانيا بعد صدور قرار الجهاد ، فى الحرب العالمية الأولى ، واضطرت القوات الإنجليزية لمحاصرتهم ونزع سلاحهم .. ولذلك ليس غريبا ان تنشط أجهزة المخابرات البريطانية لفل هذا السلاح . فخلقوا زعامات مسلمة تجاهر بطاعة الإنجليز ، وان هذه الطاعة لا تمس تدين المسلم ولا تتعارض مع الإسلام ! فكان ظهور اغاخان ، وبعث الزعامات الدينية فى السودان بعدما ضربت بوحشية فى البداية ، وتضخيم حكاية الهاشمية ، وبعث فكرة قصر الخلافة على القرشى ، وانها هى الشرط الشرعى للخلافة ، وخليفة تركيا بالطبع ليس هاشميا ولا قرشيا .. وكانت هذه المواقف بحاجة إلى نظرية ، تغطيها ، إلى فتوى شرعية تنفى ان الخلافة من الإسلام ، وتنفى أن يكون للدين أية علاقة بنظام الحكم .. فتوى تعلن ليس فقط ان المسلم يمكنه العيش فى صفاء دينى تحت ظل السلطة البريطانية أو الفرنسية أو الروسية ، بل ان دينه يحرم عليه الاهتمام بقضية الحكم .. !! .. لادخل للمسلم أو الإسلام فى الحكم أبدا .. فالرسول كان مثل عيسى عليه السلام ترك ما لقيصر لقيصر . ولم يتدخل فى الحكم أو القضاء بتاتا .. وسيدنا يوسف كان نبيا ومع ذلك عمل باخلاص فى خدمة فرعون أو « الريان بن الوليد » ، ومن هذه كان عاملا لقاينوس بن مصعب* . فماذا بضير الشيخ على وأمثاله من العمل فى خدمة الملكة فيكتوريا أو الملك جورج الخامس أو كليمانصو ابن مصعب ، بل يجب عليهم إخلاص الخدمة لحكومة بريطانيا .. ولهم فى

* ص ١١٢ الإسلام وأصول الحكم . على عبد الرازق طبعة دار الحياة .

رسول الله والنبي يوسف أسوة حسنة !! فهذه فتوى ضمن الجهود الحري البريطانية ، ولا علاقة لها بالملك فؤاد ولا قضية الخلافة ، أما لماذا لم ينشرها في عام ١٩١٥ فذلك سر قد لا يكشف أبدا ، لأن المخابرات البريطانية لاملقات لها ، ولا قانون يلزمها بالنشر .. واغلب الظن أن الخبير البريطاني ادرك رد الفعل الذي يمكن أن يثيره مثل هذا الكتاب وما يمكن أن يشكله من مادة خصبة للدعاية التركية — الألمانية ، فنصح بكتابه إلى حين .

ولدينا نص في غاية الأهمية ورد في كتاب الشيخ محمد رشيد رضا الذي صدر قبل كتاب الشيخ على بثلاث سنوات ، ولكنه يقول إنه علم أن بعض مشايخ مصر كتب خلال الحرب مبحثاً للإنجليز في الخلافة وإليكم نص عبارته : « وقد عنيت الدولة البريطانية منذ أول زمن هذه الحرب بالبحث في مسألة الخلافة وطفق رجالها يستطلعون علماء المسلمين وزعماءهم في مصر والسودان والهند وغيرها آراءهم ليكونوا على بصيرة فيما يريدونه من إبطال تأثير اعلان الخليفة العثماني الجهاد الديني بدعوى بطلان صحة خلافته من جهة وبدعوى أن هذه الحرب لا شأن للدين فيها من جهة أخرى ، وقد وجد من مناققى الهند من كتب لهم رسالة باللغة الإنجليزية في ذلك وأرسلها إلينا ناشرها لنتزجها بالعربية ونشرها في المنار فعجبنا من جهله ونفاقه ، ولولا المراقبة الشديدة على الصحف عامة والمنار خاصة في تلك الأيام لرددنا عليه . وقد اطلعنا على ما كتبه بعض علماء مصر لهم في الخلافة وهو نقل عبارة شرح المقاصد ، وعبارات أخرى في معناها ، وعلمنا أن بعض العلماء كتب لهم بعض الحقائق في شأنها » .

على أية حال هذا مجرد ظن .. أما الحقيقة التي اعترف بها الكاتب والتي ثبتت من كتابه فهي انه الفه قبل تولى الملك فؤاد وقبل تطلعه للخلافة فسقط ادعاء الثورية . وإن بقي بالطبع ظروف النشر وما تضمنه الكتاب من نقد للملكية . ومن هنا فنحن لانفهم ولا نقبل شهادة د/عمارة التي أعلن فيها : « وفوق كل ذلك كان أحد العوامل التي

افسدت على الاستعمار البريطاني في مصر والشرق الإسلامى النجاح والاستفادة من « لعبة » الخلافة هذه .. كما سيأتى حديثنا الموثق عن ذلك بعد قليل » .

وبما أن هذا الحديث الموثق لم يأت لا بعد قليل ولا بعد كثير ، بل هو مناقض لكثير مما ورد في الكتاب من حملة عليه وتأيد لمعارضه فمن حقنا أن نعتبرها من شطحات الموضوعية المفتعلة !

إذا تخيلنا عن النظرية التي تقول إن كل من هتف بالإسلام رجعى وكل من سب الدين تقدمى .. أمكن أن نفهم جوهر الصراع في ذلك الوقت ، بين من يثير الجماهير تحت شعار : ان المسلم لا يجوز له أن يخضع لسلطة غير مسلمة ، أى أن الثورة على الاستعمار الإنجليزي والهولندى والروسى الأبيض والأحمر « والاستعمار الفرنسى ، الثورة عليهم ليست واجبا وطنيا فحسب بل وفريضة دينية .. وان الجهاد شرع لمحاربة الاستعمار .. يقول الإمام الخضر : « بل الاستعمار الاجنبى دل على أن الجهاد مشروع لحفظ الدين والنفس والعرض والمال ، ويرشد إلى هذا قوله تعالى : ﴿ كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة ﴾ [التوبة - ٨] .

وبين من يقول لهم ليس على المسلم من حرج إن حكمه كافر أو مستبد أو بلشفى .. بل الحرج كل الحرج ان أصر المسلم على أن يحكمه مسلمون .. بل حتى النص القائل ومن لم يحكم بما أنزل الله .. هو نص خاص باليهود والنصارى وصدر ملحق له أعفى المسلمين من العمل به ، بل وأكثر من ذلك لقد حرم على المسلمين بالذات العمل بهذا النص والى اعترض انطرد .. حاشا لله أن تكون عزة الإسلام معلقة على إسلامية الحكم أو تخوره !! تأملوا هذا النص من فتوى الشيخ على « المجدد المنتور » : « لابد لكل أمة من حكومة تباشر شئونها وتقوم بضبط الأمر فيها ، إن الناس لا يصلحون فوضى لا سراة لهم ، ولعل أبا بكر (رض) إنما كان يشير إلى ذلك رأى حينما قال في خطبته : « لابد لهذا الدين ممن يقوم به » .. ان يكن الفقهاء ارادوا بالإمامة والخلافة ذلك الذى يريداه علماء السياسة بالحكومة كان صحيحا ما يقولون ، من ان إقامة الشعائر الدينية ، وصلاح الرعية ، يتوقفان على الخلافة بمعنى الحكومة ، في أى صورة كانت الحكومة ،

ومن أى نوع ، مطلقة أو مفيدة ، فردية أو جمهورية أو دستورية أو شوروية ، ديمقراطية أو اشتراكية أو بلشفية .. ومعاذ الله ، لا يريد الله جل شأنه هذا الدين الذى كفل له البقاء أن يجعل عز هذا الدين وذله منوطين بنوع من الحكومة ، ولا يصنف من الأمراء* .

ثم تأملوا هذا النص : من رد الشيخ الخضر «الرجعى»

«وليس بالعجيب من المؤلف أن يزعم أن القرآن يذهب إلى إقامة حكومة ما . وسواء بعد ذلك أن تكون دستورية أو استبدادية وجمهورية وبلشفية وغير ذلك .. فعلى فرض أن يكون زمام أمرنا فى يد المؤلف ومن يشاكره فى التفكير ويقع اختياره على شكل الحكومة البلشفية ، فإن القرآن — بمقتضى زعم المؤلف — يأذن لنا بأن نمد منه رقابنا خاضعين ونكون لحكومتهم البلشفية أو اللادينية من الخادمين !!» .. «لا يخفى لعامة شرعى أن يقسم الحكومات إلى أقسام يذكر فيها المطلقة والمستبدة والبلشفية ويجعلها من الأشكال التى يصح حمل كلام الفقهاء فى الإمامة والخلافة عليها ، أما المطلقة فكل من يتبنى للإسلام يعلم أن الحكومة الإسلامية مفيدة بقانون كتاب الله ، وأما المستبدة فينبذها وراء ظهورنا قوله تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ [الشورى - ٣٨] والفقهاء يتلون هذه الآية ويقررون قاعدة الشورى ويبحثون عن أسرارها بما فى الكفاية» .

وخطورة دعوى الشيخ على قد تغيب عن بصيرة الجيل الذى يعيش فى ظل حكومات وطنية ، ولكن يجب أن نذكر أن الفتوى القائلة بأن المسلم والإسلام لا يدخلان فى الحكم والحكومة «ان هذه الفتوى ظهرت فى ظل الاحتلال الأجنبى لجميع بلاد المسلمين ، فهى فتوى تخرج الوطنية والكفاح لتحرير الحكم من دائرة الإسلام !

بل إن الإمام الخضر يقتحم معركة دستورية كانت تلور وقتها وهى .. هل ينفرد الملك بالسيطرة على القوات المسلحة الحامية للدستور أو تخضع هذه للأمة لتكون ضماناً وحماية للدستور وقوة ردع للملك .. هذه قضايا لم يتطرق لها الشيخ على بالنص

«الإسلام وأصول الحكم - طبعة دار مكتبة الحياة .

ولكن الإمام الاخضر يقول :

«وعلى الأمة البقضة أن تتخذ من التدابير ما يمكنها من مشاركة الخليفة فى تصريف هذه القوة المسخرة حتى إذا خاب ظنها فيه وأخذ الاستبداد بالإثم وجدت الطريق إلى اتقاء بأسه وكف يده أمراً ميسوراً» .

من منهما الثورى ؟! الشيخ على الذى يقرر ان الاستبداد عاهة موروثة فى الحكم الإسلامى أم الإمام الذى يحدد أسباب الاستبداد كالاتى : «الظلم والاستبداد ينشآن عن علتين : أولاهما : أن يحمل الحاكم بين جنبيه أهواء غالبية ونفساً غير زاكية ، وثانيتها : جهل الأمة وتخاذلها بحيث لا يتحد زعماءها على تقويمه بالتى هى أحكم وأقطع لدابر الاستبداد» .

وقارن قول هذا الذى دعا للعمل فى خدمة فرعون مثل النبى يوسف بموقف الشيخ «الرجعى» الذى يقول :

«ما جاء فى الشريعة من حرمة الإقامة تحت راية غير المسلم والخضوع لسلطانه قال تعالى : ﴿ومن يتولهم منهم فإنه منكم﴾ [المائدة - ٥١] وقال تعالى : ﴿كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة﴾ [التوبة - ٨] ثم أن محمد بن عبد الله - صلوات الله - عليه وسلامه لم يعترف بسلطة قيصر وأخذ يعد ما استطاع من قوة ليدفع شره ويقوض دعائم ملكه .. لم يرض محمد بن عبد الله - عليه السلام - أن يقيم تحت سلطان غير سلطان الله ، ولم يرض لمعتقى دينه الحنيف أن يستكينوا لسلطة غير إسلامية ، وفرض الهجرة والجهاد على ما نقول شهيد . وما ينبغى للمؤلف أن يحشر فى غضون كتابه مثل هذه الكلمة التى تقضى حاجة فى نفس المخالف المتغلب ، وتبقى فى النفوس أثر الاستكانة إلى أى يد تقبض على زمامها» .

انسوا احقادهم وعداوتهم ، وتخلصوا من تضليلهم .. وتأملوا النصين ، وحكموا بصبر والفهم والمنطق .. من منهما الثورى .. ومن الذى يرر حكم صدق وزبور وقواد والنبي ومناحم بيغين وكل طاغية أو مستعمر .. ؟! الذى يقول الإسلام لا يعنيه نوع الحكومة مستبدة أو عادلة أم الذى يرفض هذا القول «لأنه يمكن» المخالف المتغلب «أى الإنجليز ويحض على «الاستكانة إلى أى يد تقبض على زمامها» ؟!

أيهما الفكر الثورى الذى يقول إن الحكومة الإسلامية لا يمكن أن تكون إلا مستبدة .. أم الذى يقول انها يجب أن تكون ديموقراطية لأنه : « ليس فى الشريعة ما يمنع الخليفة أن يفوض جانباً من شئون الأمة إلى وزير ذى علم ورأى وشجاعة وعدل فيمنحه ما كان له من تدبير وتنفيذ . قال الماوردى فى الأحكام السلطانية عند البحث عن وزارة التفويض « هى أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضائها على اجتهاده » وليس يمتنع جواز هذه الوزارة ، قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى — عليه السلام — ﴿ واجعل لى وزيراً من أهلى هرون أخى اشد به أزرى وأشركه فى أمرى ﴾ [طه : ٢٩ - ٣٢] فإذا جاز ذلك فى النبوة كان فى الإمامة أجوز ، ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا باستنابة ونيابة الوزير المشارك له فى التدبير أصبح فى تنفيذ الأمور من تفرده بها . « ولأهل الحل والعقد أن يطالبوا الخليفة بهذه الاستنابة متى رأوا المصلحة قاضية بها ، ولا فرق بين أن يكون المستناب واحداً أو متعدداً » . « فشكل بعض الحكومات القائمة على خليفة ووزراء ومجلس نيابى يجرى انتخابه تحت ظلال الحرية التامة لا يخالف الشكل الملائم للخلافة الحقيقية بحال . فالقوة المشروعة للخليفة لاتزيد على القوة التى يملكها رئيس دولة دستورية . وانتخابه ، فى الواقع ، إنما كان لأجل مسمى وهو مدة إقامته قاعدة الشورى على وجهها وبذله الجهد فى حراسة حقوق الأمة وعدم وقوفه فى سبيل حريتها » .

هذه نماذج من أقوال الشيخ على عبد الرازق وجوهر دعوته ، وهذه أيضاً نماذج من رد الشيخ محمد الخضر حسين ، الذى اختاره الدكتور عمارة كأفضل رد ، فأعاد نشره مع آراء على عبد الرازق .. أضيفنا أن يشيد الاستعمار والمبشرون واليساريون عملاء المخابرات الامريكية والروسية بالأول ويتجاهلوا الثانى .. وما ضر الاشراف أن لا يعرفهم هؤلاء أو حتى يتجاهلوهم . الله ورسوله والمؤمنون والتاريخ يعرفونهم !

أيهما الثورى وأيهما الرجعى .. ؟! على أية حال ، على عبد الرازق ليس له كلمة واحدة ضد الاستعمار ، وهو كما شهدت صحيفته متطرف فى الإيمان بارتباط مصر مع دولة الاحتلال ، ومحمد الخضر حسين كافع الاستعمار فى شمال افريقيا ، وهو يضع المواجهة مع الاستعمار فى كل سطر وخلف كل موقف ..

وأخيراً فقد تولى على عبد الرازق الوزارة فى عهد الملك « الصالح » فاروق الأول ابن أحمد قواد .. أما الشيخ الخضر حسين ، فكان الذى اختاره لمشيخة الأزهر رجال انقلاب يوليو بعدما خلعوا الملك وأزالوا الملكية .. وإليك ما سجله الدكتور عمارة عن اختياره : « وعندما قامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان منصب شيخ الأزهر شاغراً .. فوقع اختيار الثورة وحكومتها على الشيخ الخضر اماماً أكبر وشيخاً للإسلام ووجهها مشرقاً لهذه الجامعة العريقة تطل من خلاله على عالمى العروبة والإسلام .. فتوجه ثلاثة من الوزراء إلى منزل الشيخ ، بشارع خيرت ، فى يوم الثلاثاء ٢٦ من ذى الحجة سنة ١٣٧١ هـ سبتمبر سنة ١٩٥٢ م طالبين منه قبول مشيخة الأزهر .. فنهض بالأمانة ما وسعته الطاقة .. وعندما أحس بضغوط تحول بينه وبين تنفيذ ما يريد ، أو تطلب منه تنفيذ ما لا يرضى ، صمم على الاستقالة فى ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ هـ ٧ يناير سنة ١٩٥٤ م .. قائلاً كلمته الشهيرة : « يكفينى كوب لبن وكسرة خبز ، وعلى الدنيا بعدهما العفاء » .. ولقد ألح إلى ملابسات استقالته عندما قال : « إن الأزهر أمانة فى عنقى ، أسلمها — حين أسلمها — موفورة كاملة ، وإذا لم يتأت أن يحصل للأزهر مزيد من الازدهار على يدى فلا أقل من ألا يحصل له نقص » !

الجهل بالاثنيين !

فإذا انتقلنا لمناقشة ماجاء بكتاب «الإسلام وأصول الحكم» هالنا ما أدهش سعد زغلول من جهل المؤلف بالإسلام وأصول الحكم معا .. فهو يعالج القضايا بخفة ، وافتئات شنيع على المنطق والتاريخ الثابت الوقائع .. وهو يعتمد على إثارة قضايا وهمية ثم تدر إلا في مخيلته ، واستنادا إلى بيت شعر يعارض به الفقه المتوارث ، وحقائق الممارسة عبر القرون المتوالية .. هذا كتاب هو كما قال الشيخ الخضر فأبدع : «لو التزم أحد على وجه المزاح ألا يقول إلا خطأ ، لسبق لسانه إلى الصواب مرارا ، وربما لا يكون خطؤه أكثر من خطأ كتاب الإسلام وأصول الحكم» .

سنجد الشيخ يدور ويلف ويتناول ويتقاصر ليثبت أن الخلافة ليست من أصول الدين ! وسنجد أنه حتى اليوم توجد بيننا عجماوات تقول إن الشيخ هو الذي اثبت ذلك الكشف ، أو أنه أول من طرحه !

والفتية الذين يدرسون الإسلام يعرفون أن هذا المبحث هو أحد الخلافات الأساسية بين الشيعة والسنة .. قال السنة إنها ليست من العقائد أو الفروض كالتوحيد أو الزكاة أو قطع يد السارق .. ومن ثم لم يرد فيها نص بل هي متروكة لاختيار المسلمين وقرارهم .. وقال الشيعة إنها — أى الإمامة — من أصول الدين ولذلك لا بد أن يكون قد جاء بها الوحي وثبت فيها نص ولا مجال فيها للاختيار .. حتى الذين دافعوا عن الشيخ — كما اثبت د/عمارة — تمسكوا بهذه البديهة التاريخية المنقولة عن الشيخ محمد عبده : «فالأمة أو نائب الأمة هو الذى ينصبه (أى الخليفة) ، والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه ، وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها ، فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه» . «وذهبوا إلى أن الشيعة فسقوا حين عدوها كذلك ، فلما قلت للناس فى كتابك ما أجمع عليه أهل السنة غضب عليك أهل الأزهر ، ورموك بالابتداع والإلحاد» .

« عن معركة الإسلام وأصول الحكم .

وقال الإمام الخضر : «إن الإمامة مستخرجة من رأى وليست مستخرجة من الكتاب أو السنة ..» والجوينى ، إمام الحرمين [٤١٩ — ٤٧٨ هـ ١٠٢٨ — ١٠٨٥ م] يقول : «إن الكلام فى الإمامة ليس من أصول الاعتقاد» .. والإمام الغزالي [٤٥٠ — ٥٠٥ هـ ١٠٥٨ — ١١١١ م] يقول إنها ليست من أركان الإسلام الخمسة ، ولا من أركان الإيمان الستة ، ولا هى من أركان الإحسان .. وفوق ذلك ، وتبعاً له ، يقول الإمام الغزالي «واعلم أن الخطأ فى أصل الإمامة وتعيينها وشروطها وما يتعلق بها لا يوجب شىء منه التكفير ..»

ويقول الإمام الخضر : «إن الخلافة ليست من نوع العقائد» .. إذ ليست الخلافة زائدة عن إمارة عامة تحرس شعائر الدين وتسوس الناس على طريق العدل . يقول علماء الكلام بأصرح عبارة وأجلى بيان : إن مبحث الخلافة من الأحكام الفرعية وليست من العقائد فى شىء «ويدون لوضعها عقب مسائل الكلام عذراً بيئاً . قال الكمال ابن أبى شريف فى حواشى السعد على [العقائد النسفية] «والتحقيق أن مباحث الإمامة من الفقهيات ، لكن لما شاع بين الناس اعتقادات فاسدة ، وظهر من أهل البدع والأهواء تعصبات فيها تكاد تفضى إلى رفض كثير من العقائد الإسلامية ، ونقض بعض العقائد الدينية والقدح فى الخلفاء الراشدين ، ألحقت تلك المباحث بالكلام ، وجعلت من مقاصده» .

ولذلك يبدو غريباً أن يؤكد لنا الشيخ على ما هو ثابت فى الكتب والممارسة . ولكنه يصر على اكتشافه : «كان معروفاً للمسلمين يومئذ أنهم إنما يقدمون على إقامة حكومة مدنية دنيوية . لذلك استحلوا الخروج عليها والخلاف لها ، وهم يعلمون أنهم إنما يختلفون فى أمر من أمور الدنيا لا من أمور الدين . وأنهم إنما يتنازعون فى شأن سياسى لا يمس دينهم ، ولا يعززع إيمانهم» .

فما الجديد الذى اكتشفته ياشيخ على ؟!

آه !! هنا تبدأ خفة اليد وخلط الأوراق ، تحريفة صغيرة من الحكومة للحكم

النبي لم يحدد شكل الحكومة .. ولذا حق للشيخ أن يتوسع قليلاً فيقول .. إذن الحكم كله ليس من الدين !

النبي والإسلام لم ينصا على شكل الحكومة .. ولا على الحكم .. وبتعديل بسيط ينقلك من شكل الحكومة لمبدأ الحكم .. فإذا ابتلعت هذا الفارق ، سحب رجلك خطوة أبعد فتصبح الحكومة التي هي ليست من الدين ، تعنى أن الحكم أيضا ليس من الدين بل ومخالفا للرسالة والنبوة والإسلام !

والفارق قد شرحته واطنبت فيه كتب الفقه والإمامة والسياسة وعلم الاجتماع لا ينخلدون بحيث أصبح تكراره ليس مملا فحسب بل إهانة لثقافة المتحاورين .. ولكن ما حيلتنا في الاصرار على الغباء .. وقديما قيل : آفة الرأي الهوى !

الإسلام كدين يختلف في قضية الدولة اختلافا تاما مع المسيحية ، وليس هذا ترجيحاً ولا مقارنة ، بل توضيحاً لحقيقة تاريخية وعلمية ودينية .. فالمسيحية كما عرضها الإنجيل رفضت أن يكون لها دخل بالدولة أو السلطة أو الحكم .. هكذا فهموا قولته عليه السلام : « أعطوا ما لقيصر .. لقيصر .. » ورفض المسيح ليس فقط أن يقاتل الكفار حتى تبلغهم كلمة الله ، فإما ان يؤمنوا أو يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون .. المسيح ومن تبعه من الدعاة رفضوا القتال دفاعاً عن الدين بل رفض المسيح عليه السلام ، ورفضوا من بعده حتى الدفاع عن أنفسهم .. واستسلموا للقتل وانصلب والتعذيب الشديد .. وليس إلا بعد ان اعتنق المسيحية قيصر ، حتى ظهرت الدولة المسيحية والجيش المسيحي ، وشنت الحروب باسم المسيح .. وهذا ما كان عليه حال الدعوة الإسلامية في مرحلة مكة .. حيث مرت ١٣ سنة لا يملك فيها النبي لا تعيين قاض ولا تنفيذ حكم لأنه بلا سلطة ، ونحن لا نتيقن صحة قول الشيخ الخضر ، انه عليه الصلاة والسلام لم يخضع لسلطة دار ابن الأرقم .. ونتمنى لو أنه وضع هذه النقطة وقدم الأدلة عليها لأهميتها القصوى في الجدل الذي أثارناه عندما طالبنا بالاجتهاد في وضع الأقليات المسلمة في بلاد تحكم بغير الإسلام .. (ألم يكن قبوله صلوات الله عليه إدخال بني هاشم الشعب عندما قررت قريش مقاطعتهم قبولاً لتلك السلطة أو على الأقل رفض

مقاومتها والعصيان لأمرها .. سؤال نظرحه ليسرقه النهابون للأفكار ..) على أية حال بهجرة النبي إلى المدينة ، مجرد وصوله إلى المدينة أصبح حاكماً ، تعاقد وتعاهد مع أهل المدينة من العرب واليهود .. وأصبحت له السلطة الكاملة في المدينة لا يقضى أمر إلا برأيه ، ثم أذن له بالقتال لحماية هذه الدولة التي اقامها وتولى رئاستها .. رفض أن تكون هناك سلطة فوق سلطة الإسلام .. فوق سلطة نبي الإسلام .. وشكل الجيوش وأرسل السرايا والغزوات .. وقد أحصى الدكتور ممدوح حقي — أحد الذين ردوا على الشيخ — للنبي « ٩١ معركة عسكرية » ..

وكان رسول الله يجود بأنفاسه وهو يكرر أنفذوا بعث أسامة .. فمن كان يوصي وما يعنيه في بعث أسامة وقد بشره الله بأنه أكمل له الدين ؟! هل نحتاج للقول بأنه كان يفكر في الدولة ويعرف استمرارها ، ويأمر بانطلاق البعث لحماية هذه الدولة .. بل إن النبي عليه الصلاة والسلام لم يغادر المدينة ، مرة واحدة ، إلا بعد أن ولى عليها نائباً له عثمان وعلى وابن أم مكتوم أكان هؤلاء ينوبون عنه في النبوة .. أم في الحكم ؟! هل حقاً تدهور مستوانا حتى نعتبر هذا النقاش فتح الفتوح العلاء .. (لا أستطيع هنا أن أمنع نفسي من التعليق على صورة هزلية لكاتب اشتهر مثل شهرة الشيخ علي ، وعبد الكريم خليل ، يؤكد أن هؤلاء الذين عينهم النبي ليخلفوه في المدينة أثناء غيابه كانت مهمتهم تنحصر في رعاية شؤون أهله فقط ومحظور عليهم بتاتا ممارسة أى عمل أو سلطة أو اتخاذ أى قرار .. فالنبي يخرج للقتال لا يعنيه إلا أهله بنته واحفاده وزوجاته أما أهل المدينة فسائمة لا يهتم بهم ، وعندما عين علي بن أبي طالب وخارج هو لغزوة مؤته .. لو حدث وهجم الروم على المدينة يحظر علي سيدنا علي أن يقاومهم وإلا نظرية المستشار تهووظ .. حقاً إذا كان ماركس قد قال ان التاريخ يكرر نفسه مرة كعمل عبقرى ومرة كمشخ تقليدى « فهو في البلدان المتخلفة مشخ ولو كرر نفسه ألف مرة ! » .

الإسلام يختلف عن المسيحية في أنه جاء ليقيم دولته ، وان هذه الدولة هي المؤسسة الوحيدة في الإسلام أو أهم مؤسساته .. ليس في الإسلام كنيسة بل دولة .. وبدون دولة تسقط الحكمة في تميزه بتشريعات خاصة مثل الحدود .. فمن الذي سيطبق حد

السرقه إذا رفضنا فكرة الدولة ، أو قبلنا أن تكون دولة يحكمها من شاء حتى من الذين تتعارض عقيدتهم وتشريعاتهم مع الحدود الإسلامية .. ومن الذي سيجمع الزكاة ويوزعها .. ومن الذي سيحمي حرية العقيدة .. هذه الحقائق كلها كانت واضحة بلا لبس أو ابهام في ذهن المسلمين فور وفاة النبي ، فتهارعوا لضمان استمرار الدولة ، وقد عرفوا أن الوحي انقطع إلى الأبد .. وأنهم يقيمون أو يستمرون بالشق الزمني الدنيوي من دولة الرسول .. وهم يعلمون أن النبي لا حدد اسم الخليفة ولا فرض تحديدا واضحا لشكل الحكومة المطلوبة ..

وسنجد الشيخ على والشيعه ، قد اتفقا في التركيز على « الوصية » وإن اختلفا في انكارها واثباتها وبالتالي فيما يترتب على ذلك :

فالشيعه يعتبرون الإمامة من العقيدة .. وبهذا الغلو في صفتها ، كان من الطبيعي أن يتساءلوا .. هل من المعقول أن يكون الأمر على هذا القدر من الأهمية ولا يوصى فيه النبي بل يترك الناس حيارى .. والرد الذي قاله السنة هو من صميم السؤال بعد قلب المعادلة .. النبي لم يوص — وذلك بشهادة كل الأدلة والوقائع — فهي متروكة لاجتهادنا لأنها ليست من العقائد الثابتة ، ومن ثم تحتاج إلى تحديد قاطع ، والتي لا مجال لاجتهاد فيها يتناسب مع الزمن لأنها ثابتة لا تتغير .. أما الشيخ على فاستخدم نفس الحججة بالمقلوب قال : « فكيف إذا كان من عمله أن ينشئ دولة يترك أمر تلك الدولة مبهماً على المسلمين ، ليرجعوا سريعاً من بعده حيارى يضرب بعضهم رقاب بعض وكيف لا يتعرض لأمر من يقوم بالدولة من بعده ، وذلك أول ما ينبغي أن يتعرض له بناء الدولة قديماً وحديثاً !

والرد على هذا الخبل من شقين ، شق وضحه الشيخ الإمام الخضر حسين بالمفهوم الإسلامي الذي يتعلم منه الاشراف من الثوريين والتقدميين .. إذ قال : « ترك النبي — عليه السلام — المسلمين على بينة من أمر إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة الدنيا ولم يبق سوى أنه لم يعهد بالخلافة لأحد بعينه . والحكمة في عدم تعيين من يقوم مقامه ، تعليم الأمة المسلمة أن منصب الخليفة يرجع إلى اختيارهم ، وهذا مبدأ من مبادئ الإسلام

المفرغة على قالب الحرية . ولكن المؤلف ينظر إلى سيرة الرسول — عليه السلام — بمرآة تعكس الحقائق وترينا له في صبغة غير صبغتها الحسنى . ونحن نضيف أن هذا الجهول أو المزيف يصور لنا الأمر وكأن النبي صلوات يقيم دولة على طراز ولیم الفاتح أو معاوية أو محمد على .. أهم ما يعنيه هو من سي بعده ! بل لعلنا لو وجدنا للشيخ نصا بولي العهد لعاد يسأل ولماذا لم يذبح النبي المنافسين ليخلو لوريثه الأمر كما يفعل السلاطين ليستقيم لوريثهم الأمر !

ألا ما أعجب أمة ترى في فكر هذا الملوكي ، ثورية وتقدما ، وتصف بالرجس قال لهم ان اختيار الحاكم يرجع لاختيار الأمة !!

الرسول هو مؤسس دولة المسلمين .. كل المسلمين لكل العصور .. وخليفته ، لأصبحت هذه الصيغة ملزمة لا فكاك منها لأنها سنة .. وهو ما لا يتطابق مع طابع الأمور وتغير الشعوب والعصور .. فهذه الحكمة الرائعة في الإسلام تنقضي في العقل المريض .. وإلا كان علينا أن نقبل زعمه بأنه مادام النبي لم يعهد العهد فهو لم يقم دولة ولا كان يريد دولة ولا كان على المسلمين أن يقيموا دولة عليهم ان فقدوا دولتهم وحكومتهم وحكمهم الإنجليزى والمالطى !

وبنفس المنطق يسقط زعم الشيخ أنه لو كان النبي يؤسس دولة لترك لها مفصلاً ونظاماً قضائياً من طراز الموجود حالياً في فرنسا . لقد رد الإمام على ذلك عندما قال : « ومن مثل هذه النصوص تعلم أن أخذ الأمم الإسلامية بحكومة لا يقتضى توحيد قانونها السياسى أو القضائى ، بل يوكل أمر كل شعب إلى أهله والعقد منه ، فهم الذين ينظرون فيما تقتضيه مصالحه ، ولا يقطعون أمراً حتى يرضوا من أوتوا العلم بأصول الشريعة لئلا يخرجوا عن حدود مقاصدها ، فالتشريع القائم على رعاية المصالح ، وما هى إلا المصالح التى توضع فى ميزانه المستقيم ، وهذا المستقيم ، لا يخس شعباً من الشعوب مصلحته التى يشهد بها العقل السليم ، ولا حكماً واحداً يجريه على كل شعب وفى كل زمان ، إلا إذا لم تختلف فيه الشعوب ، فإن اختلفت اختلفاً يعقله العالمون فلكل شعب حكم وسياسة ، تقدير العزيز العليم .

المسألة لا غموض فيها .. النبي مارس كل مهام الحكم ولكنه كان يعلم أنه لا يقيم دولة عائلية ولا دولة محدودة الزمان والمكان .. ومن ثم لم يتخذ إجراء يشكل قيداً على حركة التاريخ وتطور ظروف الزمكان .. أو يوقف المسلمين ولو بعد ألف سنة ، حائرين بين النص والواقع .. لا توجد وظيفة من وظائف الدولة أو الحكم لم يمارسها الرسول وحكومته في المدينة .. من القتال وما يستلزمه من تجنيد وتدريب وتخطيط ، ما بين خطة هجومية كما في بدر وأحد . أو دفاعية ، وما يستلزمه ذلك من حفر الخنادق .. أو محاصرة للمعدو كما في غزواته مع اليهود ، وتموين وتمويل ومتابعة وما يصاحب الحرب من مفاوضات وتخابر وصلاح وتعاهد .. كذلك نفذ الرسول العقوبات الجنائية التي نزل بها القرآن وسن هو فيما لم ينزل به ، فاقتص وجلد ورجم وقطع .. وسن السنن التي تفصل الجزية والزكاة وجمعها من الخاضعين لسلطانه طوعاً أو كرهاً ، ثم وزعها في مصارف الدولة المعروفة ، فرضى من رضى وغضب من غضب .. وعين الولاية والقضاة .. الخ

بل العجيب ان هذا المتناقض إذا أحس بأن وقائع التاريخ تنسف دعواه دار واحتال وتخلل في جيبه ، فهو يعترف بأنه : « كان في زمن النبي - ﷺ - عمل كبير متعلق بالشئون المالية ، من حيث الإيرادات والمصروفات ، ومن حيث جمع المال من جهاته العديدة ، « الزكاة والجزية والغنائم الخ » ومن حيث توزيع ذلك كله بين مصارفه ، وكان له - ﷺ - سعاة وجباة ، يتولون ذلك له ، ولا شك أن تدبير المال عمل ملكي ، بل هو أهم مقومات الحكومات ، على أنه خارج عن وظيفة الرسالة من حيث هي ، وبعيد عن عمل الرسل باعتبارهم رسلاً فحسب » .

أحترنا فيك ياسي الشيخ مادمت قد وافقت على أن هذه ليست من أعمال الرسل - في زعمك - وإنما من أعمال الملوك ومن أهم مقومات الحكومات .. وشهدت أن النبي قام بها .. فإما أن تقبل أن النبي كان حاكماً كما كان نبياً .. أو تقول بأنه قام بما لا ينبغي له وتجاوز حدود الرسالة كما يحددها الشيخ على والخواجة ارنولد(*) .. ترى هل نفترى

على الشيخ اقرأ ماذا يقول :

« ولا يهولنك أن تسمع أن - للنبي ﷺ - عملاً كهذا خارجاً عن وظيفة الرسالة ، وأن ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل الدنيوي الذي لا علاقة له بالرسالة ، فذلك قول إن أنكرته الأذن ، لأن التشديق به غير مألوف في لغة المسلمين فقواعد الإسلام ، ومعنى الرسالة ، وروح التشريع ، وتاريخ - النبي ﷺ - كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفظعه . بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسنداً ولكنه على كل حال رأى نراه بعيداً » .

دعنا مرة أخرى من وقاحة اتهام الرسول بأنه مارس غير واجباته ، وأن الشيخ على أعلم بحدود مهام الرسول .. والصيغة القبيحة التي صاغ بها العبارة .. ألم يعترف ويرى أننا أن النبي حكم ، وكانت له صفة الحاكم إلى جانب صفة النبي .. فما العجب في أن يخلفه خليفة في وظيفته الدنيوية هذه .. وان يعتقد المسلمون أن النبي مارس الحكم لأنه جزء من الإسلام يجب أن يستمر ونحرص عليه كما نحرص على ركن العبادات .. أما قوله ان المالية التي مارسها الرسول والخلفاء لم تكن منظمة على مستوى الدولة الحديثة ، أو كما قال : « وهل من سلامة الفطرة وبساطة الطبع مثلاً ألا يكون لدولة من الدول ميزانية تقيد إيراداتها ومصروفاتها » أو لا يكون لها دواوين تضبط مختلف شئونها الداخلية والخارجية ، إلى غير ذلك - وإنه لكثير - مما لم يوجد منه شيء في أيام النبوة ، ولا أشار إليه النبي - ﷺ - » .

فقد رد عليه الإمام فأوجعه - لو كان يعي - عندما قال : « وقد خاض رجال هذه المالية حروباً فكانوا هم الغالبين ولم يكونوا يوماً في حاجة إلى قرض داخلي أو خارجي ولم يضعوا على رقاب الأمة ضرائب فادحة مثلما تصنع الدول ذات الدواوين الطويلة العريضة ، فنحن نسميها مالية تؤخذ وتصرف بنظام ، وللمؤلف الذي أشلى قلمه ليل في عرض الحكومة النبوية أن يسميها بما شاء » .

فليست الدواوين هي التي تصنع الدول !!

ولكن لا بد أن نلاحظ أن دولة الرسول ، كانت دولة فريدة ، في ظروفها التي لا تتكرر ولا لها سابقة معروفة في حينها أو محددة التفاصيل إلى يومنا هذا ، فهي دولة يقيمها وينشئها نبي ، متصل بالسماء .. تنزل عليه الملائكة ، الطاعة له من جانب المسلمين تستند أساسا إلى الإيمان بأنه رسول الله — وإن كانت هناك فئة أو جماعات ملزمة بالطاعة دون أن يفترض فيها ولا يشترط منها هذا الإيمان ، وهم أهل الكتاب ، الخاضعين لسلطته الدنيوية ..

وهذه نقطة مهمة جدا ، على الأقل في محاوره على مثل هذا التدني في الفكر الذي يطرحه الشيخ على ، لأنه إذا كان الرسول كما يدعى كانت مهمته دينية فقط ، ولا دور له ولا ممارسة خارج اطار تبليغ الدعوة فلماذا طلب طاعة اليهود وألزمهم بهذه الطاعة ، وعقد معهم معاهدة وأصدر بشأنهم دستورا ، ثم قاتلهم لإخلائهم بما تعاهدوا عليه ثم فتح خيبر وفرض عليهم الخضوع لدولته بالجزية والمزارة .. فهو في مواجهة اليهود لم يكن نبيا ، بل ليس أكثر من سلطان زمني ، بل في تصالحه مع قريش في الحديبية قبل أن تمحى صفته كنبى ، وان تعقد المعاهدة معه كرئيس للمدينة ، ومن دخل في عهد محمد .. ومن دخل في عهد قريش .. الخ ، قوتان زمنيان .. إلا ان وجود عنصر الإيمان في مكونات الدولة وحياتها اليومية ، يجعل العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، بين الدولة والرعية ذات طبيعة خاصة قد تغيب تفاصيلها عن الذين لا يتعمقون التفاصيل .

ففى مثل هذه الدولة حيث دين يشاد « ونبي يحكم .. حيث إيمان الرعية وتظهر الحكومة يلغى الحاجة إلى انتزاع التشريعات التي تنظم الحكم والقضاء ، وحيث العلاقة فيها ذات طابع خاص يتسم بالتسليم السعيد والنشوة في تلقي أوامر السلطة مما يقلل المنازعات ويقلل السوابق الدستورية ، وإن كان التاريخ يؤكد وجود العدد الوفير منها .. ولكنها ليست دولة امريكا التي لا يتفاهم فيها الأزواج إلا عن طريق المحامين .. وإنما هي دولة تؤسسها السماء ويحكمها نبي ..

إلا أننا سنلاحظ أيضا حرص الرسول ، عن أمر من السماء ، بتأكيد الطبيعتين أو الصفتين والفصل بينهما .. صفته كنبى معصوم لا ينطق عن الهوى ، وكل ما يأتي به

بهذه الصفة لا يحتمل الخطأ ولا يقبل المراجعة من اختار أن يكون مسلما .. والصفة الثانية ، هي صفته كحاكم يتعرض لما يتعرض له الناس من الخطأ والنسيان وقابلية التصويب .. وبالطبع كان في قدرة الله أن يجعله حاكما بشرا معصوما .. ولكن المفهوم الخالد للرسالة وللدولة الإسلامية أيضا ، تطلب أن ترسخ مبادئ نقد السلطة وتقويمها ، وافترض قابليتها للخطأ لأنه بغير التسليم بقابلية السلطة للخطأ لا يمكن قيام ديمقراطية ولا مؤسسات تضمن سيادة القانون ، وردع انحراف السلطة .. فكان لا بد أن يكون خطأ الحاكم سنة ، لكي يرتدع الجبابة ، ولكي ترفض الشعوب أى ادعاء بالعصمة من جانب الطواغيت التي لا بد أن تحكمها يوما .. وهكذا كانت الأحاديث من طراز تأييد النخل ، وأنتم أعلم بأمور دنياكم .. وسؤال المسلمين في حادث الحباب بن المنذر ، وحصار المدينة عندما رغب النبي في مصالحة المحاصرين . فكان المسلمون يسألون أهذا وحى السماء لا نتقدم عنه ولا نتأخر أم هو رأى والحرب والمكيدة .. بهذا الوضوح الفائق كانوا يعرفون أن للنبي صفتين .. وان صفته كحاكم أو رئيس بشرى غير معصومة ، ربما يصدر عنها من قرارات يخضع للمناقشة والتصويب .. وإن كانت هذه الحقيقة ، تؤكد أيضا صفته كحاكم ، وإلا لما لزمهم طاعته ولا ثارت اطلاقا قضية الصواب والخطأ .. وإلا فبأى صفة يأمرهم خارج صفة الرسالة والوحى إن لم يكن حاكما ..؟! ولندكر هنا حديث القضاء فهو قال للمتنازعين بصريح العبارة انه لا يقضى في نزاعهما بوحي النبوة بل كبشر يعتمد على ما يقدمه كل منهما من حجج .. وقد يحضى في الحكم .. فأى سخف أن يزعم زاعم أنه لمن تكن له صفة الحاكم .. بأية صفة إذن يحكم بينهم ويلزمهم حكمه ؟!

نعم

كذلك يجب أن نضع في اعتبارنا أنها دولة تتأسس جغرافيا بمعنى أنها بدأت في أجزاء من المدينة ، ثم سيطرت على المدينة كلها ، وما جاورها ثم على ما يسمى حاليا بالهجاز .. وأخيرا بدأ نفوذها وبعض سلطانها يمتد في أرجاء الجزيرة العربية .. ومن الطبيعي ان تتفاوت العلاقة ، وتتفاوت السلطة الممارسة فعلا من جانب المركز في المدينة « بتفاوت الوجود المادى لهذا المركز القادر على فرض هذه السلطة ، ولا بد لكل سلطة من قوة تفرضها ، مهما تفاوتت سلطة الردع هذه ما بين فرق الأمن التي كانت

عند شاوشيسكو ، إلى عصا عمر بن الخطاب التي أخذتها بريطانيا بعد ذلك رمزا لسلطة بوليسها ولكنها سلطة في الحالتين .. وأيضا بتفاوت نسبة استقلالية المنطقة أو القبيلة التي دخلت في الإسلام أو التعاهد الجديد ، ومدى قابليتها لهذا النظام .. ولكن الدولة تقام وتتطور وتدعم ، بقدر ما يمكنها ذلك في ظرف عشر سنوات .. وكان الباقي على الخلفاء .. ولذا فمن باب الشعوذة التعلل بقلة المادة المتاحة في تأريخ حكم الرسول يقول الشيخ علي : «ومما يستأنس به في هذا الموضوع ، أننا لاحظنا أن عامة المؤلفين ، من رواة الأخبار يعنون في الغالب ، إذا ترجموا الخليفة من الخلفاء أو ملك من الملوك ، بذكر عماله من ولاية وقواد وقضاة الخ ويفردون له بحثا خاصا ، ولكنهم في تأريخ النبي ، إن عاجلوا ذلك البحث رأيهم يزجون الحديث فيه مبعثرا غير متسق» .

والغريب أنه أثبت رد رفاة رافع الطهطاوي رائد التجديد والتحديث ، والأفقه في الدين من الشيخ علي ، والأعلم منه بفكر أوروبا .. نقل الشيخ علي عن رفاة رافع الطهطاوي دراسة كتبها أبو النهضة يقول فيها : «إن من لم ترسخ في المعارف قدمه ، وليس لديه من أدوات الطالب إلا يده وقلمه ، يحسب كثيرا من الأعمال السلطانية مبتدعا لا متبعا ، وأن العامل على خطة دينوية ، ليس عاملا في عمالة سنية ، ويظن أن عمالته دينية ، فلهذا جمعت ما علمته من تلك العملات في كتاب يوضح نشرها ، ويبين الأمر لمن جهل أمرها ، فذكرت في كل عمالة من ولاة عليها الرسول من الصحابة . ثم لخص رفاة بك — الحديث للشيخ علي — الكلام في الوظائف والعمليات البديية ، خصوصية وعمومية ، أهلية داخلية وجهادية التي هي عبارة عن نظام السلطنة الإسلامية وما يتعلق بها من الحرف والصنائع ، والعمليات الشرعية ، على ما كان في عهد رسول الله ... وعلق الشيخ علي هذه الوثيقة المفحمة ، ومن قبلها مقدمة ابن خلدون بقوله : «لاشك في أن الحكومة النبوية كان فيها بعض ما يشبه أن يكون من مظاهر الحكومة السياسية وآثار السلطنة والملك» .

حاجة زى ما تقول حكومة !

أما قوله بإفراد المؤرخين القدامى الصفحات لولاية وقضاة ألى جعفر المنصور ، وقلة

ذلك في تاريخ الرسول فقول ينبىء عن جهل وخبث نية سابق .. أولا مؤرخو العصر النبوى انشغلوا أساساً في تسجيل الرسالة أو ماسموه بالسيرة وهى الأساس والأهم .. ثانيا أبو جعفر المنصور كان يحكم الدنيا من الأندلس في أوروبا إلى وسط آسيا .. والرسول صل يحكم المدينة وحدها هو واليها وقاضيه أكثر من سبعين بالمائة من عمر دولته ! فكيف يقارن .. وكيف يتدنى إلى حد استنتاج أنه مادامت الوقائع قليلة والولاية يحصون في أقل من صفحة فهذا يعنى أنه لم تكن هناك دولة ولا حكومة .. بل وإن الحكومة والحكم حرام !!

خلصنا من ذلك أن مبدأ الحكومة هو من صميم الدين « لطبيعة الإسلام الخاصة التي رفضت ترك ما لقيصر لقيصر والتي رفضت الخضوع لغير السلطة المسلمة ، والتي لم تشرع لحالة الخضوع لهذه السلطة .. ولأن الدين الإسلامى فرض حدودا وأنظمة لا يمكن أن تطبقها إلا سلطة حاكمة .. ولأن النبي حكم .. ولأن أول عمل تبادر إليه الصحابة فور وفاة النبي هو سد الفراغ الدينى بتشكيل حكومة .. وهذا هو الفارق بين الإسلام والمسيحية ، وإنه لعسف وطغيان بل وفجور أن يطلب من المسلمين أو يفرض عليهم تبني النظرة المسيحية للعلاقة بين الدين والدولة !! بل ويوصف إيمانهم بأن الإسلام دين ودولة بالتهريف !

أما الحكومة التي اقامها المسلمون واتفقوا واختلفوا عليها ، فهي ليست نصا دينيا بل هى من اجتهاد الصحابة ، ومن تبعهم ، فشكلها غير ملزم ولا أبدى .. الملزم هو قيام سلطة إسلامية توافق احتياجات الزمكان (أى الزمان والمكان كوحدة) وذلك مستحيل إلا إذا ترك الشكل لاجتهاد المسلمين في هذا الزمكان المعين !

هذه البديية الراسخة في الإسلام السننى يطوف الشيخ حولها ويدور مفتشا عن ثغرة ينفذ منها ، لينكر معناها وفحواها ..

فيبدأ بذرف الدمع على الذى اختار أو دبر اختيار لقب الخليفة مكررا وخداعا ليتسللوا منه إلى قلوب العامة ويحكموهم به .. يقول وكأنها لغز أو مؤامرة حيكت في حزب الأحرار الدستوريين : «لم نستطع أن نعرف على وجه أكيد ذلك الذى اخترع لأبى بكر

لقب خليفة رسول الله ، ولكننا عرفنا أن أبا بكر قد أجازته وارتضاه . ووجدنا أنه استهل به كتبه إلى قبائل العرب المرتدة .. »

وهذه عنده كانت مؤامرة وبداية الشر .. فهو يفتي : « فالخليفة عندهم ينزل من أمته بمنزلة الرسول ﷺ من المؤمنين ، له الولاية العامة ، والطاعة التامة ، والسلطان الشامل ، وله حق القيام على دينهم ، فيقيم فيهم حدوده ، وينفذ شرائعه ، وله بالأولى حق القيام على شئون دنياهم أيضا .. وعليهم أن يحبوه بالكرامة كلها لأنه نائب رسول الله ، وليس عند المسلمين مقام أشرف من مقام رسول الله ، فمن سما إلى مقامه فقد بلغ الغاية التي لا مجال فوقها لمخلوق من البشر . عليهم أن يحترموه لضافته لرسول الله ولأنه القائم على دين الله .. عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا ظاهراً وباطناً .. فولايته عامة مطلقة كولاية الله تعالى وولاية رسوله الكريم ، ولا غرو حينئذ أن يكون له حق التصرف في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم . وأن يكون له وحده الأمر والنهي ، ويده وحده زمام الأمة » . الخ مادبجه قلمه المفترى أو ترجمه عن سى ارنولد .

هذا كفر صريح .. أن يقول شيخ ان لبشر من الولاية على الناس مثل ما لله سبحانه وتعالى .. مثل هذه الولاية لم تنسب ولا حتى لرسول الله .. وبداهة ان الخليفة ليست له ولاية رسول الله ، لأن رسول الله يحلل ويحرم .. أما الخليفة ، فهو محكوم بالشرع وبموافقة المسلمين على أفعاله . الرسول لا يعين ، ولا يخلع . والخليفة اتفقوا جميعاً ما عدا الشيعة على اشتراط بيعته وإمكانية محاكمته وعزله ، وسنعود لتأكيد جعله بمعنى الولاية في موضع آخر .

أما انه يحكم في الأموال والدماء والأبضاع فهي ترد بطريقة توحى وكأنه قاطع طريق أو حكومة شيوعية أو النبيل الاقطاعي الذي كانت له الليلة الأولى .. وإلا فما معنى إيراد هذا القول وكأنه بدعة أو سلطات خاصة للحكومة الإسلامية ! لأن كل حكومة ، دينية كانت أو ملحدة ، تتحكم في المال والدم والأبضاع .. الحكومة تشرع في الأموال وتنفذ تشريعاتها والحكومة تنفذ عقوبات الاعدام .. والحكومة كل حكومة

تتحكم في الأبضاع .. فهي تشرع قوانين الزواج ، ولا يصبح الزواج شرعياً إلا بموجب هذه القوانين ، والحكومة تملك أن تحرم بعض أنواع الاتصال الجنسي أو تحرم الزواج بين فئات معينة ..

وكذلك من اللغو تعداده للسلطات المهولة للخليفة : إن كل الولاة يعينون من قبله فذلك هو الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا .. والسفير البريطاني اسم سفير صاحبة الجلالة .. والحكومة التي كان الشيخ في خدمتها اسمها حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا فهي حتى ليست حكومة بريطانيا .. الخ هذا السخف الذي لا يليق بفكر ولا بمفكرين !

قال الإمام الخضر رضوان الله عليه : « ولم يزد أولئك العلماء أن قالوا في الخليفة : إنه نائب رسول الله - ﷺ - وهذا لا يقتضي أن يقال : سما إلى مقام رسول الله - عليه السلام - وبلغ الغاية التي لا مجال فوقها لمخلوق ! ولو جربنا على هذا الضرب من الاستنتاج لقلنا قال الله تعالى : ﴿ يادادود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ﴾ [ص - ٢٦] . فدادود - عليه السلام - بلغ الغاية التي لا مجال فيها لمخلوق ، وهذا الضرب من الاستنتاج باطل بالبداهة ، فليكن ماصنعه المؤلف خارجاً عن الأقيسة الصادقة » .

أما لقب الخليفة فلا حيلة فيه ولا سحر ..

بل نعتقد أن اللفظ جاء عفويا تماماً ، دون قصد لهذه الخلفيات التي اخترعها الشيخ ليقوم عليها نظريته .. اغلب الظن نطقت به جارية شعثناء تطحن الشعير ولكنها أوتيت من المنطق ما جعلها تسمى من خلف الرسول خليفة .. عايزه نباهة ديه ؟! فالذي يحل محل رسول الله أو يأتي بعده هو خليفته .. بالعربي كده ولا معنى خفى .. بدليل أنه لما مات أبو بكر أطلقوا على عمر لقب : خليفة خليفة رسول الله .. وقالت كتب التاريخ انهم ضاقوا ذلك .. كلما قام أحد قالوا ياخليفة خليفة .. الخ فذاك أمر يطول ويثقل على الناس إلى أن نادى أحدهم عمر بن الخطاب ، ياأمير المؤمنين ، فأحبوا اللقب وتبنوه على الفور . فلم تكن هناك مؤامرة خلف اختيارهم لقب الخليفة لأبي بكر بل يمكن القول انهم كانوا كارهين للقب لما يفرضه من تعقيد بالتطويل ورحبوا باستبداله .. ولا يكاد

المؤرخ أو طالب العلم يجد أحدا من الملوك وسلاطين المسلمين المستبدين يستخدم لقب الخليفة مثل استخدام لقب أمير المؤمنين بل كانت الطاعة والعصيان يحددان مناداة الخليفة بلقب : «أمير المؤمنين» .. أو بمصطلح العصر : السلام عليه بالإمارة .. ولما نادى المأمون إبراهيم المهدي بلقب أمير المؤمنين هلع إبراهيم المهدي ، وسجد طالبا الرحمة لأنه يعرف أن هذا هو الاسم الأعظم في البروتوكول السلطاني .. ولقد تراجع لقب الخليفة ، حتى أصبح من شكليات البلاط العثماني مثل السلطان حامى الحرمين -حامى حرمي الدين سلطان الخافقين .. حتى وصلنا خليفة السيد البدوي وهو يسمى أيضا الخليفة !! فأين السر الخاص في لقب خليفة وخلافه . ١٩

ومن الطبيعي جدا أن يعرف أبو بكر من يكتب إليهم بصفته .. من هو الذي يكتب إليهم وبأى صفة .. هل كان يجب أن يكتب لهم : من أى بكر الذى حل محل رسول الله فى الدولة التى لم يقمها رسول الله ليمارس الحكم الذى لم يمارسه رسول الله فلا تسمعوا ولا تطيعوا لحسن الشيخ على يزعل !

ولا يكاد يوجد قرار هام فى خلافة أى بكر لم يختلفوا فيه أولا ثم وصلوا لاتفاق .. ابتداء من دفن رسول الله ، إنفاذ بعث اسامة ، حرب الردة ، الموقف من خالد بن الوليد ، نسب توزيع الأموال ، جمع القرآن .. وغير ذلك فلا يوجد دليل واحد على أنهم عاملوا أبا بكر ، وكأنه رسول الله أو الوالى محل الله والعياذ بالله .. ولم يكسب اللقب أبا بكر أية قدسية تجعل آراءه أوامر غير قابلة للمناقشة كما يفترى الشيخ على وحق للإمام الخضر أن يزجره فيقول : «ماكان للمؤلف أن يتنازل إلى هذا الدرك الأسفل من المغالطة ، إذ لم يدع أحد قط أن صلاح شأن الرعية وصيانة شعائر الدين مربوط باسم الخلافة أو أن لقب الخليفة كالرقية النافعة يذهب به كل بأس أو الدعوة المستجابة ينزل عندها كل خير ، والذي نعلمه ويعلمه أشباه العامة من المسلمين أن الخلافة لا تترك آثارها وتمنحك ثمارها من منعة وعزة وعدالة إلا إذا سارت على سنة العزم فى الأمور والحكمة فى السياسة» (الإمام الخضر حسين ص ٢٩٢) .

فلا أحد أعطى لقب الخليفة ولا اسم الخلافة سحرا خاصا ينبع من النقطة .. ولا خطر ببال جاد أن أبا بكر أو السلطان عبد الحميد له سلطات وولاية رسول الله

فضلا عن الله سبحانه وتعالى عما يتقول آرنولد وتابعه آرنووط ..

ومن التعسف والجهل الفاضح أن تعقد مقارنة بين الخلافة والحق الإلهى الذى حكم به الملوك سواء فى أوروبا أو الشرق قبل الإسلام وبعيدا عن حدود الدولة الإسلامية ، أو مقارنة الخليفة بالبابا استناداً إلى بيت شعر لشاعر منافق أو كلمة لحاكم مستبد ، فالمهم ليس ادعاء الحاكم بل قابلية الناس لهذا الادعاء .. فالكاثوليكي يؤمن فعلا بقدسية البابا وهو إذا قال إن الأرض منبسطة وجب على المؤمن التصديق فوراً حتى لو صعد فى الفضاء ، وعابها كرة .. بل إذا جاء بابا آخر وقال إنها كرة وجب التصديق دون أن يتطرق الشك فى عصمة الأول .. ولكن فى الإسلام لم يحكم الامراء بتفويض إلهى ولا ادعى أحدهم انصمة أما الأمة فلم يخامرها أدنى شك فى بشرية الحاكم وأنه يحكم إما بتفويض منها أو بقوة القهر بالسيف .. ولم يترددوا فى الفتوى بخلع الحاكم وقتلوا ثالث الخلفاء ورابع الراشدين .. فما اقبح الزيف بإجبار التاريخ الإسلامى على الدخول فى قالب مستورد !

وهناك قضية أثرت وتثار دائما من حسنى النية وأيضا من الذين فى قلوبهم مرض ، وهى انعدام المؤسسات الدستورية فى الدولة الإسلامية ، ويحلوا لهؤلاء وأولاء أن يقارنوا بالديمقراطية اليونانية .. وإذا كان من الخطأ مقارنة دولة فى اتساع دولة الامويين مع المدن اليونانية التى نشأت فيها فكرة الديمقراطية والتمثيل النيابى وكانت ظاهرة خاصة بها ، لأننا نلاحظ أن هذه الديمقراطية اختفت عندما حلت الامبراطوريات الواسعة والمتعددة الأجناس ، محل المدن . كذلك كان الحكم فى مكة يشبه ما كان عليه فى اثينا ، وكانت ديمقراطية المدينة المنورة من نوع الديمقراطية المباشرة على عهد الرسول والصحابة .. إذا جددت مشكلة تنادوا : الصلاة جامعة ، فيتقاطرون للاجتماع بالمسجد وكان النبى أول من طرح طريقة التصويت عن طريق انتخاب مندوبين أو النقباء كما سماهم . وهم الذين يختارهم المواطن العادى ، ويتعرفون وجهة نظره ثم يرفعونها للسلطة . وكانت المشاورات بما فيها من خلاف وحدة هى أبرز ما يميز صدر الإسلام ، وكما أشرف فقد اختلفوا فى العديد من القضايا ، وحلواها بأسلوب الديمقراطية المباشرة فى المدينة ، ثم نضع فى الاعتبار ، أن عصر النبوة والصحابة أو الخلفاء الراشدين كان عصرا

فريدا كما قلنا جرى فيه تأسيس الدولة داخل حدود سريعة الحركة والامتداد ، مما افضى إلى دخول العديد من الشعوب بسرعة أكبر من قدرة البشر على التمثل ، والتحرر من تأثيرات الأحداث . وفي ظل الفلسفة الإسلامية كان معنى ذلك أن عدو الأمم المقاتل يصبح في اليوم التالي مواطناً متمتعاً بكامل الحقوق .. فكان من المستحيل قيام الديمقراطية اليونانية أو الرومانية التي تحصر الحقوق والممارسة في المواطن الأصلي وهو الاغريقي أو الروماني وتستبعد سائر الرعايا .. وقد رأينا الجهد الذي بذله بولس الرسول لاثبات أنه مواطن روماني لكي ينجو من المصير الذي ساقوا إليه السيد المسيح الذي لم يكن رومانياً بالطبع ! وهكذا لم يتسع لا الوقت ولا ظروف الجهاد المتصل وتغير جنسية الرعية بمعدل سرعة خيل المجاهدين ، لم يتسع الوقت للصحابة لوضع المؤسسات ، وخيرا أنهم لم يفعلوا لأنهم لو فعلوا لخلقوا ديمقراطية قاصرة على العرب المسلمين ولكان في ذلك ضيق وحرَج على العصور المقبلة . استمر الحكم معتمداً على أخلاقيات الإسلام في هذا الجيل الفريد من نوعه .. فلما كان عصر عثمان وعلى زحفت الجماهير من المناطق المفتوحة فاطاحت بالسلطة في المدينة ومعها ديمقراطيتها ، وأخلاقياتها ومثالياتها ، ومحاولتها الفريدة في بناء دولة بأخلاق النبوة .. وعجز الثائرون — كما كان متوقفاً — عن إقامة بديل .. فاستمرت حالة الفوضى التي كانت تهدد بضياغ كل شيء .. لولا أن هزيمة النظام العالمي القديم أمام تفوق الإسلام وما جاء به ، كانت هزيمة ساحقة ، ماحقة ، لم تترك قدرة على المقاومة في الطبقات الحاكمة ، ولا أدنى رغبة لدى الجماهير في العودة إلى الماضي البغيض .. لولا ذلك لافضت حيرة المؤرخين والمحللين إما إلى الجنون أو الميتافيزيق ، وهم يبحثون عن تفسير لاستمرار المتحد الإسلامي رغم القتال المستعربين المسلمين منذ مقتل عثمان حتى بيعة معاوية .. فلما انتقل الحكم للأسرة الوحيدة التي كان بوسعها فرض الاستقرار وممارسة الحكم باحتياجات العصر قامت دولة يسميها المسلمون الانتقياء وأولو الإرية من أصحاب المذاهب ، بالملك العضوض .. أما نحن فنرى أنه كان نظاماً متسقاً مع عصره ، ومع ما توارثته البشرية من تجارب وما وصلت إليه من فكر وممارسة .. ولكنه بعطر الإسلام ، أو بما ظل يتناقض من هذا العصر ظل لأكثر من ألف سنة أفضل نظام حكم في العالم ، من حوله .. حتى نفذ العصر تماماً من

الفكر والحياة ، وتختلف الحكم عن مستوى العصر ، فأصبح العالم الإسلامي أشد تخلفاً على معظم المستويات . وإن كنت أحب أن أضيف هنا أن المكانة الخاصة للصحابة حيث اعتبر المسلمون ومازالوا تصرفاتهم نوعاً من التشريع الملزم ، ربما كان ذلك هو أحد أسباب امتناعهم عن وضع مؤسسات تشل حركة التاريخ .. على أية حال ، ما من باحث أو مؤرخ يدعى لنا أنهم قد تسببوا في كارثة أو ارتكبوا خطأ فادحاً ، فقد تركوا خلفهم مؤسسة استطاعت أن تسود العالم وتبني حضارات متتابعة على طول ألف سنة .. وإنما هي مأساتنا نحن الذين نتمنى لو وضع لنا أبو بكر مؤسسة ، نحل بها مشاكلنا في نهاية القرن العشرين ! ولأننا لا نستطيع استنباط حل إسلامي لهذه المشاكل نعيب الصحابة لأنهم لم يشحنوا لنا هذا الحل عبر التاريخ .. !

ولهذا لا نوافق على ما قاله الشيخ رشيد رضا :

« غفل المسلمون عن هذا فتركوا الخلافة لأهل العصبية يتصرفون فيها تصرف الملوك الوارثين الذين كانوا يزعمون أن الله فضلهم على سائر البشر لذواتهم وليبوتهم وأوجب طاعتهم والخضوع لهم في كل شيء ، فلم يوجد في أهل الحل والعقد من الرؤساء من اهتدى إلى وضع نظام شرعي للخلافة بالمعنى الذي يسمى في هذا العصر بالقانون الأساسي ، يقيدون به سلطة الخليفة بنصوص الشرع ، ومشاورتهم في الأمر ، كما وضعوا الكتب الطوال للأحكام التي يجب العمل بها في السياسة والإدارة والحماية والقضاء والحرب ، ولو وضعوا كتاباً في ذلك معزواً بأدلة الكتاب والسنة وسيرة الراشدين ، ومنعوا فيه ولاية العهد للوارثين ، وقيدوا اختيار الخليفة بالشورى ، وبينوا أن السلطة للأمة يقوم بها أهل الحل والعقد منها ، وجعلوا ذلك أصولاً متبعة — لما وقعنا فيما وقعنا فيه .. (ص ١٤٨) ويكمل : « وبهذا البيان الوجيز يعلم سائر مافي كلام ابن خلدون من شوب الباطل بتحكيم قاعدته في تصحيح عمل معاوية حتى في استخلاف يزيد ، وجعله مجتهداً مخطئاً في قتال أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، ومصيباً في استخلاف يزيد الذي أنكره عليه أكبر علماء الصحابة فنفذه بالخداع والقوة والرشوة ، فهو يزعم أن معاوية كان عالماً بقاعدته في أن الأمور العامة لا تتم إلا بشوكة العصبية ، وبأن عصبية العرب كنهم قد انحصرت في قومه بني أمية ، وأن جعل الخلافة شورى في أهل الحل

والعقد من أهل العلم والعدالة والكفاية من وجهاء قريش غير بنى أمية لم يعد ممكنا ، وكل هذا باطل . وفي كلام ابن خلدون شواهد على بطلانه ، وليس من مقصدنا إطالة القول في بيان ذلك هنا .. ولو شاء معاوية أن يجعلها شورى كما نصح له بعض كبار الصحابة (رضى الله عنهم) ويجعل قومه وغيرهم مؤيدين لمن ينتخب انتخابا شرعيا بالاختيار من أهل الشورى لفعل ، وما منعه إلا حب الدنيا وفتنة الملك ، ولكن عمر بن عبد العزيز لم يكن يستطيع ذلك بعد أن استفحل أمرهم» .

ابن خلدون بالطبع أصح ، واعمق نظرة للتاريخ وقوانينه من رشيد رضا .. وكما قلنا هذا قفز عبر العصور والقاء تبعة فشلنا على السلف ، والدنيا كلها منذ فجر الحضارة إلى القرن الثامن عشر أو حتى التاسع عشر لم تعرف نظاما أفضل أو أكثر مطابقة لحاجيات المجتمعات من النظام الملكي الوراثي . إلى أن ظهر واستقر النظام الجمهوري . فالنظام الوحيد الذي كان ممكنا هو النظام الذي قام ، والدول التي «اوقعتنا فيما وقعنا فيه» هي دول ملكية يتوارث ملوكها العرش من روسيا القيصرية المستبدة إلى بريطانيا الديمقراطية .. ولو فعل علماء الإسلام أو الصحابة ما طالبهم به الشيخ رضا لحرموا النظام الملكي ، وبالتالي قضوا مبكرا جدا على الحضارة الإسلامية ، فكما هو معروف ، كان من أهم أسباب انهيار حضارة الممالك عدم استقرار نظام لوراثة الملك في تقاليدهم .. هذا إذا كان ممكنا أن يجتمع الفقهاء ويشرعوا حرمان الملكية في ظل نظام ملكي والشيخ رشيد بعد ألف سنة أقر النظام الوراثي في البلاد العربية ولو بقوة الغلب ! وأيد حكومة الإمام يحيى حميد الدين ..

ولا يتسع المجال لمناقشة قيام الدولة الأموية ، ولكن ما ذهب إليه ابن خلدون صحيح مائة في المائة .. ان نظام الخلافة الذي قام حتى عثمان كان نظاما فريدا لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم ولا تكرر بعد ذلك ، وإن تشابه معه الآن النظام الديمقراطي الجمهوري ، ولكن نظام الخلافة الراشدة كان بقية من نفع النبوة ، ومتفقا أو منبثقا من جيل اعتاد أن يحكمه نبي .. وعاش في ظل حالة فريدة هي الاتصال الحسي المباشر بين السماء والناس .. وما ان انتهى هذا الجيل حتى عادت قوانين الحياة والتاريخ تتحكم في المجتمع

« الخلافة - رشيد رضا .

الإسلامي ، حتى وإن تفوق المجتمع الإسلامي على غيره بتعاليم وروح الإسلام ..

لم يكن من الممكن أن تستمر شورى .. وهذا كما ينسى هواة نقد معاوية والامويين لم يكن القرار الذي وصل إليه معاوية ولا ظهر في معسكر معاوية ، ولا مؤامرة أموية . بل العكس تماما فقد ظهر مبدأ الوراثة في معسكر خصمه على بن أبي طالب ، أول من ورث الخلافة عن أبيه هو الحسن بن علي وليس يزيد بن معاوية ، أورثها معسكر على لابنه قبل أن يفعلها معاوية بعشرين عاما . في معسكر على بن أبي طالب احسوا باستحالة أن تترك شورى للمسلمين .. وأورثوها لابنه ولم يجد أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه ، في ذلك ما ينهاهم عنه . ولكن كما قال ابن خلدون بصوابية مذهلة .. مادام قد استقر أن الملك هو الحل فقد كان هناك بيت ملك واحد يستطيع أن يحمل الأمانة هو البيت الأموي . فالحسن لم يستطع أن يحكم ستة شهور واعترف أن مصلحة المسلمين والإسلام في تسليمها لمعاوية ، ومن هم كبار الصحابة وقتها ، وما الأمر أو المرشح الذي اجمعوا عليه ؟! ولماذا لم يستطيعوا الاجماع على بن أبي طالب رضي الله عنه ؟! ولا أن يحولوا دون انتقالها لمعاوية ، ومن هو المرشح الذي كان يمكن الاجماع عليه عندما توفي معاوية .. لقد علمنا ما جرى للحسين ، فهو لم يستطع أن يجمع جيشا ولو من ألف مقاتل .. ثم لقد حكم ابن الزبير قلب الدولة ولم يكن في يد بنى أمية إلا قطعة من الشام ورغم ذلك قهره وصلبوه ! بل عندما سقطت الدولة الأموية فر غلام من بنى أمية وعبر البحر إلى الأندلس واستطاع وحده أن يقيم واحدة من أزهى دول الإسلام .. ذلك كان بيت الملك ، والعصبية القادرة على فرض النظام وحماية الدولة ، وإذا كان مؤسفا فشل على بن أبي طالب في قيادة المسلمين ، فقد كان من حسن حظ المسلمين ، وجود معاوية في موقع مكنه من انقاذ الموقف ، ولتت الحاقدون بغيتهم .. تلك أولى دول الإسلام التي أرسى حضارتنا .

وننتقل من فلسفة التاريخ إلى المزاج عندما يعتب رشيد رضا على معاوية أنه لم يجند شوكة بنى أمية لمن يختاره أهل الحل والعقد أي أن يمسك الامويون بقرونها لمن يحلبها كما قيل . ان تعيين يزيد هو الذي مكن الدولة الإسلامية من الاستمرار ، وما ترتب على ذلك من نتائج نحن سعداء بها كل السعادة .. أما الآسفون فبعضهم حاقد على ماجرى ،

وبعضهم عاجز عن اكتشاف الحل لعصره ومن ثم يهرب ليحل مشاكل العصور الماضية !! الشيخ يطالبهم بوضع دستور جمهوري يحرم وراثته الحكم في القرن السابع .. واقدام وثيقة دستورية كما يقال عنها تجاوزا وهي ملكية عضوض لم تظهر في أوروبا إلا بعد ستة قرون !

نعود لابن عبد الرازق فنقول :

وكالعادة فإن الشيخ يردد مقولة المستشرقين عن انعدام الفكر السياسي عند المسلمين ، وقد عاجلت هذا الأمر من ربع قرن في كتابي الحق المر ، وكذلك رد على هذا القول كل من الأستاذين الرئيس وأيش ومن قبلهما ، رد قاسم أمين (الإسلامى) على المستشرق الدوق دراكور بقائمة بأسماء الذين كتبوا في السياسة وغيرها ، أما الإمام الشيخ الخضر فقد أجهز عليه بما أورده في مباحث السياسة في الإسلام ويلخص الدكتور عمارة رد الشيخ الإمام الخضر : « عنيت الشريعة في الأكثر بتفصيل مالا يختلف فيه مصالح الأمم ولا يتغير حكمه بتغير الزمان والمكان ، وذلك ما يرجع إلى العقائد والأخلاق ورسوم العبادات ، ثم جاءت إلى قسم المعاملات والسياسات فأنت على شيء قليل من تفاصيله وطوت سائره في أصول عامة ثلاث (إحداها) أن أحكام هذا القسم تختلف بحسب ما يقتضيه حال الزمان وتطور الشعوب فإذا وقعت الواقعة أو عرضت الحاجة نظر العالم في منشئها وما يترتب عليها من أثر ، واستنبط لها حكماً بقدر ما تسعه مقاصد الشريعة ومبادئها العليا .

(ثانيها) أن وقائع المعاملات والسياسات تتجدد في كل حين ، والنصر على كل جزئية غير متيسر ، علاوة على أن تدوينها يستدعى أسفاراً لا فائدة للناس في كلفة حملها من أول ما عني به الإسلام في تشريعه أن أطلق العقول من وثاق التقليد وفتح أمامها باب النظر حتى تعبر إلى قرارة اليقين على طريق الحجة والبرهان ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ الإسراء - ٣٦ وقال : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يَغْنَىٰ مِنْ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ النجم - ٢٨ ويقول الإمام الخضر :

«والفاتح الغيور على استقلال بلاده أشد حاجة وأسرع يداً إلى اتقان فن السياسة من مرتاح البال للبقاء تحت سلطة دولة أخرى»

صدقت يا إمامنا .. الإحساس بالمواجهة ، الإحساس بالانتماء هو الطريق إلى التقدم والتعلم .. البدو المسلمون تعلموا كل حضارة عصرهم وساسوا الدنيا .. وأيتام الغرب لم يتعلموا ولا اتقنوا أكثر مما يتقن القرد .

يقول الشيخ الإمام الخضر : «إن الإسلام شرع للسياسة أصولاً في أحسن مثال ، وحارب الاستبداد باليمين والشمال» .

على أن هذه الاغلوطة عن انعدام الفكر السياسي ، وعدم ظهور كلية للعلوم السياسية ! هذه الاغلوطة التي تستهوى تلاميذ المبشرين والمستشرقين ، لا تحتاج إلى كبير جدل ، فالسياسة ، إن كان يقصد بها قضية الحكم فإن غالبية كتب التراث عندنا تضم فصلاً خاصاً عن الإمامة .. تتناول مباحثه كل القضايا السياسية المتاحة والضرورية في ذلك العصر لا في بلاد المسلمين وحدهم بل في سائر العالم .. ولا أحد يقارن بين السياسة في القرن العاشر والقرن العشرين إلا ظالم باغ .. وكذلك من ينكر أن اكتشاف لوك وهوبز ومونتسكيو وغيرهم هي الصيغة الأوروبية للفكر السياسي الإسلامى وأحياناً بصورة مشوهة ، وأقل تقدماً ! فقد تحدث بعض هؤلاء عن الحق الإلهي للملوك ، وهو ما لم يرد في الفكر الإسلامى السني أبداً .. وتبقى حججهم ضدهم ، فإن كان الملك لا يقوم والدول لا يتصور وجودها إلا بعلم السياسة فإن العرب والمسلمين أقاموا ملكاً وأداروا دولاً لا ينجدها إلا مخرف .. وقد احصى الإمام الخضر للشيخ على ستة وعشرين كتاباً من «الكتب التي ألفها العرب والمسلمون في السياسة وفنونها ، والحكم وأصوله» .

أما عن توليفة أنه مادامت الخلافة ملكاً والملك يضطهد الفكر السياسي فلا بد أن يكون الحكم الإسلامى قد اضطهد الفكر السياسي فقد رد عليها الإمام الخضر رداً بليغاً بقوله : «ولعل المؤلف قرأ في بعض الكتب أن من طبائع الاستبداد الضغط على العلم ، فضم إلى هذه النظرية ما يعتقده من أن خلفاء الإسلام وملوكه مستبدون ، فانتظم له قياس منطقي من الشكل الأول ، وهو ملوك الإسلام مستبدون ، وكل مستبد يضغط على العلم ، فالنتيجة : ملوك الإسلام يضغطون على العلم» . «اقتحم المؤلف في هذه العبارة شططاً لا يقع فيه خبير بالتاريخ عارف بقيمة الأمانة في العلم . طالع أيها القارئ

كتب التاريخ كتاباً كتاباً ، وقلها إن شئت صحيفة صحيفة ، فلا أحسبك تعثر على مثال يشهد بأن ملكاً من ملوك الإسلام غضب لكتاب ألف في السياسة أو كره للناس أن يترجموا كتاباً في السياسة أو عنف شخصاً ألف في السياسة أو أصدر إنذاراً على التأليف في السياسة . ضغط بعض ملوك الإسلام على الفلسفة كما قصصناه عن المتوكل العباسي والمنصور بن أبي عامر لاعتقادهم ضررها أو تقريباً من قلوب العامة ، ولا نكاد نعلم أن أحداً منهم اضطهد علم السياسة إلا ما كان من السلطان عبد الحميد الذي انتهى به الاستبداد والضغط على حرية الفكر إلى غاية لم يسبق لها نظير ، ومن ذلك الاستبداد المتناهي تعلم عبد الرحمن الكواكبي كيف يؤلف كتابي [طبائع الاستبداد] و [جمعية أم القرى] .

وما دمنا في حديث المخرف .. فإننا نراه يقول بعد مدح في الإسلام وما يريه في النفوس من الحرية وعليه : « من الطبيعي في أولئك الأباة الأحرار أن يأنقوا الخضوع لرجل منهم أو من غيرهم ذلك الخضوع الذي يطالب به الملوك رعيتهم إلا خضوعاً للقوة ونزولاً على حكم السيف القاهر . فذلك ما ذكرنا من أن الخلافة في الإسلام لم تتركز إلا على أساس القوة الرهيبة ، وإن تلك القوة كانت ، إلا في النادر ، قوة مادية مسلحة . أنه لا يعنينا كثيراً أن نعرف السر في ذلك كله » .

أي سر ؟! عناك أو لم يعنك .. هذا منطق الثلاث ورقات .. المسلمون قبل الشيخ بألف سنة وما يزيد فرقوا بين الخلافة والملك وسموه الملك العضوض .. وعرفوا أن هذا الملك لا يقوم إلا بالقوة التي تفرض الطاعة وتوفر الأمن والاستقرار .. وقبلوا ذلك باعتباره أهون الشرين ، وعن تسليم بأن الخلافة بمفهوم الصحابة عسير تحقيقها ، وقد انقضت جيلها كما قال علي بن أبي طالب للسائل الجاهل .. ولكن الشيخ يلعب معن لعبة مسلية حقاً أو هو يظن ذلك : المسلم حر بتعاليم دينه ، وبالتالي لا يمكن أن يخضع لملك .. وبالتالي فلا بد أن الخلافة قامت بالقوة ! أين تعلم هذا الرجل ، كما تسأل بحق سعد زغلول .. ؟! هل كان لدى أبي بكر في المدينة قوة « رهيبة » تلزم الأنصار ببيعته ؟! لم نجد في الروايات من إشارة لأحد من المهاجرين في السقيفة إلا هو وعمر بن

الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح .. ومع ذلك تسابق الأنصار إلى بيعته حتى كادوا أن يقتلوا سعد بن عبادته تحت الأقدام (أخذ خلف الشيخ على هذه الرواية التي تدل على شدة حماسة المجتمعين بعد اقتناعهم ، أخذها سيادته وجعلها حكاية عن ضرب سعد بن عبادته علقه أو استخدام العنيف معه!) ثم خرج للناس يعرض عليهم الاستقالة إذا لم يرضوا به .. ونفس الشيء عن عمر وعثمان .. لم يكن للدولة في هذا الوقت جيش محترف ولا شرطة ، بل كانت السلطة تعتمد على التطوع ، ولا يمكن إخضاع شعب أو إذلاله بالمتطوعين من بينه .. واستخدام الخلافة للقوة في فرض القانون ليس عيباً ولا هو من طراز جبروت الملك .. ولا هو صفة فريدة تميزت بها حكومات المسلمين فلا شك أن بريطانيا العظمى وقت تأليف كتاب الشيخ كانت تفرض القانون بالقوة لا على شعبنا بل وعلى شعبها .. فالخلط بين الملك والخلافة هو خلط معيب .. الخلافة لم تقم على القوة ، وليس في ذلك أي سر .. واستخدامها للقوة لا ينقص من شرعيتها ولا من حرية المسلمين ، أو يشكك في اختيارهم الحر ، فالقضية تحددتها الأغلبية لا المنشقون . والملك الذي جاء بعد ذلك - والذي سماه ملكاً هم السلف وليس الشيخ علي - هو ملك مثل كل الممالك التي قامت عبر التاريخ ، وإن تفوق عليها كما قلنا في كثير من المبادئ والممارسات .. ولكن الواقع الزمكاني له أحكامه . وهذا الذي يسميه التاريخ الدموي سببه ثورية المبادئ الإسلامية التي جعلت من العسير على المسلم القبول بملك كان الأوروني يطيع صاغراً لما هو أبشع منه . ولأن تعاليم الإسلام كانت تسهل لكل ناثر أو دعوى أو مخرب إثارة الناس لطلب العدل الإسلامي أو المثال النبيل الذي قام مرة على هذه الأرض ، وأثبتت بعض التجارب أنه يمكن إعادته أو لمحات منه . (تجربة عمر بن عبد العزيز) وإذا كان يمكن القول إنه حتى القرن التاسع عشر فإن تاريخ الملوك في أوروبا كان تاريخاً دمويّاً .. على نحو لا يجعل تاريخ الإسلام شاذاً ، إلا أنه يمكن القول إن تاريخ الإسلام يتميز بالانتفاضات الشعبية ، ولذلك أسبابه العديدة ، منها على سبيل المثال تعدد شعوبه وقومياته « ورفضه سياسة الدمج والانصهار بالقوة .. وأهم من ذلك كله ما تلقنه تعاليمه من مبادئ العدل والحرية وما تثيره ذكريات العهد المعجزة .. دولة الرسول وخلفائه . الفرد في المجتمع الإسلامي ، حر ، لا تستعبده طبقة ولا مؤسسة ومن ثم فهو

في حالة ثورية دائمة .. قابل « للخروج » مع كل تائر أو داعية أو مخرب بارع الحجة .
ويذهب الشيخ في مغالطاته فيقول : « عرفت أن الكتاب قد تنزه عن ذكر الخلافة
والإشارة إليها ، وكذلك السنة النبوية قد أهملتها ، وأن الاجماع لم يتعقد عليها .. »

وهذا كما قلنا لعب بالبيضة والحجر ، فهو مرة أخرى يخلط بين شكل الخلافة ، وبين
الحكم ! فالحكم أو الدولة أو الحكومة كما رأينا ورد في الكتاب والسنة وانعقد عليه
الاجماع .. حتى هذا الفريق الشاذ الذي لا يمثل في الفكر الإسلامي ، إلا قدر ما تمثل
الفوضوية أو الطوباوية في مقومات الفكر السياسي الغربي .. حتى أصحاب هذا الفكر
علقوا عدم الحاجة إلى حكومة على انصاف الناس وتعادلهم فيما بينهم ، وهو شرط
مستحيل .. بل هو شرط مترفين لا يحسون بأي خطر خارجي .. أما عن الجمهور فما
من حقيقة أجمع عليها المسلمون وتقاتلوا عليها بصفة دائمة مثل ضرورة هذه الحكومة . أما
الإسفاف الحقيقي فهو قوله : « عسى أن يكون فيما أسلفنا مقنع لك بأن تلك التي
دعوها للخلافة أو الامامة العظمى لم تكن شيئاً قام على أساس من الدين القويم ، أو العقل
السليم » .

هذا كلام مخمور لا يدري ما يكتب .. لندع جانباً شغل التلث ورقات الذي يخلط
بين البديهة التي اتفق عليها المسلمون إلا الشيعة ، وهي أن الخلافة ليست من العقائد ،
يزور ذلك يجعلها ليست من الدين ، ثم يندفع خطوة أخرى في الزحمة فيقول إنها لم تقم
على أساس من الدين القويم .. أي أنها حرام ، مخالفة للدين .. أسست على الكفر إلا إذا
كان هناك دين قويم ودين غير قويم .. لندع جانباً زعمه أن أمراً أقامه الصحابة ، كبار
الصحابة من المهاجرين والأنصار لا يقوم على أساس من الدين القويم .. !! سندع ذلك
جانباً فهو من سقط القول لا يستحق حتى القراءة .. فما معنى قوله ولا « على أساس من
العقل السليم .. » ؟ ! هل المجتمعون في السقيفة والذين بايعوا أبا بكر لا يملكون العقل
السليم والشيخ على ومجلة الكشكول وجريدة السياسة والمقتطف والتايمز وسلامة موسى
ولويس عوض والمستشار وخليل عبد الكريم هم أصحاب العقل السليم ؟ ! هل النظام
الذي توصل إليه المسلمون في اجتماع السقيفة ، والذي ترتب عليه انتشار الإسلام في

ثلاث قارات ، يمكن وصفه بأنه « لم يقم على شيء من العقل السليم » وما هو النظام الذي
يقوم على العقل السليم ، هل هو النظام الكسروي أو القيصري أم ملوك أوروبا حتى
القرن التاسع عشر .. كيف يكون النظام الذي قام عقب مناقشة ، ودون أن يسئل فيها
سيف أو يراق دم ، والذي حقق تلك النتائج الباهرة التي أنارت تاريخ وحياة البشرية
ألف عام والتي أثارت في نفس الوقت حقداً لا يبرأ حتى اليوم ! أيكون ذلك قد قام من
غير أساس من العقل السليم ؟ ! هل عقل الشيخ الموظف في خدمة حكومة بريطانيا
العظمى ، وقاضي سلطة الحماية هو العقل السليم الذي يرجح عقل أولئك الذين انتخبوا
أبا بكر وبايعوا عمر وهزموا كسرى وقيصر ، وتركوا بصماتهم على التاريخ حتى ظهر
خلف كجلد الأجر ؟ !

هو يعترف بأن النبي مارس القضاء وهذا بالطبع من صميم أعمال الحكومة ،
ومظاهر السيادة ، ويتنافى تماماً مع موقف المسيح الذي رفض أن يقسم بين الرجل
وأخيه ، وقال لهما من جعلني قاضياً .. بينما النبي لم يرفض متقاضيين أبداً .. ولكن
الشيخ يتمحك بأن الوقائع التي وردت لنا عبر التاريخ عن قضاء الرسول قليلة وأن « ذلك
لا يبلغ أن يعطيك صورة بينة لذلك القضاء ولا لما كان له من نظام ، إن كان له نظام » .
وهي عبارة تتميز بالباطل وسوء الخلق معاً ، فالمهم المبدأ وليس كشف القضايا الذي
سيرسل في ختام السنة القضائية لوزارة الحقانية أو المستشار الإنجليزي في تلك الوزارة
حيث كان يعمل الشيخ ! وقد سبق أن قلنا ان الناس كانوا يعيشون في نور النبوة
والرسالة فقلت إلى حد عدم قضائهم ، وقد استقال قاضي عمر بن الخطاب ، بعد أن
بقي في منصبه سنة كاملة لا يشتكي إليه أحد .. بل وأهم من ذلك ، ولخزي المفترى فإن
قصة الرسول مع المتقاضيين ، عندما قال لهما : « إنما أنا بشر . وإنكم لتختصمون إلي ،
فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه . فمن
قضيت له بشيء من حق أخيه . فلا يأخذن منه شيئاً . فإنما أقطع له قطعة من النار » .
(موطأ مالك - أخرجه البخاري ومسلم) .

وكما قلنا كل هذه الأحداث هي لحكمة تعليمية ، فإن الرسول لو حكم لهم بما شاء

لقبلوا وسلموا تسليماً وما وجدوا في نفوسهم أى حرج في ذلك ، وهذا هو الأمر الإلهي لهم . ولكن مغزى القصة أن النبي في القضاء إنما يقضى كرئيس دولة وليس كنبى ، وإلا كان الوحى عاصماً له من الخطأ ، وما كان بحاجة إلى هذا الذى حذرهما منه .. ومادام النبي لا يقضى بصفته كنبى ولا بسلطان النبى .. فبأى صفة يتصدر للقضاء وبأى صفة يقبل الناس قضاءه ، وقد قال لهم صراحة ان صفته كنبى لا تلعب أى دور في هذا القضاء ؟ ليس أمامنا إلا التسليم بأنها صفته كحاكم .. أمير .. رئيس الدولة .. أليس كذلك ؟ !

لقد مارس الرسول القضاء ، وخلفاء الرسول ، لم يجدوا الأمر غامضاً كما غم على الشيخ على ، بل وجدوا في القرآن والسنة نظاماً قضائياً ، استندوا إليه وتطوروا به إلى هذا الفقه والتشريع والسوابق والقضاء الذى كان معجزة متفوقة أنارت الدنيا وحميت كرامة الإنسان ألف سنة .. حتى باع القاضى السلطان ، وحكم لعجوز من عامة الناس على أمير المؤمنين المأمون .. وحكم ليهودى على على بن أبى طالب . ولبائع خيول على عمر بن الخطاب ولقبطى على ابن الوالى عمرو بن العاص . وبعد ألف سنة كان النبلاء في فرنسا يتقاضون في محكمة خاصة غير محكمة العامة .. وسى الشيخ لم يجد نظاماً للقضاء في الإسلام ، ولذلك كان يحكم مغتبطاً بقانون نابليون ، وتشريعات الانجليز ! وحق عليه ، أن يعلمه الإمام الخضر فيقول له : « وإذا كانت القوانين الوضعية لا تخضع لها المسلمون بقلوبهم ولا يتلقون القضاء عليها بتسليم ، كان تقريرها للفصل بينهم غير مطابق لقاعدة الحرية ، إذ المعروف أن الأمة الحرة هى التى تساس بقوانين ونظم تألفها وتكون على وفق إرادتها أو إرادة جمهورها . فالشعوب الإسلامية لا تبلغ حريتها إلا أن تساس بقوانين ونظم يراعى فيها أصول شريعتها . وكل قوة تضرب عليها قوانين تخالف مقاصد دينها فهى حكومة مستبدة غير عادلة . فالذين ينقلون قوانين وضعها سكان روما أو لندرة أو باريز أو برلين ، ويحاولون إجرائها في بلاد شرقية كتونس أو مصر أو الشام ، إنما هم قوم لا يدرون أن بين أيديهم قواعد شريعة تنزل من أفق لا تدب فيه عناكب الخيال أو الضلال ، وأن في هذه القواعد ما يحيط بمصالح الأمة حفظاً ، ويسير بها في سبيل المدنية الراقية عنقاً فسيحاً » . ويقول الإمام : « ولو قىض الله للشعوب الإسلامية

رؤساء يحافظون على قاعدة حرية الأمم ، لألفوا لجناً ممن وقفوا على روح التشريع الإسلامى وكانوا على بصيرة من أحوال الاجتماع ومقتضيات العصر ، وناطوا بعهدتهم تدوين قانون يقتبس من أصول الشريعة ويُرَاعَى فيه قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد ، وبغير هذا العمل لا يملك المسلمون أساس حريتهم ولا يسيرون في سبيل سعادتهم آمين » .

والقضية مع الشيخ على ليست الخلافة ولا آمال الملك فؤاد فيها وتقمص الثورية لحزب السراى فجأة ، فتصدى لمؤامرة الانجليز والسراى ! ولا حتى قضية علمانية وليبرالية فقد كان حزبهم هو أخط صور الطائفية واستغلال الفتنة الطائفية كما أشرنا . لا.. القضية عند الشيخ على هى رفض الإسلام كله والدفاع حتى عن المرتدين فهو يمسح دمه بطرف جبهته ويقول : « كم نشعر بظلمة التاريخ وظلمه ، كلما حاولنا أن نبحت جيداً فيما رواه لنا التاريخ عن أولئك الذين خرجوا على أبى بكر فلقبوا المرتدين ، وعن حروبهم تلك التى لقبوها حروب الردة » ثم تعجب من قتالهم والسكوت على رفض على مبايعة أبى بكر !

أولاً دس الشيخ في فتنه أن « على بن أبى طالب » لم يبايع أبى بكر ، وهو قول فاسد مزور .. فكل المصادر مجمعة على أن « سعد بن عباد » لم يبايع حتى مات .. ولو كان ذلك موقف على بن أبى طالب لكان إثباته أولى لما ترتب عليه من جدل بعد ذلك .. ونحن لا نستطيع قبول تناقض رفض على بن أبى طالب مبايعة أبى بكر - كما يزعمون - وثبوت مبايعته لعمر وعثمان .. فمبايعة الصديق أولى .. أو الامتناع عن الجميع أقرب لمنطق .

هذه واحدة ..

الثانية أنه شهد أن « سعد بن عباد » وعلياً في زعمه لم يبايعا فلم « يعاملوا معاملة المرتدين ، ولا قيل ذلك عنهم » . ولو كانت قضية تلفيق تهمة قلب نظام الحكم لكان اتهام هؤلاء أولى إن كانت السلطة مستبدة مأكرة تتمسح في لقب الخليفة كما تزعم .. لأن هؤلاء مزاحمتهم أخطر .

ثالثاً : ثابت من كل المصادر أن هناك فئات كفرت واتبعت كاذبين ادعوا النبوة ، مثل مسيلمة وسجاح والأسود العنسي .. وكانت تعليمات أنى بكر لجيوشه أنهم إذا اقتربوا منهم وسمعوا الأذان لم يهاجموهم .. فهؤلاء ارتدوا .. وحربهم هي حرب الردة .. وهناك الذين رفضوا أداء الزكاة ، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة ، وفي الحوار الذى دار بين أنى بكر وعمر استقر رأى على أنها ردة وليست عصياناً مدنياً ، فحسب .. لأن أبا بكر قال إن الزكاة هي حق المال .. ومن منعها كان كانع الصلاة .. فلم يحدث قتل ولا قتال لرفض الخضوع لأنى بكر وإن كان مثل هذا القتال مشروعاً .. ولكن حروب الردة كانت ضد مرتدين بعضهم خلع الإسلام كله وبعضهم خلع بعضه .. ورأى المهاجرون والأنصار أن الإسلام لا يتجزأ ، ومن ثم فقد اعتبروهم مرتدين ، ووجب قتالهم ، وقد يتضمن ذلك قتالهم دفاعاً عن وحدة الدولة وسيادتها ، ولكن ذلك لا ينفى أنهم مرتدون . ولا نعرف نظاماً لم يقاتل الذين امتنعوا عن دفع الضرائب دون حاجة للقب خليفة أو تفويض من السماء .. !

فالنقطة التى تستوجب الجدل ليست اسم الحرب ، وإنما مشروعية الحرب .. هل من حق الحاكم أن يقاتل الممتنعين عن دفع الضرائب الراضين لسلطة المركز ؟ ! بصرف النظر عن الأسماء والصفات التى يطلقها الإعلام المحارب أو المؤرخون ؟ ! كل القوانين والشرائع والسوابق تؤكد أن هذه الحرب مشروعة ومن أهم واجبات السلطة . ثم ما هو النص الذى استند إليه الشيخ على ومن تعثروا فى قيئه من بعده ، على أن أبا بكر هو الذى سماها حروب الردة .. وكيف طبقوا مفهوم الردة الدينية المعاصر .. والرسول يقول لا ترتدوا بعدى أعراباً يضرب بعضكم وجوه بعض .. فالردة المقصودة هي الارتداد لما قبل الدولة الإسلامية من رفض سلطة المدينة أو المركز .. ثم اجتهد المؤرخون .. غير أن الاتفاق على أنهم لم يكونوا مسلمين تماماً ، وأنها لم تكن حرباً مع أهل القبلة ، لأن التاريخ الإسلامى يقرر أن « على بن أبى طالب » هو أول من شرع قتال أهل القبلة .. ولا ندرى بالضبط هل يأسف الشيخ ومن يردد قوله اليوم بفجور أكثر .. هل يأسفون على أهل الردة لأنهم قتلوا أم لأنهم وصفوا بالمرتدين ؟ ! أغلب الظن أنه ومن اتبعه يأسفون لأنهم ينتصروا !!

وهو يخلق قضية ، ثم يفندھا ! يحدثنا عن الذين « يصرون على أن الدولة التى أنشأها النبى كانت توضع أسسها ، وتدار شئونھا وتنظم أمورھا بوحى الله ثم يضطروهم ذلك إلى الاعتقاد أن نظام الدولة زمن النبى بلغ غاية الكمال التى تعجز عنها عقول البشر ، وترتد دونها أفكارهم ، لعل هؤلاء إذا سئلوا عن سر هذا الذى يبدو نقصاً فى أنظمة الحكم وإيهاماً فى قواعده .. الخ » ثم يقترح لهم ثلاثة مخارج .. إما أن يقولوا هكذا هو الكمال ، ولا كمال بعده .. وسحقاً لكل ما اكتشفته البشرية .. أو أن يقولوا لا بد أنها كانت كاملة وهذا النقص الذى فيها وأرشدنا إليه الكامل الكمل الشيخ على ، فسببه أنه خفى علينا بعض حقائق الدولة .. أو أن يقولوا - يقترح عليهم الشيخ على - أنها دولة الفطرة والسذاجة والبدائية .. الخ .

الحمد لله اللطيف بعباده ، لم يضطروهم ولا اضطرننا إلى مخرج من مخارج السوء هذه التى يحفرها الشيخ ..

أولاً ليس كل قرار فى الدولة والحكم كان بوحى من السماء .. لأحد زعم هذا ولا ادعاه إلا الشيخ على لأن هذا الزعم هو الأساس الذى تقوم عليه نظريته .. وبالتالي لا بد أن يعوج التاريخ لتستقيم النظرية ! وقد تحدثنا فى هذا الكفاية وذكرنا من الأمثلة التعليمية التى وردت فى السيرة .. مثل « أعلم بشئون دنيآكم » .. « ربما كان أحدكم ألحن بحجته .. » فهذا الزعم بأن الحكم فى مستوى عصمة الدين أو العقائد والعبادات افتراء من الشيخ .. ثم سؤال .. ماهى الدولة الكاملة .. هل كانت المحمية البريطانية أو بريطانيا ذاتها دولة الكمال المطلق التى استوفت كل احتياجات الدول ، فلم يعد فيها مزيد لمستزيد .. لا .. الكمال مسألة نسبية .. رهينة بتلبية احتياجات الزمان والمكان .. ثم الكمال فى ماذا .. لم يكن على زمن الرسول طيران ولا بحرية .. ولا نقابات ، ولا الشكل التقليدى لعميرانية ، ولا صندوق دين . ولا البنك الدولى ولا محاكم مختلطة كالتى كان ينعم بها الشيخ .. فهل هذا يعنى أن كل دولة سابقة على ظهور هذه الاحتياجات ناقصة معينة ؟ !

الحكم يتكون من شقين - كما قلنا من ثلاثين سنة - : فلسفة الحكم ، وروح الحكم ، وطبيعة العلاقات بين الحاكمين والمحكومين هذا جانب .. ثم الأجهزة الإدارية ، والتشريعات القانونية التي تدير حياة الناس اليومية .. الجانب الأول يعتمد على المستوى الفكري والعقائدي وما يدخل في ذلك من عنصر الإلهام .. وليست هناك حتمية تفترض التقدم في الفكر والعقائد بتقدم الزمن ، وقد شهد الشيخ وأضرابه أن اليونانيين ، تفوقوا على المسلمين في السياسة والفكر والفلسفة .. أو هكذا زعموا .. ليكن .. المهم أنهم شهدوا بأنه لا قيد على الفكر ولا علاقة زمنية بين تقدمه أو تخلفه .. نبرون جاء بعد المسيح وهتلر بعد فولتير وماركس .. وعلى عبد الرازق بعد ابن رشد وابن سينا وابن تيمية .. فلا حرج علينا إن قلنا إن دولة الرسول في المدينة لأنها أسست على يد نبي وفي فترة الوحي .. كانت في الفكر والعلاقات الإنسانية ومبادئ الحكم ، وعلاقات الناس ببعضها ، وعلاقة الحاكمين بالمحكومين أو السلطة بالشعب ، في أرق صور الكمال النسبي الذي لم يمكن تخطيه حتى اليوم .. والدليل التاريخي معنا .. أما النظم والادارات واللوائح فإن القاعدة السليمة في إنشائها هي ماقاله الصحابي ، وقد سأله علق من علوج العراق .. فتوى في قضية ما .. فسأله الصحابي .. هل وقع ذلك ؟ ! رد الرجل .. لا .. قال الصحابي فإن حدث اجتهدنا لكم .. أى لا معنى لتشريع القانون للجريمة لم تقع أو حالة لا توجد .. ولا معنى للنص على نظام أو لائحة تنظم أو تدير مازال في علم الغيب . ولذلك يمكن القول ان الدولة التي أنشأها الرسول من الناحية التنظيمية والإدارية كانت في قمة الكمال من حيث تلبية احتياجات الزمان والمكان وأهداف الرسالة .. وبكيفية شهادة بالكمال .. أنها نشرت الإسلام في سبعمائة مليون ، وقيل ألف مليون .. أى كمال فوق هذا .. أعييب الذين مولوا من المدينة جيوشاً ممتدة من فارس إلى ليبيا .. أعييبهم أننا لم نجد بياناً للميزانية كتبوا عليه الإيرادات والمصروفات .. ؟ !

وهل يحق لعاقل أن يؤسس على ذلك هذا الزعم : « النبي لم يقم بتأسيس مملكة ، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتهما ، ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ، ولا داعياً إلى ملك !! » .

ويفتي الشيخ على : « القرآن صريح في أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة ، ولو كان - صلى الله عليه وسلم - ملكاً لكان له على أمته حق الملك أيضاً . وإن للملك حقاً غير حق الرسالة ، وفضلاً غير فضلها ، وأثراً غير أثرها » .

وما الدليل على ذلك ؟ يجيب : « كان له من السلطان على أمته ما لم يكن لملك من قبله ولا بعده » .

وإذا استرجعت نظريته ظننت أن سلطات النبي كانت أقل من السلطات المفروضة في الحاكم الزمني ، وإلا فما معنى : « وإن للملك حقاً غير حق الرسالة ، وفضلاً غير فضلها » ..

وقبل أن تسأله ما هو حق الحاكم الذي يمنع منه الرسول ؟ ! تفاجأ به يقول إن سلطات الرسول كانت أكبر مما أتيح لملك من قبله أو من بعده !! فأين القضية .. ؟ !

يزيدنا من علمه : « القرآن كما ترى يمنع صريحاً أن يكون النبي حفيظاً على الناس ، لا وكيلاً ولا جباراً ولا مسيطرأ ، وأن يكون له حق إكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين ، ومن لم يكن حفيظاً ولا مسيطرأ فليس بملك ، لأن من لوازم الملك السيطرة العامة والجبروت ، سلطاناً غير محدود .. ومن لم يكن وكيلاً على الأمة فليس بملك أيضاً » .

الشيخ على « مسلي » جداً .. فهو يحدد صفات الملك وهي : أن يكون الملك حفيظاً جباراً مسيطرأ .. وهو بلا شك يعنى بالملك ، الحاكم سواء أكان اسمه سلطاناً أو رئيساً أو الرقيق أو الفوهرر .. الخ .. المهم أنه الحاكم ، وبما أن الرسول في زعمه ليس حفيظاً ولا مسيطرأ ولا وكيلاً ولا جباراً .. الخ فهو ليس ملكاً ! وبنفس المنطق فإما أن يكون رؤساء الدول الديمقراطية ملكية كانت أو جمهورية جبارين مسيطرين وخفى علينا استبدادهم أو انهم لا يحكمون وليسوا بملوك ولا رؤساء .. !! الخلط عند الشيخ يتم على مرحلتين :

قرن الحكم بالاستبداد فهو لا يستطيع أن يتصور أخلاقيات الحكم في الدولة المسلمة .. خلط صفات القياصرة والملوك والأكاسرة بمقامات الحكم .. فمادام النبي

قال للمرأة انه ليس بملك .. فهو ليس بحاكم وهو لم يقم دولة !

العرب البدو كانوا أكثر فهماً ووعياً منه ، كانوا يعلمون أنهم يقيمون سلطاناً دينوياً يختلف عن الكسروية والقيصرية ، بل كانوا إذا أرادوا سب الحاكم ونقده وصفوا حكمه بأنه كسروية أو قيصرية «أكلما مات قيصر قام قيصر» .. العرب عرفوا الفرق بين الحكم الذي أقامه الرسول ومارسه من بعده ، قدر جهدهم ، الخلقاء الراشدون ، وما جاء بعدهم ابتداء من بيعة معاوية ليزيد أو حتى مبايعة معاوية نفسه ، فسموه الملك العضوض ..

إلا أن خلط الشيخ وتزويره الأكبر هو استخدامه الرسالة في موضع الحكم ومطه آيات الدين والعقيدة لتشمل الحكم وسلطان الدنيا ، ورفضه اعتبار الظرف التاريخي للآية ومتى نزلت وهل نسخت أم بقيت بعد نزول الأمر الإلهي بالقتال .. نحن أمام متسوق ، يلتقط ما يخلو له ، بلا تفهم ولا حتى أمانة .. فالآيات التي تؤكد حرية العقيدة ، وتنفي مبدأ الإكراه في الدين وترسى لأول مرة حق الرعية في مخالفة دين الحاكم .. يستخدمها الشيخ وكأنها تتحدث عن الحكم ، وأنها بذلك تلغي الدولة وتقيم مجتمع الفوضويين .. لأن معنى كلامه أن المدينة ثم جزيرة العرب عاشت في عصر النبوة بلا حكومة وأن دولة للفوضويين الذين يرفضون الحكومة تماماً قامت في جزيرة العرب أو في المدينة بالتحديد في عصر النبي .. ومن كان الشيخ على دليله التاريخي .. طاف به على أكاذيب عجاب .. !

فكل الآيات التي استشهد بها والتي تنفي عن الرسول صفة الحفيظ والوكيل والمسيطر وردت في مجال الإيمان ، الدعوة .. العقيدة .. حرية العقيدة .. ومن منطلق لا إكراه في الدين وهو القاعدة العامة .. «فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ» الأنعام - ١٠٤ «ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً» النساء - ٨٠ «ولو شاء الله ما أشركوا وما جعلناك عليهم حفيظاً» الأنعام - ١٠٧ «فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً» الشورى - ٤٨ «فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر» الغاشية : ٢١ - ٢٢ .

أما عن الوكيل فالآيات واضحة أنها لا تعني الوكالة التي تقيد في الشهر العقارى أو التوكيل الذي وقعت عليه الأمة لسعد زغلول ، وبالتالي فمادام القرآن لم يعين النبي وكيلاً عن المؤمنين فسلطانه غير شرعى وحكومته وحكمه باطلان ! بل مفهوم الآيات إنه لا يجوز أن يتخذ أحد وكيلاً إلا الله سبحانه وتعالى .. ولكن الشيخ عمى أو كما قال سعد زغلول لم يدرس شيئاً في الأزهر .. يقول الله سبحانه وتعالى : «وكفى بالله وكيلاً» ست مرات في القرآن .. ولكن الشيخ على لا يكتفى بالله بل يرى نقصاً في سلطات النبي لأنه لم يشارك الله في هذه الوكالة .. والله يقول .. «ألا تتخذوا من دوني وكيلاً» . الإسراء - ٢ .. «رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتخذه وكيلاً» الزمل - ٩ «خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل» الأنعام - ١٠٢ «إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل» هود - ١٢ «الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل» الزمر - ٦٢ .

هو شيخ لا يحفظ القرآن ولا يفهمه .. بعيد كل البعد عن أن يشرع أو يفتى .. فهذه الوكالة التي نفاها الله عن النبي محرمة على البشر اختص بها الله سبحانه وتعالى ولكن الشيخ على يجعلها من صفات الملوك وبما أن الرسول عزل عنها أو ألغيت وكالته فهو لا يستحق تولى الحكم !!

أما الحكم بين الناس وعلى الناس بمعنى السلطة والحكومة فقد ورد به أمر وتحويل وإقرار للرسول تسع عشرة مرة (عسى ألا يتشبث بها كلاب البهائيين) .. وإذا كان القرآن ينفي سلطة الرسول على ضمائر الناس وعقائدهم فهو الذي قال له «خذ من أموالهم» . التوبة - ١٠٣

هذا للمسلمين ، أما الكافر فلا بد أن يقاتل حتى يدفع الجزية عن يده وهو صاغر .. فهنا الحكم والسيادة والسيطرة .

بل ان الشيخ لم يكن يتمتع حتى بالشجاعة التي تجعله يستقر على رأيه الذي أرادوه أن يثير به الدنيا وينقض مطلب المسلمين في الاهتمام بالدنيا وحكم الدنيا .. فعندما ثار ضده العلماء تراجع عن جوهر دعواه وقال في حديث صحفي : « أنكرنا ومازلنا ننكر أننا نعتقد أن الإسلام شريعة روحية محضة ، أو أننا قررنا ذلك في الكتاب . ولكنهم صمموا على أن ذلك رأينا ، وردوا علينا بما جاء في القرآن وفي البخاري ومسلم من أحكام دنيوية كما يقولون .. الخ » بل ويطرح قضيته مع هيئة كبار العلماء هكذا :

يقولون : « واضح من كلامك ، الشريعة الإسلامية عندك شريعة روحية محضة ، جاءت لتنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط . أما ما بين الإنسان من المعاملات الدنيوية وتدير الشؤون العامة فلا شأن للشريعة به وليس من مقاصدها .

- ذلك كلام لم أقله ولا هو في الكتاب . وإنما أنتم الذين جئتم به بحثاً من عندكم واستنتاجاً . (ص ١٣٥ / ١٣٦) عمارة عن مقال للشيخ على في جريدة السياسة (١٩٢٥ / ٩ / ٧) هل صحيح .. انهم افتروا عليه ؟ ! أليس الحكم والحكومة والدولة هي أداة تنظيم وتدير العلاقات والمعاملات والشؤون العامة ؟ ! إن كان الإسلام جاء لذلك .. فما وسيلته إلا الدولة .. إذن فلماذا كان الكتاب والمذهب الجديد كما يصف فعلته ؟ ! وكيف يكون رائداً في عصر التنوير .. من لا يثبت على دعواه ؟ ! ..

تم بحمد الله

رمضان ١٤١٠

فهرست

مدخل

المنورون والمغربون . الثورة هي الأصالة . اليسار العميل وهادم الكعبة .

القسم الأول

قاسم أمين . غربة المهزوم . هل انتحر محرر المرأة ؟ . التقديمية هي الوطنية . الخلاف المنهاج . ثلاث شخصيات ومؤلف واحد . قاسم الإسلامي والمنحير والمعادي للإسلام الطلاق . السر في الاهتمام بقاسم أمين .

القسم الثاني

على عبد الرازق شاهد زور - رأي سعد زغلول في كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الشيخ كتابه في الحرب العالمية الأولى . حزب الأحرار أول من دافع عن الخلافة . مقارنة بين الرازق وزير الملك فاروق ، والثائر الامام الخضر حسين . الفرق بين مبدأ الحكم ونوع الحكم الدولة أهم مؤسسة في الإسلام . الشيخ عبد الرازق انكر ما كتب .

صدر حديثاً

المُسْلِمُونَ وَالرُّوسُ يَقْرَءُونَ مَصِيرَ الْعَالَمِ

محمد جلال كيشك



مكتبة الفرقان الإسلامية

ت : ٣٩١١٣٩٧ - ٣٩٢٥٦٧٧ - فاكس : ٣٩١٣٤٠٦